

١٩ يونيو ٢٠١٩  
بالعربية

مجلس حقوق الإنسان

الجلسة الواحدة والأربعين

٢٤ يونيو - ١٢ يوليو ٢٠١٩

رقم البند ٣


ترقية وحماية كل حقوق الإنسان المدنية، والسياسية،  
والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بما فيها حق التطور.

ملحق لتقرير مقررة اللجنة الخاصة في الإعدامات الاستبدادية،  
والموجزة، والخارجة عن نطاق القانون: تحقيق في الموت غير  
القانوني للسيد جمال خاشقجي\*

\* تم إعادة إنتاجه كما استلم.

GE.19-10061(E)

\*1910061\*

Please recycle 



## المحتويات

## الصفحة

4	..... الملخص التنفيذي
9	..... مقدمة
19	..... الجزء الأول. الخط الزمني لإعدام جمال خاشقجي
19	..... ادعاءات بمراقبة جمال خاشقجي وآخرين من قبل السعودية
20	..... قبل جريمة القتل
21	..... التخطيط والاعداد
27	..... الاختفاء وجريمة قتل جمال خاشقجي
30	..... علم السلطات التركية عن خبر اختفاء السيد خاشقجي
31	..... فريق الـ15 شخص السعودي يغادر تركيا
32	..... ردود فعل أولية وبداية التحقيقات التركية
35	..... النكران المستمر للسعودية وتنظيف مسرح الجريمة
39	..... السلطات التركية تدخل القنصلية ومقر القنصل
41	..... اعتراف السعودية واعتقالات
43	..... بعض ردود الأفعال الدولية على اعتراف السعودية
44	..... استمرار التحقيقات التركية
47	..... لائحة الاتهام والمحاكمة في السعودية
48	..... دول أخرى تفرض عقوبات على مسؤولين سعوديين
50	..... محاكمات السعودية
52	..... إجراءات سعودية أخرى
55	..... الجزء الثاني: إعدام السيد/ خاشقجي، مسؤوليات الدولة والأفراد
55	..... الحق في الحياة
56	..... تحليل الحقائق المتعلقة بإعدام السيد/ خاشقجي
61	..... مسؤولية الدولة في إعدام السيد/ خاشقجي
64	..... مسؤولية الدولة عن التصرفات غير المشروعة
69	..... مسؤوليات الأفراد الجنائية عن مقتل السيد/ خاشقجي
79	..... الجزء الثالث: التحقيق في إعدام جمال خاشقجي
79	..... المعايير: لمحة عامة
83	..... الحصانة والولاية القضائية والوصول إلى مسرح الجريمة

84	تطبيق السعودية لواجبها في التحقيق .....
89	تطبيق تركيا لواجبها في التحقيق .....
96	الجزء الرابع. مسؤولية الحماية وواجب التحذير .....
96	المعايير الدولية .....
108	مسؤولية الحماية تنطبق على إعدام السيد خاشقجي .....
111	مسؤولية الحماية والتحذير عقب إعدام السيد خاشقجي .....
114	الجزء الخامس. الادعاء وسبل الانتصاف والتعويضات .....
115	التحديات القانونية .....
117	الخطوات التي اتخذت حتى الآن .....
122	سبل الانتصاف والتعويضات .....
126	الجزء السادس. المساءلة الدولية .....
128	تحقيق جنائي لمتابعة إعدام السيد خاشقجي .....
129	الولاية القضائية العالمية .....
132	المستهدف وعقوبات الدولة .....
135	المساءلة الاجتماعية للشركات .....
137	استجابات رمزية .....
138	دعم حرية التعبير في منطقة الخليج .....
138	إعادة تمكين قدرات الأمم المتحدة في الرد على أعمال العنف والقتل ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين .....
144	الجزء السابع. توصيات .....

## الملخص التنفيذي

### مسؤوليات الدولة

1. مثل قتل السيد خاشقجي قتلاً خارج نطاق القانون، وهو أمر تتحمل مسؤوليته المملكة العربية السعودية. كما أن محاولة اختطافه أيضاً تمثل انتهاكاً بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. ومن منظور قانون حقوق الإنسان الدولي، فإن مسؤولية الدولة ليست فقط - على سبيل المثال - مسألة معرفة من من مسؤولي الدولة أصدر الأمر بقتل السيد خاشقجي؛ أو ما إذا كان هناك شخصاً أو أكثر أمر بعملية الاختطاف التي تحولت إلى حادثة قتل؛ أو ما إذا كان المسؤولون اتخذوا المبادرة بأنفسهم أو خارج صلاحياتهم.
2. كما إن قتل السيد خاشقجي مثل أيضاً انتهاكاً لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، والتي سيشار إليها فيما بعد بـ(VCCR)، وحظر استخدام القوة في زمن السلم خارج نطاق الحدود (القانون العرفي وميثاق الأمم المتحدة). بقتل صحافي، فقد ارتكبت السعودية فعلاً لا يتناسب مع مبدأ جوهرى من مبادئ الأمم المتحدة، وهو حماية حرية التعبير. وعلى ذلك، يمكن القول بثقة أنها استخدمت القوة في سياق خارج نطاق الحدود "بطريقة لا تتسق مع أهداف الأمم المتحدة".
3. إضافة إلى ذلك، فإن ظروف مقتل السيد خاشقجي قد تمثل تعذيباً بموجب بنود اتفاقية مناهضة التعذيب، والتي صادقت عليها السعودية. وأخيراً، فإن مقتل السيد خاشقجي قد يشكل أيضاً حتى هذا التاريخ اختفاءً قسرياً، بما أن موقع جثته لم يحدد بعد.

### المسؤولية الفردية

4. حددت مقررة اللجنة الخاصة وجود دليل ذي مصداقية، ويكفل تحقيقاً إضافياً في المسؤولية الفردية لمسؤولين من ذوي المستوى العالي، من بينهم ولي العهد. وتحذّر من التركيز على تحديد هوية الأمر بالجريمة، مشيرة إلى أن البحث عن العدالة والمحاسبة لا يقتصر فقط على العثور على مرتكب الجريمة، بل يتضمن البحث - أن لم يكن بشكل أولي - تحديد هوية أولئك الذين، في سياق الأمر بانتهاك القانون، استغلوا أو فشلوا في القيام بالمسؤوليات المناطة بهم حسب مناصبهم في السلطة.

### واجب التحقيق والحصانة القنصلية

5. وجدت المقررة الخاصة أن كلا من التحقيقين اللذين أجرتهما السعودية وتركيا فشلا في تلبية المعايير الدولية فيما يتعلق بالتحقيق في الوفيات غير القانونية.
6. تواجد المسؤولون السعوديون في مقر القنصلية السعودية في إسطنبول من 6 إلى 15 أكتوبر، وهو الوقت الذي يُفترض فيه قيامهم بالتحقيق في جريمة القتل، ولكن لم تُعطى لمقررة اللجنة الخاصة أية معلومات

حول الأدلة التي قد يكونوا قد جمعوها خلال هذه الفترة. في 15 نوفمبر أعلن المدعي العام السعودي القليل مما اكتشفوه، إلا أن هذا الاعلان كان يفقر إلى التفاصيل، ومقتصرًا على ادعاءات عامة قليلة. التصريحات الأخرى المتعلقة بأفعال ومسؤوليات أفراد بعينهم كانت خطوات مرحب بها. ولكن مقرر اللجنة الخاصة تشير إلى أن بعض هؤلاء المشار إليهم في هذه التصريحات وهوية الـ ١١ من الجناة الذين يحاكمون حاليًا لا تتطابق، بالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات السعودية لم تكشف عن موقع جثة السيد خاشقجي.

7. وجدت مقرر اللجنة الخاصة أنه بموجب بنود اتفاقية (VCCR)، فإن السلطات السعودية لم تكن ملزمة قانونًا بالسماح للمحققين الأتراك بالدخول إلى مبنى القنصلية، ولكن السعودية كانت ملزمة دوليًا بالتعاون مع السلطات التركية في التحقيق في مقتل السيد خاشقجي، ذلك التعاون يستلزم بالضرورة السماح للسلطات التركية بالدخول إلى القنصلية بسرعة وفعالية وبحسن نية، حيث أن الحصانة القنصلية لم يكن المقصود بها أبداً تمكين الافلات من العقاب.

8. وجدت مقرر اللجنة الخاصة دليلاً ذا مصداقية يشير إلى أن موقع الجريمة قد تم تنظيفه بعناية، وبمعرفة الطب الشرعي، مما يشير إلى أن التحقيق السعودي لم يتم بنية حسنة، وهو الأمر الذي قد يرقى إلى مستوى إعاقة سير العدالة.

9. أتيح للمحققين الأتراك، مصحوبين بالمحققين السعوديين، دخول القنصلية فقط في ١٥ أكتوبر ولمدة ٦ ساعات، ولمقر القنصل في ١٧ أكتوبر لمدة ١٣ ساعة، حيث توجب عليهم تفتيش كامل أسطول السيارات التابع للقنصلية، واقتصرت تحقيقاتهم العلمية والجنائية على "المسح القطني"، ولم يُسمح لهم بتفريغ برّ في المقر. رغبة السعودية في حماية العمل في القنصلية، لا يمكن أن تبرر القيود التي فرضتها على المحققين الأتراك.

10. قرر المحققون الأتراك عدم تفتيش القنصلية السعودية دون إذن من السلطات السعودية، وقد وجدت مقرر اللجنة الخاصة أن هذا الأمر مناسباً للمضي قدماً؛ حيث أن أي استثناء لاتفاقية (VCCR)، كان سيشكل انتهاكاً غير ضرورياً لحرمة مبنى القنصلية السعودية، ومخالف لمقاصد التحقيق.

11. كذلك، فقد وجدت المقرر أن مخاوف تركيا من تصعيد الموقف وحدث رد فعل انتقامي، يعني أن سيارات القنصلية ومقرات القنصل أيضاً لم يتم تفتيشها دون إذن، بالرغم من أن الحماية الصادرة بموجب اتفاقية (VCCR) لا تشملهم.

12. تأسف مقرر اللجنة الخاصة لما يبدو من عدم قيام أي دولة أو هيئة دولية أخرى بعرض "التوسط" بين الطرفين لتسريع وتفعيل الدخول لموقع الجريمة، حيث كان من الممكن أن يقلل ذلك أيضاً من تصعيد حدة الأزمة، وفي نفس الوقت يحمي اتفاقية (VCCR)، وحقوق الإنسان، ويتطرق كذلك إلى المخاوف التي قد تنثار من حدوث ردود فعل إنتقامية. وبدلاً من ذلك، يبدو أن الدول الأخرى الأعضاء فكروا فقط في مصالحهم الدولية والاستراتيجية، كذلك فقد ارتأت الأمم المتحدة إما عدم وجود وسائل واضحة تمكنها من التدخل، أو اختارت عدم التدخل، وبالنظر لما حدث، فمن الواضح أن تحقيق العدالة والمحاسبة لجمال خاشقجي كانتا الضحية الأكبر لهذه الاعتبارات.

## واجب الحماية والتحذير

13. بناءً على مصداقية تناول المعلومات، استنتجت اللجنة الخاصة أنه لا يوجد دليل كافٍ للتلميح بأن تركيا أو الولايات المتحدة علمت، أو كان عليها أن تعلم، بوجود تهديد حقيقي وحتمي أو متوقع لحياة السيد خاشقجي، بل كان هناك دليل ذو مصداقية عن تعرض السيد خاشقجي للاعتقال في حال عودته إلى السعودية، أو استدراجه لهنالك، وربما اختفائه أو إصابته سوء. هذه المخاطر لم تكن موجودة أثناء تواجده في بلدي إقامته، أي الولايات المتحدة وتركيا. لم تحصل المقررة على أدلة ذات مصداقية بأن سلطات الولايات المتحدة التقطت محادثات ولي العهد السعودي أو أن تلك الالتقاطات تم تقييمها قبل توقيت قتل السيد خاشقجي.

14. إن عملية قتل السيد خاشقجي أبرزت المخاطر التي قد يتعرض لها المعارضون في الخارج من عمليات سرية قد تقوم بها سلطات دولهم الأصلية أو عملاء أجانب يتعاونون معها. على الدول التي اختاروها لتكون مقراً لإقامتهم أو منفي لهم واجب احترام حقوقهم الإنسانية، وحمايتهم من العنف الذي قد يتعرضون له من الدول التي هربوا منها. هذا الواجب يتضمن على وجه التحديد مايلي:

- (أ) تفعيل واجب الحماية متى علمت الدولة، أو توجب عليها العلم، بوجود خطر وتهديد حقيقي وأنني على حياة شخص ما.
- (ب) هذا الواجب في الحماية يشمل، ولا يقتصر على، تحذير الفرد من وجود تهديد حتمي على حياته.
- (ج) واجب الحماية، والذي يتضمن واجب التحذير، هو واجب مفروض على جميع الوكلاء والمؤسسات التابعة للحكومة، وبالتالي يتضمن وكالات الاستخبارات.
- (د) إن واجب الحماية يُطبَّق بغض النظر عن الحالة القانونية للمواطن أو الأجنبي على أراضي تلك الدولة.
- (هـ) إن واجب الحماية، والذي يتضمن واجب التحذير، يتطلب أن يأخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار احتمالية أن يكون شخص ما بالتحديد عرضة للخطر بسبب هويته أو نشاطاته، كالصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان.
- (و) إن واجب الحماية، والذي يتضمن واجب التحذير، يمكن تفعيله خارج نطاق الحدود، عندما تمارس دول نفوذها أو سيطرتها على تمتع الفرد في حقه في الحياة.

## واجب المقاضاة والتعويض

15. أخذت المملكة العربية السعودية خطوات خجولة في سبيل التطرق إلى مسؤولياتها كدولة فيما يتعلق بالمقاضاة والإصلاح، ولكن هذه الخطوات أقل مما يتطلبه القانون الدولي، وأكثر ما يقلق هنا، هو وجود ثغرة في المحاسبة، نظراً لكونها جريمة تلقت اهتماماً واحتجاجاً دولياً غير مسبوق، وتنديداً عالمياً رسمياً في العالم كله.
16. على الرغم من إن المحاكمة الجارية في السعودية لـ ١١ من المشتبه بهم في مقتل السيد خاشقجي، تعتبر خطوة مهمة نحو المحاسبة، إلا أنها تفشل في تلبية المعايير الإجرائية والجزائية. فالمحاكمة تجري خلف أبواب مغلقة، ولم يتم الإعلان عن هوية المتهمين ولا عن هوية من يواجهون حكم الإعدام. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، فإن هناك على الأقل شخص واحد تم تعريفه كمسؤول عن تخطيط وتنظيم إعدام السيد خاشقجي، لم توجه إليه تهمة.
17. على الرغم من توجيه حكومة السعودية الدعوة لممثلين من تركيا، ومن دول أعضاء دائمين في مجلس الأمن لحضور بعض جلسات الاستماع على الأقل، إلا أنه قيل لمقررة اللجنة الخاصة أن مراقبة هذه المحاكمة مشروط بالموافقة على عدم الإفصاح عن تفاصيلها. لا يمكن أن توفر مراقبة المحاكمة تحت هذه الظروف مصادقة واقعية للإجراءات أو للتحقيق بحد ذاته. والأمر المقلق بالذات، بحكم هوية المراقبين - أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمكن أن يكون بذاته متواطئاً فيما يمكن أن يرقى لمستوى إجهاض للعدالة.
18. بالاطلاع على ملاحظاتها حيال محاكمة المشتبهين الـ ١١ في السعودية، فإن مقررة اللجنة الخاصة تدعو إلى تعليق المحاكمة.
19. حتى تاريخه، فقد فشلت السعودية في الإقرار العلني بمسؤوليتها عن مقتل السيد خاشقجي، وفشلت في تقديم اعتذار إلى أسرة خاشقجي وأصدقائه وزملائه بشأن موته والأسلوب الذي تم به قتله. استلمت مقررة اللجنة الخاصة معلومات حيال صفقة مالية قُدمت لأبناء السيد جمال خاشقجي، ولكن الشك مثار حول ما إذا كانت هذه الصفقة تعتبر تعويضاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.
20. إن إعادة هيكلة وكالات الاستخبارات التي أعلن عنها الملك سلمان ليست كافية، فلم يكن هنالك معلومات لاحقة تشرح بإسهاب أثر إعادة الهيكلة (أو أي إجراء آخر) بالنسبة لبعض الأمور المقلقة، والتي منها علي سبيل المثال كيفية اتخاذ القرار، أو تدريب أجهزة الأمن، أو المعايير الأخلاقية الموضوعة لهم. بدلاً من ذلك، يُتَوَقَّع من المملكة العربية السعودية عدم تكرار ما حدث، والذي يشمل: إطلاق سراح كافة المسجونين بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم ومعتقداتهم؛ التحقيق في كافة ادعاءات التعذيب واستخدام القوة المُمَيِّت في الأماكن الرسمية وغير الرسمية للاعتقال؛ التحقيق في كافة ادعاءات الاختفاءات القسرية والإعلان عن مواقع الأفراد المختفين. كما يجدر أيضاً بها القيام بتقييم عميق للأشخاص والمؤسسات والظروف التي مكنت من اعدام السيد خاشقجي، وذلك للمضي قدماً نحو تجديد الإصلاحات اللازمة وضمان عدم التكرار.

## الولاية القضائية العالمية

21. تعتقد مقرررة اللجنة الخاصة أن مقتل السيد خاشقجي يشكّل جريمة دولية مما يستلزم مطالبة الدول بولاية قضائية عالمية. إن قتل السيد خاشقجي هو خرق لمعيار القانون الدامغ، ولاتفاقية (VCCR)، وللحظر على استخدام القوة في زمن السلم خارج نطاق الحدود. إن الظروف التي تم فيها الاعدام قد ترقى لمستوى التعذيب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، كما أنها قضية اختفاء قسري مستمرة، حيث لم يتم تحديد موقع جثة السيد خاشقجي، وهي قضية تتعلق بصحفي في منفى اختياري، وإعدامه له تأثير دولي.

### المحاسبة

22. مما يقلق مقرررة اللجنة الخاصة تصعيب المحاسبة القانونية في اعدام السيد خاشقجي. فالمحاكمة الجارية في السعودية لن تنجح في تحقيق محاسبة ذات مصداقية. لم تبدأ تركيا بعد في اتخاذ إجراءات محاسبة، والآمال في إجراءات محاسبة ذات مصداقية تضعف في بلد كهذا له سجل ممارسات في حبس الصحفيين. التحديات القضائية واستحالة إجراء محاكمة غيابية تعني أن محاكمة في الولايات المتحدة ستواجه تحديات كثيرة. تقدم مقرررة اللجنة الخاصة عددًا من المقترحات لكيفية معالجة بعض هذه القضايا مع التحذير بأنه لا يوجد مقترح واحد يمكن أن ينجح لوحده في تحقيق محاسبة ذات مصداقية.

23. مقرررة اللجنة الخاصة تؤكد أن السعي نحو المحاسبة وتحقيق العدالة يجب أن يتضمن وسائل أخرى، بما فيها وسائل سياسية ودبلوماسية ومالية ورمزية. كما أن الاحتفاء وإحياء ذكرى حياة جمال خاشقجي لها دور مهم في ضمان المحاسبة العامة في عملية إعدامه.



## مقدمة

"ولكن التوق إلى الحرية كامن فينا، حتى لو كان خفياً ومدفوناً بفعل القمع والخوف؛ فإنه ينبثق مع أول لمحة عتق من الاستبداد... الحرية تنبثق من الداخل. لأن الحرية جزء من طبيعة الإنسان<sup>1</sup>".

24. حسب الموعد، دخل السيد خاشقجي في الثاني من أكتوبر ٢٠١٨، قنصلية المملكة العربية السعودية في إسطنبول للحصول على أوراق احتجاجها ليمهّد الطريق لزوجاه من خطيبته، السيدة خديجة جنكيز، التي انتظرت عودته خارج القنصلية، ولكنه لم يعد أبداً، بعد أن تم ذبحه بوحشية داخل القنصلية، ليصبح الواقع المرير لهذه الجريمة أكثر إثارة للمشاعر من الهدف المفرح الذي دخل به إلى القنصلية.

25. كان يميز الأشهر التي تلت - كما كان يعتقد في الأول أنه مجرد اختفاء - اختفاه، نشاطاً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً من كلا الدولتين ذات العلاقة بالأمر، ومن أفراد آخرين مهتمين بالموضوع، كما حدثت أيضاً تغطية إعلامية موسّعة، ومع هذا، وعلى الرغم من طلبات خبير الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين، وبعض الدول الأعضاء في المنظمة إجراء تحقيق دولي بقيادة الأمم المتحدة، فإنه مع نهاية عام ٢٠١٨ لم تبدر أي مطالبة رسمية من النظام العالمي بإجراء تحقيق كهذا، ولا أي بادرة على العزم على إجراء تحقيق جنائي دولي، يؤدي إلى اتخاذ إجراءات جنائية مناسبة في هذا الأمر.

26. في يناير ٢٠١٩، أعلنت مقرة اللجنة الخاصة في شأن الإعدامات الاستبدادية والموجزة والخارجة عن نطاق القانون، عن رغبتها في فتح تحقيق خاص بحقوق الإنسان، بموجب تفويضها<sup>2</sup>، في الموت اللاشعري للسيد خاشقجي، وتقديم تقرير خلال الجلسة 41 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (HRC). يبرز النتائج التي توصلت إليها في تحقيقها.

27. وتتسق مع تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) السنوي، فإن هذا التقرير يركز على المسائل القانونية والسياسية المعقدة التي أثارها نتائج هذا التقرير، من أن قتل السيد خاشقجي كان خارج نطاق القانون.

28. المسائل القانونية كانت مثارة بسبب التفاعل، بما فيه التعارض المحتمل بين بعض المعاهدات وهيئات القانون، والتي تشمل معايير قاطعة وعرفية فيما يتعلق بالحق في الحياة، والقانون الدولي الجنائي، ولائحة

<sup>1</sup> <https://hrf.org/jamal-khashoggis-writings-from-the-oslo-freedom-forum/>

<sup>2</sup> <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Executions/Pages/Inquiry.aspx>

الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي الذي يحظر استخدام القوة خارج نطاق الحدود في زمن السلم، واتفاقية (VCCR).

29. إن اعدام السيد خاشقجي هو ظاهرة تمثل نمطاً دولياً في التهديد والقتل المستهدف للصحفيين والإعلاميين، وهو أمر تشجبه عادة الدول، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، وخبراء الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، وعدد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية. وتجاوباً من الأمم المتحدة في التعامل مع العفو الذي قد يحصل عليه مرتكبو الجرائم ضد الصحفيين، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الثاني من نوفمبر "اليوم العالمي لإنهاء العفو عن الجرائم الموجهة ضد الصحفيين"، وقد اختير ذلك اليوم إحياءاً لذكرى اغتيال اثنين من الصحفيين الفرنسيين في مالي في 2 نوفمبر عام ٢٠١٣. يحث القرار A/RES/68/163 الدول الأعضاء على تطبيق إجراءات حازمة لمواجهة ثقافة العفو السائدة هذه، كما يدعوهم لفعل أقصى مايسطيعون لمنع العنف ضد الصحفيين والإعلاميين، ولضمان المحاسبة، وتقديم الجناة للعدالة، وحصول الضحايا على حلول مناسبة لما تعرضوا له. إضافةً إلى ذلك فإن القرار يناشد الدول بالعمل على تشجيع بيئة آمنة تمكن الصحفيين من القيام بعملهم باستقلال ودون تدخل لا لزوم له.

30. إن الطريقة التي تم بها اعدام السيد خاشقجي - بالرغم من أنها أقل شيوعاً من الطرق الأخرى لقتل الصحفيين، إلا أنها لا تقل خطورة - وهي طريقة التهديد أو استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية، وخارج حالات النزاع المسلح، من قبل دولة ضد أشخاص متواجدين على أراضي دولة أخرى، والتي يسفر عنها انتهاك لحقوق الإنسان، بما يشمل من قتل خارج نطاق الحدود الإقليمية، وخطف تعذيب، وسجن، والإخفاء والموت، وانتهاكات أخرى قد تشمل خرقاً لحرية التعبير والحق في الخصوصية. أصبح الهروب خارج البلاد للبحث عن الأمان، لا يمكن الاعتماد عليه لضمان الحماية.

31. لذلك فإن قتل السيد خاشقجي يمثل نقطة تحول في الاهتمام العالمي، ليس فقط كأمر كبير وهام بين أولويات المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولكن لأنه اثبت أيضاً التحديات التي تواجه كيفية معالجة الأمور بفعالية، وهذا التحقيق في موته اللاشرعي يرمي أيضاً إلى تسليط الضوء على الأمور السياسية والقانونية الحرجة، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والشركات الكبرى، من أجل تقوية آليات الوقاية والحماية.

32. في النهاية، فإن السيد خاشقجي هو محور هذا التقرير، وهو قلب وروح هذا التحقيق، حيث كان واجب الكشف عن الحقائق في عملية قتله البشعة هي الحافز لهذا التقرير، لذا، فإن مقرررة اللجنة الخاصة تأمل

أن تكون النتائج الواردة هنا، مقنعة بما يكفي لدفع مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء للتجاوب معها، واتخاذ الإجراء الذي يضمن عدم تكرار مثل هذه الإعدامات مرة أخرى.

## (أ) منهج هذا التقرير

33. ابتدأ التحقيق الخاص بحقوق الإنسان فيما يتعلق بمقتل السيد خاشقجي في شهر يناير ٢٠١٩. تمت زيارة أولية إلى تركيا (إسطنبول وأنقرة) أواخر يناير، تلتها زيارات إلى واشنطن، وأوتاوا، وباريس، ولندن، وبرلين. تم القيام بزيارة إضافية إلى إسطنبول وعقد اجتماعات في كل من مدينة نيويورك وجنيف وبروكسل. طلبت مقررة اللجنة الخاصة زيارة السعودية، ولكن لم تتلق رداً على هذا الطلب. وعدت السلطات السعودية بالرد رسمياً على أسئلة محددة تتعلق بمقتل السيد خاشقجي بحلول ٣٠ مايو.

34. تود مقررة اللجنة الخاصة شكر كارولين هورن، كبيرة المستشارين القانونيين، والمستشار القانوني باخ أفيزجانوف على هذا التحقيق، كما تتقدم بالشكر للبارونة هيلينا كينيدي، مستشارة الملكة، وإلى پول جونستون مستشار التحقيق في الجرائم الكبرى، وإلى دوارتي نونو فييرا بروفيسور الطب الجنائي وعلوم وأخلاق الجنائيات والقانون الطبي في جامعة كويمبرا، وإلى Eye Witness، وإلى مؤسسة النقابة الدولية لمعهد حقوق الإنسان، وإلى مؤسسة Walden Macht & Haran LLP على مساعدتهم القيمة وخبراتهم وتوجيهاتهم.

35. قامت مقررة اللجنة الخاصة بالتشاور مع زملاء وأصدقاء للسيد خاشقجي، وعدد كبير من الخبراء والمعنيين الشأن، بما فيهم مسؤولين رسميين لعدة حكومات، حيث تتقدم في هذا الخصوص بالشكر لكل من قدم معلومات وشارك بالرأي، وتعبّر عن امتنانها الشديد لتبادل وجهات النظر بصراحة مع مسؤولي الدول، وامتنانها تحديداً لحكومة تركيا وبالأخص للمدعي العام لإسطنبول، لتمكينه لها للوصول إلى المعلومات المهمة في جريمة قتل السيد خاشقجي.

36. في سبيل تعيين مصداقية الادعاءات المتعلقة بمقتل جمال خاشقجي وتقييمها قانونياً، قامت مقررة اللجنة الخاصة بتحليل للمعلومات من عدة مصادر، شملت التصريحات التركية والسعودية والأمريكية وتصريحات أخرى، وتقارير للشرطة وتقارير تشريحية مكتوبة، وتفاصيل رحلات طيران، وتسجيلات لكاميرات المراقبة، وتسجيلات صوتية، ومقابلات لمسؤولين رسميين، وشهود وخبراء. تمت الإشارة لأغلب المقابلات في مراجع التقرير بعبارات عامة لأن عدداً ممن تمت مقابلاتهم رغبوا في عدم الإعلان عن هويتهم. كذلك تم مراجعة تقارير إعلامية، وما لم يُشار إلى خلاف ذلك، فإن هذه التقارير الإعلامية تم استخدامها فقط لتأكيد المعلومات التي تم جمعها بشكل مستقل من خلال التحقيق.

37. يشير التحقيق حول حقوق الإنسان في مقتل السيد خاشقجي تحديات كثيرة، فعند بداية التحقيق، تم تداول الكثير من الأخبار حول المسؤولية المحتملة لعدد من الأفراد، مما زاد من مخاطر الانحياز التأكيدي (الميل إلى دعم فرضية بالبحث عن دليل متسق معها في حين تجاهل الدليل غير المتسق).

38. من التحديات الأخرى التي أثارها التحقيق، تحد ثان مرتبط بأن معظم المعلومات المتعلقة بالقتل تأتي في سياق مادة استخباراتية أو تسريب من مصادر استخباراتية - وهي معلومات بطبيعتها يصعب التحقق من أصلها. خلال التحقيق، وجدت مقررة اللجنة الخاصة اتجاهاً مقلقاً نحو اعتبار المعلومات الاستخباراتية وتسريباتها أكثر أهمية من الحقائق والأدلة.

39. تتسم عمليات رجال المخابرات عامةً بترقب لحدث ما قد يحدث أو لا يحدث، والسعي للحصول على معلومات بدلاً من أدلة، هذه المعلومات قد توفر ميزة لحكومة أو مؤسسة أو شركة. جمع الاستخبارات هو عملية مفتوحة، ونادراً ما يكون هناك نقطة مؤكدة تكون فيها الاستخبارات "كافية". فهي مثل شلال من المعلومات التي غالباً ماتكون من مصادر متنوعة يتدفق باستمرار أمام مسؤولي الاستخبارات، وفي وقت ما سيتعين إيقاف هذا الشلال لاستيعاب كل ماتعنيه هذه المعلومات، ونادراً ما يكون هناك تدقيق من قبل أي أحد خارج نظام الاستخبارات، فكل من هو خارج النظام قد يسهل التلاعب بهم، بحكم احتمالية عدم وصولهم للبيانات الأولية أو مصادرها. كل هذه الاعتبارات كان لها وزن كبير في تحقيق مقررة اللجنة الخاصة وتقييمها للمعلومات التي حصلت عليها.

40. تم السماح لمقررة اللجنة الخاصة باستطلاع تسجيلات محادثات داخل القنصلية السعودية - من ٢٨ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر من العام ٢٠١٨، وما قبل تاريخ قتل السيد خاشقجي. كذلك، فقد حصلت على إذن استطلاع تسجيل حادثة قتل السيد خاشقجي التي حدثت في ظهر يوم ٢ أكتوبر داخل القنصلية ذاتها.

41. مراجعتها للتسجيلات كانت محكومة بعدد من القيود:

(أ) تم توفير سبع محادثات مختلفة فقط خلال فترة يومين. بلغ مجموع تلك المحادثات ٤٥ دقيقة في حين أنه - حسب الاستخبارات التركية - لديهم ما يبلغ على الأقل ٧ ساعات من التسجيلات. قد تكون أو قد لا تكون الـ 6 ساعات والـ ١٥ دقيقة الباقية لها علاقة بالتحقيق، ولكن مما لاشك فيه، فسيبقى هناك معلومات مسجلة أكثر مما أعطي لمقررة اللجنة الخاصة.

(ب) لم يسمح لمقررة اللجنة الخاصة بالحصول على نسخ من التسجيلات، وبالتالي لم تستطع إثبات أصلية هذه التسجيلات. من ضمن أمور أخرى، فإن هذه الإثباتات كانت لتتضمن التحقق

من بيانات المعلومات (metadata) الخاصة بالتسجيلات، كتوقيت إنشاء البيانات، وكيف أنشأت، وتاريخ الإنشاء، ومصدر وعملية إنشائها.

(ج) كان في صيغة مقرة اللجنة الخاصة مترجمها الخاص للغتين العربية-الإنجليزية. ومع هذا، فلم يُسمح لها بالاحتفاظ بأي من نصوص التسجيلات، ولا حتى ما كان يُزعم أنه نص إنجليزي دقيق، بالإضافة لذلك، فقد طُلب من وفدها أيضًا عدم كتابة أية ملاحظات أثناء الاستماع إلى التسجيلات.

(د) حسبما ذكر بعض الأشخاص المقربين من التحقيقات التركية، فإن المعلومات المتبادلة الأصلية لا "تشي" فوراً بالقصة كاملة، حيث يجب ترجمة الموضوعات التي في خلفية التسجيلات؛ كما أن المحادثات التي كان يُعتقد أنها غير مهمة في الأول قد تصبح ذات معنى بعد اكتشاف معلومات إضافية. في هذه الحالة، فإن بعض التسجيلات المتوفرة كانت أقل وضوحاً صوتياً من غيرها، مما يجعل تحديد هوية المتحدثين أمراً صعباً، كما يجعل تفسير ما كان يحدث في أي وقت من أوقات التسجيل صعباً أيضاً. على سبيل المثال، وطبقاً للتسجيلات، فإن مقرة اللجنة الخاصة لم يمكنها الوصول إلى استنتاجات جازمة فيما قيل أنه صوت "منشار" تم استعماله في العملية. ومما لاشك فيه، فإن السلطات التركية لديها استخبارات ومعلومات أكثر حول الأحداث التي جرت داخل القنصلية السعودية، مما كانوا مستعدين أو باستطاعتهم مشاركته مع التحقيق.

### معايير المصادقية

42. لتجنّب تمييز ادعاءات أو معلومات شكّلت لخطاب معيّن، فإن مقرة اللجنة الخاصة سعت للأخذ بعين الاعتبار وبالتساوي كل الحقائق التي قُدّمت لها واخضاعها لمعيار تأكيد مماثل.

43. لتحديد مصداقية المعلومات التي استلمتها، فقد سعت مقرة اللجنة الخاصة، من خلال المراجعة المزدوجة، لإعطاء تقدير حذر لصلة المصادر وثقلها وإمكانية الاعتماد عليها، بالإضافة إلى علاقتها بهيكل المعلومات ككل أو استقرارها منطقيًا. أعطيت المصادقية لأي ادعاء "إن كان هناك أساساً معقولاً للاعتقاد، إبان التحقيق، بأن الحدث أو الفعل التابع له قد جرى. هذا المعيار يؤدي إلى مسؤولية قانونية للدولة أو للاعبين آخرين بالرد...<sup>3</sup>".

<sup>3</sup> تقرير الأمين العام للجنة خبراء المحاسبة في سريلانكا. [https://www.un.org/News/dh/infocus/Sri\\_Lanka/POE\\_Report\\_Full.pdf](https://www.un.org/News/dh/infocus/Sri_Lanka/POE_Report_Full.pdf)

44. لتقييم التسجيلات، وفي غياب نُسخ منها، طلبت المقررة رأي الخبراء الذين كان بوسعهم الوصول إلى التسجيلات، ومن ضمنهم ممثلي حكومات أجنبية، حيث أعطوا آراءهم لها بطريقة غير رسمية. قامت مقررة اللجنة الخاصة أيضًا، بالقدر المستطاع، بإجراء تشكيل للمعلومات المتبادلة (المعلومات والتحليل) مع حقائق أخرى، كلقطات من كاميرات المراقبة، والمقابلات، والمعلومات السياقية، ومدى تكرارها، إلخ.

45. هذا التقرير يدرج ادعاءات، لا يمكن تحديد دليل مؤكد باستقلالية عليها، بما فيها ادعاءات ظهرت في وسائل إعلام تنقل معلومات يُفترض أنها سُرّبت، في البداية، من قبل مسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. هذا النوع من الأدلة لا يمكن اعتباره أساسًا كافيًا لاستخلاص استنتاجات أكيدة. وهذا لا يعني أن تلك الادعاءات غير صائبة، إنما يعني أنه حتى هذا اليوم لم تستطع مقررة اللجنة الخاصة تأييدها.

46. راجعت مقررة اللجنة الخاصة أربع فرضيات معقولة مرتبطة بالموت اللاشعري للسيد خاشقجي: (١) القتل المتعمد؛ (٢) الاستجواب مع القتل المتعمد في حالة فشل الاستجواب؛ (٣) نتاج حادث أثناء الاستجواب؛ (٤) قرار قتل في الموقع على يد أعضاء من الفريق السعودي.

47. كما هو معتاد في قضايا التحقيقات الجنائية، فإن مقررة اللجنة الخاصة اعتمدت على حقائق واستنباطات منطقية للتوصل إلى نتائجها. وكما هو مقبول في القانون أنه عند أخذ الدليل الظرفي معًا فإن ذلك بإمكانه توفير دليل مقنع عن المسؤولية. التصرف الذي يسبق أحداث معينة يمكنه أيضًا أن يُقدّم استنباطات مبررة بنفس الطريقة التي يمكن أن يقدمها الدليل حسب طبيعة العلاقة بين الأشخاص ذوي العلاقة. على سبيل المثال، معرفة أسلوب اتخاذ القرارات والهرمية داخل حكومة قد يسمح بالوصول لاستنباطات معقولة فيما يتعلق بمن كان له معرفة بمهمة منظمة جيدًا ومدعومة ومُطبقة بجد من قبل موظف دولة.

#### تداخل إطار العمل القانوني

48. سعى التحقيق في مقتل جمال خاشقجي إلى اختيار وتقييم الحقائق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن ذلك المنهج لم يكن كافيًا، فعلى سبيل المثال، فإن عملية القتل تطرح أسئلة قانونية حول الاختصاص القضائي على الحكم القضائي، وهو الأمر الذي يقع في صلب المحاسبة. بشكل مماثل، فإن حقيقة أن عملية القتل قد تمت داخل قنصلية، في خرق لاتفاق فريقيًا في العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (VCDRC)، هي نقطة محورية لتحليل الحقائق ولتقييم أي مسؤوليات. لذلك، فإن هذا التحقيق يقر ويؤكد على تكاملية القانون الجنائي

الدولي وحقوق الانسان. بالإضافة لذلك، فإن التحقيق قام بتحليل الحقائق بناء على اتفاق ثميناً في العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (VCDRC)، وينود لائحة الأمم المتحدة في استخدام القوة خارج نطاق الحدود الإقليمية.

49. هذا التحقيق لا يبلغ مستوى تحقيقاً جنائياً، ولا يمكن الاعتداد بنتائجه في قاعة محكمة، ومع هذا، لا يمكن تجاهل التساؤلات التي تتعلق بمسؤولية الأفراد، أخذاً في الاعتبار الحقائق الواردة في القضية، والتركيز على المحاسبة، وبذل الجهد لمعالجة حالات الإفلات من العقوبة. إن نتائج التحقيق في عمليات قتل مدافعين عن حقوق الانسان أو صحافيين لا يمكن أن تكون محصورة بتحديد مسؤوليات الدولة وحدها. بالقدر المستطاع، فإن هذه النتائج هذا يجب أن تؤسس المسؤولية الجنائية على مقترفي الجرم ومن خططوا للجريمة، وحيثما وجدت مقرر اللجنة الخاصة دليلاً مقنعاً وذا مصداقية حيال مسؤوليات أفراد معينين، بما فيهم مسؤولين رفيعي المستوى، فقد طلبت مقاضاة أو تحقيقاً جنائياً إضافياً.

#### تسمية الجناة المزعومين

50. لتحقيق أهداف المسائلة، فإن مقرر اللجنة الخاصة كان عليها أيضاً تحديد الإفصاح أو عدم الإفصاح عن أسماء من يشتبه بأنهم ضالعون في إعدام السيد خاشقجي. إن قرار عدم الإفصاح عن الأسماء عادة ما ينبع عن ضرورة تقادي انحياز عدالة المحاكمات المستقبلية ولمنع الانتقام. في حالة مقتل السيد خاشقجي، فإن الوثائق التركية أفصحت عن أسماء ١٩ شخصاً (على الأقل)، بالإضافة لقائمتي العقوبات الكندية والأمريكية. أشارت المملكة العربية السعودية لعدد من الأفراد بمناصبهم الرسمية دون الكشف عن أسمائهم.

51. بعد خمسة أشهر من البحث، فضّلت مقرر اللجنة الخاصة تسمية أفراد، حيث كان أحد البدائل هو الإشارة إلى مناصبهم الرسمية، ولكن هذا الأسلوب كان سينتج عنه تكهنات وتخمينات وإشاعات، مما ينعكس سلباً على معايير الشفافية والمحاسبة. كذلك اختارت تحديد أسماء مسؤولين سعوديين وأتراك ومسؤولين من دول آخرين ممن قدموا تصريحات علنية لها علاقة بإعدام السيد خاشقجي.

#### (ب) السيد جمال خاشقجي<sup>4</sup>

52. إن ظروف مقتل السيد خاشقجي تجعل هذا التحقيق يتمحور حوله، من هو، وكيف عاش حياته. لذا، مع احترام خصوصيته وخصوصية أحبائه، تود مقرر اللجنة الخاصة عرض هذا الرجل بالقدر المرتبط بهذا التحقيق، وسرد شخصية الرجل كما نُقل إليها خلال مقابلات مع مصادر متعددة.

<sup>4</sup> بُني هذا الجزء بشكل كبير على مقابلات مع أصدقاء وزملاء السيد / خاشقجي

## رجل شخصي

53. قُتل قبل بضعة أيام فقط من عيد ميلاده الـ ٦٠، ولمن عرفوه شخصياً، كان السيد خاشقجي رجلاً معقداً، تضمنت مسيرة حياته مراحل مختلفة. وقد كانت حياته مجزأة، وربما لضرورة ما، حيث لا يدعي أحد معرفة كامل أبعاد حياته. شخصياً، كان السيد خاشقجي بحسب المعلومات رجلاً متواضعاً ومؤدباً ومتقفاً، ولديه حب استطلاع؛ وكان لطيفاً حتى أثناء الاختلاف.

54. في أواخر عام ٢٠١٧، وبعد أن استقر في المنفى في واشنطن، كانت حياته أبعد عن السهولة. دخل مالي قليل، وأمان شخصي مستقبلي ضعيف، ومكانة صغيرة في دائرته المهنية، كان السيد خاشقجي وحيداً وغير سعيد.

55. حياته الخاصة، كانت فعلاً خاصة. كان أباً، يتحدث بملء قلبه مع أصدقائه عن أولاده. ولكن قراره بالزواج مرة أخرى لم يكن معروفاً على نطاق أوسع من أفراد أسرته المباشرة. بالنسبة لأصدقائه الذين لم يعلموا، كانت تلك علامة على أنه كان يريد بناء حياة جديدة ومستقرة في المنفى، حيث أن شراءه لبيت في تركيا مع خطيبته، قبل مقتله بوقت قصير، يوحي بثقته والتزامه بذلك المستقبل.

## رجل مهني

56. كان شخصاً مشهوراً، ومحترماً، وصحافياً نشيطاً، ومحرراً، ومديرًا إعلاميًا ومتقفاً؛ رجلاً متحمساً لعمله ولتجاوب الناس معه.

57. كأحد أهم الأصوات الصحافية في المنطقة، كان يعتبر الصحافة من المنطقة وعنها أمراً حيويًا لها. في مقاله الأخير، والذي نُشر بعد وفاته، دعا لـ "منصة للأصوات العربية... إنشاء منتدى دولي مستقل ومعزول عن تأثير الحكومات القومية التي تنشر الكراهية من خلال أبواق الدعاية..."<sup>5</sup>. كان بالنسبة للمراسلين الآخرين الذين ينقلون أخبار السعودية، الرجل ذو الرؤية بسبب بصيرته وانفتاحه.

58. كان لديه رؤية شغوفة لإمكانيات حرية الصحافة العربية، مستثمرًا الوقت والموارد لتوسعة فرصها، بما في ذلك تأسيس قناة تلفزيون في البحرين، والتي أغلقتها الحكومة في أول يوم بث لها.

<sup>5</sup> [https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/jamal-khashoggi-what-the-arab-world-needs-most-is-free-expression/2018/10/17/adfc8c44-d21d-11e8-8c22-fa2ef74bd6d6\\_story.html?utm\\_term=.3ab34ebc6dfc](https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/jamal-khashoggi-what-the-arab-world-needs-most-is-free-expression/2018/10/17/adfc8c44-d21d-11e8-8c22-fa2ef74bd6d6_story.html?utm_term=.3ab34ebc6dfc).



59. في الوقت الأخير، كان له وجود نشط على الانترنت (بمليون متابع على تويتر<sup>6</sup>)، بينما اتسع نطاق اهتماماته بالمشاريع الإعلامية: من العمل على تحسين نقل الأخبار عن مراقبة الدولة للإعلام، إلى التصدي لأبواق دعاية الدولة على الانترنت، وإلى وسائل توسيع الديمقراطية وإلى ترقية حرية التعبير ومعالجة خطاب الكراهية.

### رجل ضمير أكثر من رجل سياسة

60. عمله كإعلامي كان راسخاً وطويل الأجل، ولكن إبعاده عن المملكة العربية السعودية لم يكن شيئاً حديث العهد. لم يكن المعارضون ينظرون للسيد خاشقجي على أنه "واحدٌ منهم"؛ وذلك لكونه شخص تحرّك داخل دوائر السلطة، فلم يثقوا فيه بالضرورة.

61. وصفه الكثيرون بـ "التقليدي"، حيث أن بدايات طريقته في نقل الأخبار وبعض أفكاره وعلاقاته (بالنظر مثلاً: إلى تغطيته في بدايات مهنته لتنظيم القاعدة<sup>7</sup>؛ وإلى علاقته بالمستشار الإعلامي لأمير قطر؛ وإلى مقالته على محطة سي إن إن العربية الخاصة بالإخوان المسلمين) كانت تعني أنه سبب الكثير من الإحباط للعديد من النشطاء في حملات المطالبة بالحرية السياسية في السعودية، ولدرجة تساؤل البعض حتى عما إن كان "مخبراً".

62. لقد كان بالفعل متّصلاً جيداً بشخصيات النظام. كان على معرفة شخصية برئيس تركيا، ولسنوات عدّة كان مقرّباً من الإدارة السعودية والديوان الملكي السعودي.

63. كانت مسيرته السياسية، كما تم توصيفها، متطورة مع الوقت. بدءاً من تعاطفه في بداية عمله المهني مع الحركات الإسلامية المعتدلة، ليتجه في حياته لاحقاً نحو آراء أكثر ليبرالية، حيث غيرته أحداث – وخصوصاً الربيع العربي. مع مرور السنين، وبعد التأيد والاختلاف مع السلطات السعودية، فإن تحليل السيد خاشقجي أخذه في النهاية إلى نقطة آمن عندها أنه لا يستطيع البقاء ساكناً، وذلك كما شرح في مقالته الأولى المنشورة في الواشنطن بوست في سبتمبر ٢٠١٧، حتى مع عدم إعلانه عن معارضة آل سعود، وعدم تشجيعه على تغيير إدارة الدولة، وعدم دعوته لتغيير محمد بن سلمان<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> <https://www.cbc.ca/news/theinvestigators/khashoggi-journalism-saudi-arabia-1.4870528>.

<sup>7</sup> [https://www.washingtonpost.com/world/from-travels-with-bin-laden-to-sparring-with-princes-jamal-khashoggis-provocative-journey/2018/10/07/c1290f28-ca3d-11e8-ad0a-0e01efba3cc1\\_story.html?utm\\_term=.5a762859f7e7](https://www.washingtonpost.com/world/from-travels-with-bin-laden-to-sparring-with-princes-jamal-khashoggis-provocative-journey/2018/10/07/c1290f28-ca3d-11e8-ad0a-0e01efba3cc1_story.html?utm_term=.5a762859f7e7).

<sup>8</sup> <https://www.economist.com/open-future/2018/07/26/how-free-expression-is-suppressed-in-saudi-arabia>.

64. مع ذلك، فإن موقفه العام اللاحق من البلد كلفه تضحية شخصية بالغة، وبوقت طويل قبل أن يدفع

أقصى ثمن، فقد تم إلغاء عمود مقالاته في الصحيفة السعودية "الحياة"، وذلك تحت ضغط سياسي. وفي عام ٢٠١٦، منعت السلطات من الكتابة والظهور على التلفاز وحضور المؤتمرات؛ كان هذا نتيجة تعليقات أباها والتي تم تفسيرها أنها انتقاد لرئيس الولايات المتحدة المنتخب الجديد، حسب مصادر متعددة. نفيه من المملكة العربية السعودية كان اختياراً شخصياً، ولكنه اعتقد أنه لم يكن هنالك أي خيار آخر - لا خيار سوى الرحيل.

65. نتيجة لذلك، فقد خسر زوجته، والتي أُجبرت على طلب الطلاق، وخسر أولاده، ومنهم من فرض عليه حظر سفر، وخسر أراضي وممتلكات ودخل ومكانة، وأدار له العديد من أفراد أسرته وأصدقائه ظهورهم<sup>9</sup>.

66. في الأشهر التي سبقت موته، تحدث السيد خاشقجي كثيراً عن قلقه إزاء تبعات انتقاده العلني وتصاعدها، مشيراً لأمثلة التهيب ضد الآخرين وإيذاءهم والتي تقوم بها السلطات السعودية، في داخل السعودية وخارجها (مشيراً، على سبيل المثال، إلى العلماء الذين اعتُقلوا في المملكة والمعارضين الذين ضُغط عليهم لتأييد للملكة، وتهديدهم بالسجن إن لم يفعلوا ذلك).

67. لم تستطع السلطات السعودية إغراء السيد خاشقجي بالعودة إليها، على الرغم من تطميناتها وجهودها المتواصلة. فقد كان متأكداً أنه لن يمكنه فعل ذلك بأمان؛ فالحملة ضده في الإعلام السعودي لم تكن سوى أحد الأسباب، ولكنه بدا واثقاً جداً من أنه كان بمأمن في تركيا - حيث كان يرى أن تركيا ليست فقط بلداً آمناً، بل كان لدى السعودية علاقة جيدة مع تركيا - علاقة لا تود المساس بها. بالنسبة للكثيرين من حوله، وعلى الأرجح بالنسبة للسيد خاشقجي نفسه، فإن مقتله، وبالذات خارج السعودية، كان محالاً.

<sup>9</sup> [https://www.washingtonpost.com/world/from-travels-with-bin-laden-to-sparring-with-princes-jamal-khashoggis-provocative-journey/2018/10/07/c1290f28-ca3d-11e8-ad0a-0e01efba3cc1\\_story.html?utm\\_term=.320832897f67](https://www.washingtonpost.com/world/from-travels-with-bin-laden-to-sparring-with-princes-jamal-khashoggis-provocative-journey/2018/10/07/c1290f28-ca3d-11e8-ad0a-0e01efba3cc1_story.html?utm_term=.320832897f67).

## الجزء الأول. الخط الزمني لإعدام جمال خاشقجي

### 1. ادعاءات بمراقبة جمال خاشقجي وآخرين من قبل السعودية

68. في ١ أكتوبر ٢٠١٨، نقل مختبر سيتيزن لاب Citizen Lab، وهو مختبر أبحاث أكاديمية كندي، أن الهاتف المحمول الخاص بالناشط السياسي السعودي عمر عبد العزيز أُصيب بفيروس التجسس بيغاسوس Pegasus الذي تصدره وتبيعه مجموعة إن إس أو NSO Group<sup>10</sup>. نسبت سيتيزن لاب الاختراق لمشغل بيغاسوس مربوط بالسعودية، حيث سمح بيغاسوس للمشغل المربوط بالسعودية أن يخترق معلومات الهواتف المسجلة للسيد عبد العزيز، والصور، والرسائل النصية، وسجل المحادثات على الانترنت، والبريد الإلكتروني، وملفات شخصية أخرى. كما حصل المشغل على قدرة استخدام ميكروفون الهاتف والكاميرا للتصتت سرًا على السيد عبد العزيز.

69. عاش السيد عبد العزيز في مونتريال، كندا، منذ ٢٠٠٩. في الوقت الذي كان هاتفه مصابًا، كان السيد عبد العزيز على اتصال متكرر مع السيد خاشقجي، حيث تناقش الاثنان في قضايا حقوق الانسان في السعودية ومشاريع تقوية حقوق الانسان في وطنهم. في إحدى الرسائل، انتقد السيد خاشقجي أيضًا سياسات ولي العهد محمد بن سلمان. في إحدى الرسائل، قال السيد خاشقجي: "الاعتقالات غير مبررة ولا تخدم [ولي العهد] (يقول المنطق)، ولكن الطغيان لا منطق له، بل هو شخص يحب القوة والقمع ويحتاج أن يتباهى بهما. انه كالوحش "ياك مان" - كلما أكل ضحايا أكثر، كلما اشتهى أكثر. لن أنفاجأ أن يصل قمعه حتى إلى أولئك الذين يهتفون له، وإلى الآخرين والآخرين وهم جزأ. الله أعلم"<sup>11</sup>.

70. في ديسمبر ٢٠١٨، رفع السيد عبد العزيز دعوى قضائية في إسرائيل على مجموعة إن إس أو، مدعيًا أن الشركة ساعدت السلطات السعودية على اختراق هاتفه والتجسس على السيد خاشقجي<sup>12</sup>. تدعي الدعوى القضائية أن خلال الأشهر التي سبقت مقتل، حصلت السلطات السعودية على وسيلة للوصول لاتصالات السيد خاشقجي بواسطة إصابة هاتف عبد العزيز بفيروس التجسس بيغاسوس. أنكرت مجموعة إن إس أو الادعاءات.

<sup>10</sup> <https://citizenlab.ca/2018/10/the-kingdom-came-to-canada-how-saudi-linked-digital-espionage-reached-canadian-soil/>.

<sup>11</sup> <https://www.cnn.com/2018/12/02/middleeast/jamal-khashoggi-whatsapp-messages-intl/index.html>.

<sup>12</sup> <https://www.nytimes.com/2018/12/02/world/middleeast/saudi-khashoggi-spyware-israel.html>.

كذلك فقد رفع السيد عبد العزيز دعوى ضد تويتر، وشركة الاستشارات الأمريكية ماكنزي وشركاه McKinsey & Company.<sup>13</sup>

71. لم يكن السيد عبد العزيز أول ناشط سعودي يُستهدف، ففي أغسطس ٢٠١٨، نقلت منظمة العفو الدولية أن يحيى العسيري، مدير منظمة مناصرة حقوق الإنسان (القسط)، بالإضافة إلى باحث في منظمة العفو الدولية، تم استهدافهما ببيجاسوس<sup>14</sup>.

## 2. قبل جريمة القتل

72. دخل جمال خاشقجي إلى منفاه الاختياري في سبتمبر ٢٠١٧، تاركًا السعودية إلى الولايات المتحدة. وفي مايو ٢٠١٨، قام السيد توران كشلاكجي، صديق وإعلامي مرتبط بالمؤسسة التركية-العربية للإعلام، بتقديم السيد خاشقجي إلى خديجة جنكيز التي أرادت مقابلته<sup>15</sup>. في يوليو ٢٠١٨، سافر السيد خاشقجي إلى إسطنبول حيث التقى ثانياً بالسيدة جنكيز في حفل موسيقي عام، وسرعان ما أفصح السيد خاشقجي للسيد كشلاكجي عن رغبته في الزواج من السيدة جنكيز، وطلب من السيد كشلاكجي أن يساعده في الحصول على موافقة والد السيدة جنكيز في الزواج.

73. في أغسطس ٢٠١٨، أخبرت السيدة جنكيز السيد خاشقجي أن الزواج في تركيا سيتطلب منه أن يحصل على شهادة أهلية زواج من السلطات السعودية. حسب مصدرين، فقد اتصل السيد خاشقجي في أغسطس-سبتمبر بالسفارة السعودية في واشنطن للحصول على الشهادة، وقيل له أن يحصل على الوثائق من السفارة السعودية في تركيا<sup>16</sup>.

74. في ٨-٩ سبتمبر، التقى السيد خاشقجي بوالد السيدة جنكيز والذي قبل بالزواج على شرط أن يكون الزواج مدنيًا، بدلًا من أن يكون دينيًا، وأن يشتري السيد خاشقجي شقة في إسطنبول تشارك في ملكيتها السيدة جنكيز، حيث وافق السيد خاشقجي على ذلك.

<sup>13</sup> مقابلة مع OA.

<sup>14</sup> <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/08/staff-targeted-with-malicious-spyware/>.

<sup>15</sup> مقابلة مع الشاهد F.

<sup>16</sup> مقابلة مع OA، و KG.

75. في سبتمبر، وبينما كان في إسطنبول، أُدخل السيد خاشقجي إلى المستشفى، حيث رافقته السيدة جنكيز<sup>17</sup>. وبسبب قلقها من حدوث مكروهاً، فقد طلبت من السيد خاشقجي أن يعطيها تفاصيل جهات اتصال الطوارئ الخاصة به، حيث أخبرها أنه في حالة طوارئ يتوجب عليها الاتصال بالدكتور ياسين أقطاي، مستشار رئيس حزب العدالة والتنمية، والذي اعتبره صديقاً مقرباً. بعد قضاء ثلاث أو أربع ساعات في المستشفى، تعافى السيد خاشقجي بما فيه الكفاية للمشاركة في مؤتمر تلك الليلة، وعاد بعد ذلك إلى لندن.

76. نقلت منظمة الاستخبارات العامة التركية (المخابرات التركية)، أنه في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨ مسح فريق فحص أمني سعودي القنصلية السعودية في إسطنبول للكشف عن أجهزة تنصّت ومعدّات مراقبة أخرى<sup>18</sup>.

### 3. التخطيط والاعداد

77. في صباح ٢٨ سبتمبر، ذهب السيد خاشقجي والسيدة جنكيز إلى مكتب الزواج في إسطنبول للاستفسار عن وجود وسيلة تمكنهما من الزواج دون وثيقة سعودية تصرّح أن السيد خاشقجي غير متزوج<sup>19</sup>، ولكن قيل لهم في المكتب أن الوثيقة كانت ضرورية تماماً. بدون تخطيط، ذهب السيد خاشقجي والسيدة جنكيز إلى القنصلية السعودية، حيث ترك السيد خاشقجي هاتفه مع خطيبته لأنه كان يعلم، حسب إجراءات القنصلية، أنه كان سيُضطر للتخلي عن هاتفه لأمن القنصلية، ولم يكن ليرتاح أن يترك أجهزته مع المسؤولين السعوديين<sup>20</sup>. في الساعة 11:50 دخل القنصلية<sup>21</sup>، وقضى نحو ٤٥ دقيقة بالداخل وعومل معاملة جيدة. تذكر الآنسة خديجة أن السيد خاشقجي "غادر القنصلية سعيداً جداً، وشعر بالارتياح ولم يتردد في العودة إلى هناك ثانية"<sup>22</sup>. قال له مسؤولو القنصلية الذين تحدث معهم أنه سيتوجب عليه العودة في ٢ أكتوبر ٢٠١٨ للحصول على وثائق الزواج. طار السيد خاشقجي عائداً إلى لندن في ظهر ٢٨ سبتمبر في الساعة ١٤:٤٠<sup>23</sup>.

78. حسب المخابرات التركية، وقبل حتى إقلاع طائرة خاشقجي في الساعة ١٤:٤٠، فإن المعلومات بأنه كان في القنصلية وأنه سيعود في ٢ أكتوبر تم تمريرها إلى الرياض. أصغت اللجنة العامة لمكالمتين

<sup>17</sup> مقابلة مع خديجة جنكيز

<sup>18</sup> مقابلة مع رئيس المخابرات التركية

<sup>19</sup> مقابلة الجزيرة مع خديجة جنكيز. <https://www.youtube.com/watch?v=snu-0IGABUI&t=1538s>.

<sup>20</sup> مقابلة المقررة الخاصة مع خديجة جنكيز

<sup>21</sup> مقابلة مع السيدة جنكيز

<sup>22</sup> مقابلة الجزيرة مع خديجة جنكيز 22:11-22:40. <https://www.youtube.com/watch?v=snu-0IGABUI&t=1538s>.

<sup>23</sup> مقابلة

أُجريت في الساعة ١٤:٢٢ والساعة ١٤:٢٧ في يوم ٢٨ سبتمبر، في المكاملة الأولى، تحدّث دبلوماسي أمني متمركزاً في القنصلية (س.أ) مع السيد ماهر عبد العزيز المطرب، حيث قال السيد المطرب أنه أخبر "مركز الاتصالات" <sup>24</sup> بالمعلومات التي أعطاني إياها حاتم <sup>25</sup>، ورد س.أ. "أنا أوصلت الفيديوهات والصور، هل يمكنك التأكد أنه مغلق؟". في المحادثة الثانية، قال س.أ. "كلمتُ مركز الاتصالات، ولم يعطني كامل المعلومات". سأل السيد المطرب إذا كان السيد خاشقجي سيعود إلى القنصلية في ٢ أكتوبر، وردّ س.أ. "نعم، كنا جميعاً مصدومين. لقد تحدّثنا فقط. قلت كيف حاله؟ لا يوجد شيء رسمي ولكنه معروف أنه أحد الناس المطلوبين" <sup>26</sup>. ولكننا لم نستلم أي رسالة من عميلنا بخصوص ما إذا كان هناك أي مشاكل أم لا".

79. في وقت لاحق من ذات اليوم، في الساعة ١٩:٠٨، تحدث السيد محمد العتيبي، قنصل عام السعودية في إسطنبول، مع شخص (أ.أ.) <sup>27</sup>. ليس واضحاً أن كامل المحادثة تم التقاطها على الشريط الذي أُتيح لمقررة اللجنة الخاصة الاطلاع عليه. ولكن أ.أ. كان ليُسمع قائلاً أن "رئيس أمن الدولة اتصل بي ولديهم تكليف. إنهم يطلبون أي أحد من وفدكم لمساءلة مميزة. إنهم يطلبون أحداً في بروتوكولكم. يقول إنه يحتاج إلى أحد من بروتوكولكم لمهمة مميزة وسريّة للغاية. يستطيع حتى أن يحصل على إذن إذ لزم ذلك". سأل أ.أ. "هل هذا الرجل يستحق الثقة؟" وأكمل "سيعدون الترتيبات. دعه يشتري تذكرة، وسأقول أشياء أخرى. سيعدونهم لأنها إجازة". بالإضافة، ألح على ضرورة المهمة بالإشارة إلى أنه "لا يوجد وقت للتراسل بعد ذلك لأنها ستمتد". وذكر "إذا كان التكليف يتعلّق بالأمن، فعندنا العسيري" <sup>28</sup>. رد القنصل العام "نعم، التكليف يتعلّق بالأمن". أشار أ.أ. إلى أنه "يقول أن المهمة واجب. يريده فقط لأربعة-خمس أيام. سيرتبون كل شيء بما فيه السكن. أرسل لي رقمه. سأرسله لهم بعد ساعة. سيكونون على اتصال".

80. في الساعة ٢٠:٠٤، تحدث القنصل العام العتيبي مع أ.م.أ. <sup>29</sup>، وهو عضو موظّف في القنصلية. سأل أ.م.أ. "هل يوجد شيء؟" رد السيد العتيبي "نعم، هناك تدريب طارئ في الرياض. كلّموني من الرياض. قالوا

<sup>24</sup> قد يشير "مكتب الاتصالات" إلى قسم يديره سعود الفحطاني، المستشار المقرب من ولي العهد محمد بن سلمان، والذي حصل على اسم مستعار "السيد هاشتاغ"، وملك الذباب، لإدارته صورة المملكة العربية السعودية على الإنترنت، بالإضافة إلى مهاجمته للمعارضين وأي شخص آخر ينتقد سياسات ولي العهد.

<sup>25</sup> لم يتم تعريف شخصية حاتم

<sup>26</sup> في 21 أكتوبر 2018، أوردت رويترز بقيام مسؤول سعودي مجهول بتقديم وثائق سعودية داخلية مخابراتية لها، يبدو منها أنها تصف مبادرة لإعادة المعارضين إلى السعودية، ومن بينهم السيد خاشقجي - [www.reuters.com/article/saudi-khashoggi-official/amid-scepticism-saudi-official-provides-another-version-of-khashoggi-death-idINKCN1MV053](http://www.reuters.com/article/saudi-khashoggi-official/amid-scepticism-saudi-official-provides-another-version-of-khashoggi-death-idINKCN1MV053).

<sup>27</sup> لم تستطع المقررة الخاصة تعريف المنصب الرسمي لشخصية أ.أ. حيث لم يتم مقاضاته أو عقابه في السعودية أو أي مكان آخر، ولم يتم وضعه في أي قائمة عقاب.

<sup>28</sup> لم تعرف المقررة الخاصة هذا الشخص

<sup>29</sup> يبدو أنه لم يكن هناك سجلاً بأن الشخص أ.م.أ. ذاهباً للرياض

لي أنهم طلبوا مسؤول عمل في البروتوكول. ولكن الموضوع سرّي للغاية. يجب ألا يعرف أحد على الإطلاق. ولا حتى إعلام أياً من أصدقائك". قال ل. أ.م. أن "الأحسن شراء تذكرة لك ولعائلتك". ثم كرر أنه "سيكون هناك تدريب ولكن المسألة سرية للغاية. يجب ألا يعرف أحد إطلاقاً، بقي تقريباً خمس أيام". قال أن "هم" طلبوا مسؤول قنصلية "يعتمد عليه ووطني". شرح القنصل العام أن موظفي أمن السفير (السعودي) اتصلوا به وقال القنصل العام لضابط الأمن "هذا الرجل لديه زوجة وأطفال. ولا يريد تركهم. سأسأل ونرى. يبدو أنه لا توجد مشكلة مع الحجز غداً". ومن ثم، قال القنصل العتيبي ل. أ.م. أن "أ.م. أنه سيرسل اسمه للسفير، والذي بدوره سيمرره لـ "أصدقاء ياسين"<sup>30</sup>. و"عندها سينسق معك. ستقول لهم متى ستصل. يجب أن يكونوا رتبوا سكنك. كل شيء أكيد". سأل أ.م. أ. "ألا يوجد شيء هناك؟" رد القنصل العام بأن "لا، توجد المسألة. ولكن المسألة مهمة جداً وتطوّرت بسرعة. أظن أنهم اقترحوا القنصل. ولكن هؤلاء المتمركزين في الوزارة، أعني ربما لا يكون هناك احتياج". تناقش الرجلان في خيارات الطيران المتعددة المنطلقة من إسطنبول إلى الرياض. سأل أ.م. أ. إذا كان التدريب في الغد، فأجاب القنصل العام "نعم، يقولون كذا". تناقشا في شراء تذكرة طائرة تقلع الساعة ٠١:٠٠ ليلة المكاملة، ولكن أ.م. أ. قال إنه لن يستطيع اخذ تلك الرحلة. اتفقا على طائرة تقلع من إسطنبول الساعة ٢٠:٠٠ أو ٢١:٠٠، يوم ٢٩ سبتمبر.

81. في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨، غادر قنصلية اسطنبول اثنان من ملحقّي الأمن، وهما ي.ك. و أ.أ.أ. متجهين إلى الرياض في الساعة ١٥:١٥. في أثناء ذلك، غادر مسؤولون سعوديون في رحلة منفصلة في الساعة ١٧:١٥، والذين على حد زعم الاستخبارات التركية، قاموا بتفتيش القنصلية للكشف عن أجهزة تنصّت في ٢٧ سبتمبر.

82. في يوم 1 أكتوبر 2018 الساعة ٦:٣٠، عاد ملحقا الأمن إلى إسطنبول على متن رحلة طيران تجارية رقم SF263. كان في صحبتها ثلاثة سعوديون تم تعريفهم في النهاية أنهم أعضاء من فريق الخمسة عشر عضوًا المتهمين بقتل السيد خاشقجي:

(أ) نايف حسن العريفي

(ب) محمد سعد الزهراني

(ج) منصور عثمان أباحسين

<sup>30</sup> لم تستطع المقررة الخاصة تعريف شخصية ياسين أو أصدقائه

سجل المسؤولون الثلاثة نزولهم في فندق ويندهام Wyndham Hotel في الساعة ١٧:٣٠. ذهبوا في الساعة ١٩:٠٠ إلى القنصلية ومكثوا هناك عدة ساعات، عائدتين إلى فندقهم في الساعة ٢٢:٤٠. قبل ذلك ببضع ساعات، وفي الساعة ١٧:٣٠، قام الملحق القنصلي أ.س.أ. بالقيادة إلى غابة بلغراد التي تبعد حوالي عشرين كيلومترًا عن إسطنبول.

83. في الساعة ١٩:٢٠ من نفس اليوم، تحدث أ.م.أ. مع السيد العتيبي ومع موظف لشركة سياحية عن خيارات فنادق لبعض السعوديين الذين يخططون للقدوم إلى إسطنبول. تناقشوا عن مدى قرب عدة فنادق بإطلالات على البحر من القنصلية، وطلبوا ثلاثة أجنحة وسبع غرف لثلاثة أيام.

84. في ١ أكتوبر، اتصل مسؤول سعودي<sup>31</sup> بمواطن سعودي، م.أ.أ.، والذي يُعرف أيضًا بـ "غوزان" ويملك منزلًا ريفيًا في مدينة يالوفا؛ الواقعة على ساحل بحر مرمرة. سأل المسؤول غوزان عن بعد هذا المنزل عن إسطنبول، فردّ غوزان "الجسر فُتح". تأخذ المسافة ساعة وربع للوصول هناك بالطريق السريع. تأخذ ساعة إلا ربع من المطار". ثم سأل "هل يوجد أحد هناك؟" فردّ غوزان "لا، لا يوجد أحد. فقط راعي البيت". فردّ بـ "جميل جدًا".

85. في ١ أكتوبر، الساعة ٢١:٤٨، تحدث س.أ. وفرد آخر غير معرّف. لم تستطع مقررّة اللجنة الخاصة تمييز من قال ماذا. قال أحدهما أن هناك "تكليف قادم من السعودية غدًا؛ سقومون بعمل شيء في القنصلية. عندهم شيئًا لفعله في الطابق الذي يقع فيه مكنتي". "حسنًا، إذا في الطابق الأول؟"<sup>32</sup>. "لا، بجانب مكنتي". "سيستغرق عملهم بالداخل يومين أو ثلاثة وليس لديهم أي موظفون يضطلعون بمسؤولية المكتب الواقع في الطابق العلوي". "حسنًا، سأكون في القنصلية في الساعة الثامنة". "اسم الرجل الذي سيأتي هو السيد ماها، والتكليف هو تكليف سعودي؛ سيدخلون باذن دخول تحت مسمى رئيس التفويض".

86. في الساعات المبكرة من ٢ أكتوبر، وفي الساعة ٠٣:٣٠، وصل تسعة مسؤولون سعوديون إضافيون إلى إسطنبول على متن طائرة خاصة (HZ-SK2) تديرها شركة سكاي برايم أفليشن Sky Prime Aviation، وهي شركة تأجير طائرات خاصة مقرها الرياض. حسب وثائق رسمية، فإن خطة رحلة الطيران للطائرة HZ-SK2

<sup>31</sup> <https://af.reuters.com/article/worldNews/idAFKCN1NV0SB>.

<sup>32</sup> تتكون القنصلية السعودية في إسطنبول من خمسة طوابق يشار إليها بـ -3، -2، -1، 0، 1 و2. ويشار للطابق الأول بأنه الطابق الذي يقع أعلى 0 (الطابق الأرضي)



سُلمت في الساعة ١٩:٣٠ بالتوقيت العالمي الموحد (ت.ع.م.)<sup>33</sup>. ولكن في الساعة ٢٠:١٩ (ت.ع.م.) تم إلغاؤها وإعادة تسليمها في الساعة ٢٠:٢٣ (ت.ع.م.) بتصريح دبلوماسي<sup>34</sup>. تضمنت قائمة الركاب مايلي:

- (أ) فهد شبيب البلوي
- (ب) ثائر غالب الحربي
- (ج) مصطفى محمد المدني
- (د) بدر لافي العتيبي
- (هـ) تركي مشرف الشهري
- (و) وليد عبد الله الشهري
- (ز) سيف سعد القحطاني
- (ح) ماهر عبد العزيز م. المطرب
- (ط) الدكتور صلاح محمد الطبيقي

سجلت مجموعة التسعة هذه نزولها في فندق موثنيك Movenpick Hotel في إسطنبول في الساعة ٠٤:٥٠.

87. ذكرت السلطات التركية لمقررة اللجنة الخاصة بأن "سلطاتنا لا تملك أي معلومات فحص باشعة اكس حول متعلقات الفريق السعودي"<sup>35</sup>.

الجدول أ: فريق الـ 15 رجلاً السعودي<sup>36</sup>

الأسم	المنصب الحكومي	تاريخ الوصول
منصور عثمان أبوحسين	دخل تركيا بجواز دبلوماسي	1 أكتوبر
	لواء أو ضابط مخابرات	
	عمل في مكتب ولي العهد	
نايف حسن العريفي	ملازم أول	1 أكتوبر
	مخابرات خارجية	

<sup>33</sup> سجلات الرحلات من "المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية".

<sup>34</sup> لعبور الحدود الوطنية، يجب الحصول على تصريح دبلوماسي للطائرات المستخدمة في الخدمات العسكرية، والشرطة، والجمارك والخدمات الأخرى المرتبطة بالدولة

<https://www.eurocontrol.int/publications/eurocontrol-specifications-harmonized-rules-euroat>.

<sup>35</sup> هذا التأكيد يناقض ما جاء في كتاب الصحفيين الأتراك "الدبلوماسية الشريرة: السرار السوداء لاغتيال خاشقجي".

<sup>36</sup> لم تنشر السلطات السعودية المناصب الرسمية للمسؤولين الـ 15 الذين أرسلوا لإسطنبول. المعلومات الواردة بهذا الجدول تم جمعها من المخابرات التركية، والمصادر الصحافية والمفتوحة، واللقاءات.

عمل في مكتب ولي العهد		
1 أكتوبر	ضابط مخابرات	محمد سعد الزهراني
2 أكتوبر	حرس ملكي	خالد عايض العتيبي
شاهد في حضرة ولي العهد خلال زيارته في ٢٠١٧ للولايات المتحدة		
2 أكتوبر	عضو فريق أمن ولي العهد	عبد العزيز محمد الهوساوي
2 أكتوبر	ملازم أول في القوات الجوية السعودية	مشعل سعد البستاني
2 أكتوبر	جواز دبلوماسي	ماهر عبد العزيز المطرب
عمل في السفارة السعودية في لندن ضابط مخابرات		
عمل مع سعود القحطاني، مستشار ولي العهد		
2 أكتوبر	حرس ملكي	وليد عبد الله الشهري
قام ولي العهد بترقيته لرتبة رائد		
2 أكتوبر	حرس ملكي	فهد شبيب البلوي
2 أكتوبر	رائد، مخابرات خارجية	بدر لافي العتيبي
قد يكون على معرفة بالسيد خاشقجي في الوقت الذي كان فيه السيد خاشقجي مستشاراً لرئيس المخابرات الخارجية		
2 أكتوبر	طبيب شرعي في وزارة الداخلية بروفيسور في قسم الدليل الجنائي في جامعة نايف العربية	الدكتور صلاح محمد الطبيقي
2 أكتوبر	عميد جنرال	مصطفى محمد المدني
ضابط مخابرات رفيع المستوى، يعمل لدى القصر الملكي		
2 أكتوبر	تم ترقيته من رائد إلى ملازم لشجاعته خلال هجوم على قصر ولي العهد	ثائر غالب الحربي
2 أكتوبر	عمل كأخصائي تدريب في القوات الجوية السعودية	سيف سعد القحطاني
عمل في مكتب ولي العهد		
2 أكتوبر	ضابط مخابرات	تركي مشرف الشهري

88. حسب شهادات حصل عليها رئيس النيابة العامة في إسطنبول<sup>37</sup>، أمر القنصل العام الموظفين غير السعوديين في القنصلية إما ألا يحضروا الدوام في يوم ٢ أكتوبر، أو أن يغادروا القنصلية في الساعة ١٢:٠٠ ظهرًا. ذكر شهود آخرون أنه قيل لهم أن يبقوا في مكاتبتهم وألا يغادروا القنصلية بسبب وصول محقق أو اجتماع دبلوماسي. وبنفس الطريقة، قيل لموظفي مقر القنصل العام ألا يدخلوا أو يغادروا المقر بسبب توقع قيام مهندس بعمل إصلاحات.

#### 4. الاختفاء وجريمة قتل جمال خاشقجي

89. تذكر السيدة جنكيز أنه في صباح ٢ أكتوبر، اتصل السيد خاشقجي بالقنصلية لإخبارهم أنه في طريقه إلى هناك. قال له مسؤول القنصلية أنهم سيعاودون الاتصال به. بعد أربعين دقيقة، اتصل به شخص من القنصلية وأخبره أن يصل في الساعة ١٣:٠٠.<sup>38</sup>

90. في ٢ أكتوبر، بين الساعة ١٠ و ١١ صباحًا، انقسم المسؤولون السعوديون الخمسة عشر إلى مجموعتين. ذهب خمسة منهم إلى مقر القنصل العام، بينما ذهب العشرة الباقون إلى القنصلية.

الجدول ب: مواقع المسؤولين السعوديين خلال جريمة القتل

مقر القنصل العام	القنصلية
منصور عثمان أبوحسين	محمد سعد الزهراني
نايف حسن العريفي	ماهر عبدالعزيز مطرب
عبد العزيز محمد الهوساوي	وليد عبد الله الشهري
خالد عايض العتيبي	فهد شبيب البلوي
مشعل سعد البستاني	بدر لافي العتيبي
	الدكتور صلاح محمد الطبيقي
	مصطفى محمد المدني
	ثائر غالب الحربي
	سيف سعد القحطاني

<sup>37</sup> حسب المخابرات التركية، فقد تم استجواب 44 شاهد بمعرفة محققين أتراك.

<sup>38</sup> مقابلة الجزيرة مع خديجة جنكيز 23:16-23:40.

91. داخل القنصلية، وفي الساعة ١٣:٠٢، تحدث السيد مطرب والدكتور طبقي لدقائق فقط قبل دخول السيد خاشقجي. سأل السيد مطرب ما إذا كان "سيكون ممكناً أن نضع الصندوق في كيس؟" فردّ الدكتور طبقي "لا. ثقيل للغاية"، وعبر عن أمله بأن "يكون سهلاً". سيتم تجزئة المفاصل. هذه ليست مشكلة. الجسم ثقيل. هذه هي المرة الأولى التي اقطع فيها على الأرض. لو أخذنا أكياس بلاستيك وجزئناها لقطع، سننتهي من الأمر". "سُنت جلد". كان هناك إشارة إلى تقطيع الجلد. عبر الدكتور طبقي عن قلقه: "رئيسي المباشر لا يدي بالذي أفعله. لا يوجد أحد يحميني". في نهاية المحادثة، سأل السيد مطرب ما إذا كانت "الذبيحة" وصلت. في الساعة ١٣:١٣، قال صوت ما "لقد وصل". في تلك التسجيلات التي استمعت إليها مقررّة اللجنة الخاصة، لم يُذكر اسم السيد خاشقجي.

92. في الساعة ١٣:١٥، دخل السيد خاشقجي القنصلية وحده، بعد تركه هواتفه في حوزة السيدة جنكيز التي بقيت بالخارج. قدرت الاستخبارات التركية أنه ربما يكون قد مات بعد عشر دقائق من دخوله القنصلية.<sup>39</sup>

93. إعادة تشكيل الأحداث التي جرت عندما كان السيد خاشقجي داخل القنصلية يعتمد بشكل كبير على التسجيلات والتشريح الجنائي الذي أجراه المحققون الأتراك والمعلومات المتوفرة من المحاكمات المستمرة في السعودية للمشتبه بهم.

94. حالما دخل القنصلية، يبدو أن السيد خاشقجي تقابل مع شخص يعرفه. قال له شيئاً ما حول تواجد القنصل العام. دُعي لمكتب القنصل العام الذي يوجد في الطابق الثاني من القنصلية. حسب التسجيلات، ركزت المحادثات معه حول ما إذا كان السيد خاشقجي ينوي العودة إلى السعودية، فردّ هو بأنه يريد العودة في المستقبل. ثم قيل للسيد خاشقجي<sup>40</sup>: "سنضطر أن نعيدك. يوجد أمر من الإنتربول. الإنتربول طلبت إعادتك. نحن قادمون للقبض عليك". رد السيد خاشقجي أنه "لا توجد قضية ضدي. أنا أعلمت بعض الناس بالخارج؛ وهم ينتظرونني؛ السائق ينتظرني". بعد ذلك سُمع السيد خاشقجي يقول أنه لا يوجد سائق ولكن خطيبته كانت تنتظره. في عدة مرات، قال مسؤول سعودي للسيد خاشقجي "لنا نختصر الأمر". في الساعة ١٣:٢٢، سأل السيد مطرب ما إذا كان لدى السيد خاشقجي أي هاتف. ردّ السيد خاشقجي "هاتفين". أي نوع؟. "أبل". أرسل رسالة لابنك". أي ابن؟ ماذا على أن أقول لابني؟. صمت. "سكتب رسالة - فلنتردّب؛ أرنّا". "ما المفروض أن أقول؟ أراك قريباً؟

<sup>39</sup> لا يمكن تأكيد الوقت الدقيق لموت السيد خاشقجي. الإشارة للعشر دقائق مبنية على حقيقة أنه بعد عشر دقائق لم يسمع صوت السيد خاشقجي.

<sup>40</sup> عند هذه النقطة، منع مسؤولو المخابرات التركية المقررة الخاصة من اخذ ملاحظات على هذه التسجيلات. وعند هذه النقطة وما بعدها تم الاعتماد على الذاكرة في استعادة ماحدث.

لا أقدر أن أقول اختطاف". "انه الموضوع". اطلع بذلك". "كيف يمكن أن يحدث هذا في سفارة؟". لن أكتب أي شيء". "اكتب، يا سيد جمال. بسرعة. ساعدنا حتى نساعدك لأننا في النهاية سنرجعك للسعودية؛ وإذا لم تساعدنا انت تعلم ماسيحدث لك في النهاية، دع هذه القضية تنتهي على خير". في الساعة ١٣:٣٣، قال السيد خاشقجي "توجد فوطة هنا. ستعطونني مخدرات؟". "سنخدرك".

95. في التسجيلات، يمكن سماع صوت مقاومة في نفس الوقت يمكن أيضًا سماع الكلام التالي: "هل نام؟". "رفع رأسه". "واصل الدفع". "ادفع هنا؛ لا ترح يدك؛ ادفعها". تقييم الاستخبارات التركية ودول أخرى للتسجيلات تشير إلى أن السيد خاشقجي قد يكون حُفْن بمُخَدَّر ثم حُنِق بكيس بلاستيكي. لمحت الاستخبارات التركية إلى أن أعضاء فريق الـ 15 السعودي، تحدّثوا عن حبال، ولكنهم لم يستطيعوا التحديد بشكل حاسم إذا ما كانت الحبال قد استُخدمت لتقييد السيد خاشقجي أو ربما لتحريك جسده، أو لم تستخدم على الإطلاق.

96. يمكن سماع أصوات تحرّك ولهث ثقيل في بقية التسجيل. يمكن أيضًا سماع صوت أغطية بلاستيك. استنتجت الاستخبارات التركية أن ذلك جاء بعد موت السيد خاشقجي وبينما كان المسؤولون السعوديون يقطعون أوصال جثته. حدد تقييم الاستخبارات التركية صوت منشار في الساعة ١٣:٣٩. لم تستطيع مقررة اللجنة الخاصة ووفدها تأويل مصدر الأصوات التي سمعوها.

97. حوالي الساعة ١٥:٠٠، التقطت كاميرات المراقبة سيارة قنصلية من نوع الفان ونوع آخر من المركبات تغادر مرآب القنصلية وتصل إلى مقر القنصل العام في الساعة ١٥:٠٢. سجلت الكاميرات دخول ثلاثة رجال<sup>41</sup> إلى المقر ومعهم ما بدا أنه أكياس قمامة بلاستيكية، ويسحبون على الأقل حقيبة أمتعة واحدة. لم يستطع المحققون الأتراك التعرف على حجم أو شكل أو نوع الأكياس التي حملوها السعوديون الثلاثة إلى داخل المقر أو مكان شرائها.<sup>42</sup>

98. في الساعة ١٥:٥٣، سجلت كاميرات المراقبة خروج السيد المدني بصحبة السيد القحطاني من الباب الخلفي للقنصلية. كان السيد المدني يلبس ما بدا أنه ثياب السيد خاشقجي. كان مع السيد القحطاني كيسًا بلاستيكيًا أبيضًا. ركب الاثنان سيارة أجرة ورحلا إلى منطقة السلطان أحمد Sultanahmet District. في الساعة ١٦:١٣، دخلا المسجد الأزرق حيث غيّر السيد المدني ثيابه. في الساعة ١٦:٢٩، ركبا سيارة الأجر

<sup>41</sup> استلمت المحققة الخاصة معلومات متعارضة عن هوية الرجال الذين حملوا الحقيبة لداخل مقر إقامة القنصل العام.

<sup>42</sup> مقابلة مع المدعي العام التركي.

التي أقتلها إلى محطة مترو لثنت. في مكان ما قرب محطة المترو، ألقيا بالأكياس البلاستيكية في سلة القمامة. عادا إلى فندق موفنبيك في الساعة ١٨:٠٩.

## 5. علم السلطات التركية عن خبر اختفاء السيد خاشقجي

99. في الساعة ١٦:٤١، يوم ٢ أكتوبر، اتصلت السيدة جنكيز بالسيد أقطاي، رقم جهة طوارئ السيد خاشقجي، وشرحت له أن السيد خاشقجي قد دخل القنصلية السعودية ولم يعد. دون أن يكون متأكدًا كيف يتصرف، اتصل السيد أقطاي بصديق، وهو الآخر معارض سعودي.<sup>43</sup> استشاط المعارض غضبًا لأنه قال للسيد خاشقجي "عدة مرات" ألا يدخل القنصلية أبدًا، حيث اقترح المعارض على السيد أقطاي أن يتصل بمكتب الرئيس أردوغان. اتبع السيد أقطاي النصيحة، واتصل بمكتب الرئيس أردوغان، بالإضافة إلى نائب رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية التركية. قال السيد أقطاي "تم إعلام الرئيس أردوغان، واعتقد أنه أمر خطيرًا، وأرسل السكرتير وأعطيتهم كل المعلومات. لقد أخذوا قضية اختفاء جمال خاشقجي بجدية".<sup>44</sup>

100. تذكر السيد أقطاي أنه اتصل أيضًا بالسفير السعودي لتركيا والذي كان في أنقرة آنذاك. "قال لي أنها كانت المرة الأولى التي يسمع فيها عن الأمر، وطلب أن أعطيه عشر دقائق حتى يتمكن من الاتصال بالقنصل وأنه سيعاود الاتصال بي". ولكن السفير لم يعاود الاتصال. "استمرت في الاتصال به وإرسال الرسائل النصية، ولكنه لم يرد".<sup>45</sup>

101. في الساعة ١٦:٣٠، اتصلت السيدة جنكيز أيضًا بالسيد توران كشلاجي والذي لم يكن متواجدًا في البداية، ولكن الاثنان تحادثا في النهاية. بعد أن شرحت السيد جنكيز الموقف، تواصل السيد كشلاجي مع جهات اتصالات رفيعة المستوى في الحكومة التركية، وطلب منهم الضغط على السعودية لإطلاق سراح السيد خاشقجي. بين الساعة ١٨:٣٠ و ١٩:٠٠، ذهب السيد كشلاجي إلى القنصلية. اتصل بهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية TRT، وكالة رويترز، والجزيرة، ووسائل إعلامية أخرى بخصوص اختفاء السيد خاشقجي.

<sup>43</sup> في مقابلة مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة، ذكر السيد أقطاي أنه لا يستطيع ذكر اسم هذا المعارض.

<sup>44</sup> مقابلة مع ياسين أقطاي

<sup>45</sup> مقابلة مع ياسين أقطاي

## 6. فريق الـ15 شخص السعودي يغادر تركيا

102. نقلت الاستخبارات التركية أنه في الساعة ١٦:٥٣، غادر السيد مطرب والسيد الحربي والدكتور الطبيقي مقر القنصل العام في سيارة قنصلية ولكن بدون الأكياس والحقائب التي أُحضرت إلى المقر. لم تتمكن مقرر اللجنة الخاصة من التثبت من كيفية التوصل لهذا الاستنتاج.

103. غادرت طائرة خاصة لشركة سكاي برايم آفليشن برقم تعريف HZ-SK1 إلى الرياض في ١٠:٤٧ ت.ع.م. (١٣:٤٧ بتوقيت إسطنبول)<sup>46</sup>. تم تجهيز مخطط طيران رحلة الطائرة في الساعة ٠٧:٣٩ ت.ع.م، ولكن تم تسليمه في الساعة ١٠:٣٠ ت.ع.م. (١٣:٣٠ بتوقيت إسطنبول). حطت الطائرة في مطار أتاتورك في إسطنبول في الساعة ١٧:١٥. حسب السلطات التركية، كانت الطائرة خالية عندما هبطت.

104. ركب السيد مطرب وخمسة آخرون؛ وهم السيد العتيبي والسيد وليد الشهري والسيد تركي الشهري والسيد البلوي والسيد الحربي، الطائرة HZ-SK1 والتي غادرت في الساعة ١٨:٣٠. اتجهت الطائرة إلى القاهرة، حيث بقيت هناك طوال الليل. غادرت الطائرة القاهرة في الساعة ٢٠:٢٩ ت.ع.م يوم ٣ أكتوبر. ليس مؤكدًا ما إذا كان المسؤولون الستة جميعًا على متن الطائرة التي عادت إلى الرياض. لم تتمكن مقرر اللجنة الخاصة من التحقق من سبب توقف الطائرة المؤقت.

105. غادر الدكتور الطبيقي والسيد الهوساوي والسيد العتيبي القنصلية إلى مطار أتاتورك ووصلوا هناك في الساعة ١٩:٤٠<sup>47</sup>. وصل السيد الزهراني، والسيد أبوحسين، والسيد العريفي، والسيد البستاني مطار أتاتورك في الساعة ٢٠:٢٤<sup>48</sup>. تزعم الشرطة التركية أنها بحلول هذا الوقت أُنذرت أمن المطار أنه هناك عملية اختطاف قد تكون جارية. غادر المسؤولون السعوديون السبعة تركيا في الساعة 49٢٢:٥٤ على متن طائرة سكاي برايم آفليشن HZ-SK2 إلى دبي<sup>50</sup>. حسب مصادر عامة لتتبع الرحلات الجوية، فإن HZ-SK2 غادرت دبي إلى الرياض في ليلة يوم ٣ أكتوبر. ليس مؤكدًا ما إذا كان المسؤولون السعوديون السبعة على متنها.

46 سجلات الرحلات

47 لقطات من كاميرات المراقبة

48 لقطات من كاميرات المراقبة

49 لقطات من كاميرات المراقبة

50 سجلات الرحلات

106. طار السيد المدني والسيد القحطاني إلى الرياض من إسطنبول في الساعة ١١:٢٥ على متن الخطوط التركية الرحلة رقم TK144<sup>51</sup>.

الجدول ج: أوضاع وأوقات المغادرة للمسؤولين الـ ١٥ في الفريق

١٨:٣٠ الإقلاع على HZSK1	٢٠:٢٤ الإقلاع على HZSK2	١١:٢٥ المغادر على متن رحلة تجارية
مع توقف مؤقت في القاهرة	مع توقف مؤقت في دبي	
فهد شبيب البلوي	عبد العزيز محمد الهوساوي	مصطفى محمد المدني
ثائر غالب الحربي	الدكتور صلاح محمد الطريقي	سيف سعد القحطاني
بدر لافي العتيبي	خالد عايض العتيبي	
وليد عبد الله الشهري	منصور عثمان أباحسين	
تركي مشرف الشهري	محمد سعد الزهراني	
ماهر عبد الله المطرب	نايف حسن العريفي	
	مشعل سعد البستاني	

107. غادر أ.س.أ، الملحق القنصلية، الذي قاد السيارة إلى غابة بلغراد في ١ أكتوبر، تركيا مع أسرته يوم ٢ أكتوبر في الساعة ٢٣:٢٨، وعاد إلى تركيا لوحده في يوم ٤ أكتوبر.

## 7. ردود فعل أولية وبداية التحقيقات التركية

108. حسب رئيس النيابة العامة، فإن السلطات التركية فتحت تحقيقاً في اختفاء السيد خاشقجي في مساء يوم ٢ أكتوبر بعد أن اتصلت السيدة جنكيز بالشرطة المحلية بشأن اختفائه. تواصلت الشرطة بعد ذلك مع المدعي المناوب والذي بدوره كتب تعليمات حول كيفية المضي قدماً بالقضية. في ذات الليلة، بدأت الاستخبارات التركية مراجعة ما يقولون أنه سبع ساعات من التسجيلات الخام التي بحوزة القنصلية. وحسب مآقوله، فإن تقييم اللقطات الخام كان معقداً واستلزم الأمر عدة أيام للتوصل إلى استنتاج جازم فيما يتعلق بمصير السيد خاشقجي. أدى

<sup>51</sup> لقطات من كاميرات المراقبة



تقييمهم البدائي للتسجيل للاعتقاد بأن السيد خاشقجي تم حقنه بشيء ما، وأغمي عليه، ثم أخذ حياً من القنصلية في صندوق ما أو حاوية.<sup>52</sup>

109. حسب السلطات التركية، ففي يوم ٣ أكتوبر، مُنع موظفو القنصلية من الذهاب إلى الطابق الثاني من القنصلية. حوالي الساعة ١١:٠٠، كان الجزء الداخلي من القنصلية قد تم تنظيفه. بين الساعة ١٦:٠٠ و ٢١:٠٠، سجلت كاميرات المراقبة حريقاً في برميل في الباحة الخلفية للقنصلية. لم يغادر القنصل العام المقر طوال ذلك اليوم.

110. في ذات اليوم، أصدرت السعودية بياناً لوكالة أسوشيتد برس يدعي أن السيد خاشقجي غادر القنصلية. جاء في البيان "زار السيد خاشقجي القنصلية وطلب أوراقاً تتعلق بحالة زواجه، وخرج بعد ذلك بقليل. تتابع الحكومة السعودية بجدية أي تقارير تتعلق بسلامة أي من مواطنيها وستستمر في متابعة هذه التقارير".<sup>53</sup> ناقض السيد إبراهيم قالين، المتحدث باسم الرئيس أردوغان، تصريح السعودية لاحقاً ذلك المساء، "حسب المعلومات التي لدينا، فإن هذا الشخص والذي هو مواطن سعودي ما يزال في القنصلية السعودية في إسطنبول، وليس لدينا أي معلومات تخالف ذلك".<sup>54</sup>

111. في مقابلة مع مقرة اللجنة الخاصة، ذكر مدير الاستخبارات التركية، السيد هاكان فيدان، أنه في ٣ أكتوبر، أو بالأحرى في اليوم الذي تلاه، تحدّث مع "زعيم المملكة العربية السعودية"<sup>55</sup> وطلب منه إعادة السيد خاشقجي.

112. في ٤ أكتوبر، استدعى وزير خارجية تركيا السفير السعودي وليد الخريجي إلى أنقرة بشأن اختفاء السيد خاشقجي.<sup>56</sup> أنكر السفير معرفة أي شيء حول اختفاء السيد خاشقجي ووعده بإعلام السلطات التركية فور حصوله على المزيد من المعلومات. في ذات اليوم (في اليوم الذي سبقه بالنسبة للبيان الذي أصدر باللغة العربية لوكالة الأنباء)، أصدرت وكالة الأنباء السعودية بياناً (باللغة الإنجليزية) أن القنصلية في إسطنبول كانت "تقوم

<sup>52</sup> مقابلة مع المخابرات التركية

<sup>53</sup> <https://www.latimes.com/world/la-fg-saudi-journalist-20181003-story.html>

<sup>54</sup> <https://www.latimes.com/world/la-fg-saudi-journalist-20181003-story.html>

<sup>55</sup> طبقاً للجزيرة، تحدث السيد فيدان مع ولي العهد - <https://www.aljazeera.com/news/2019/03/jamal-khashoggi-body-burned-large-oven-saudi-home-190304011823218.html>

<sup>56</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-politics-dissident-idUSKCN1ME1DC>

بإجراءات المتابعة والتنسيق مع السلطات المحلية التركية لكشف ملابسات اختفاء المواطن جمال خاشقجي بعد خروجه من مبنى القنصلية.<sup>57</sup>

113. في الساعة ٠٩:٣٥، يوم ٤ أكتوبر، اكتشفت السلطات التركية دخانًا قادمًا من الباحة الخلفية للقنصلية. في الساعة ١٦:٠٥، شوهد موظفو القنصلية السعودية يحرقون أوراقًا في برميل في الباحة الخلفية للقنصلية.<sup>58</sup>

114. عند نقطة معينة من يوم ٤ أكتوبر، أنهت الاستخبارات التركية تقييمها لما جرى في القنصلية، وخلصت إلى أن السيد خاشقجي قد قُتل. أكد السيد أقطاي أن السلطات التركية علمت بمقتل السيد خاشقجي، وأنه أعلم بذلك من قبل مكتب الرئيس أردوغان في يوم ٤ أكتوبر.<sup>59</sup>

115. في الساعة ٠٩:٤١ يوم ٥ أكتوبر، قام موظفو قنصلية غير معرفين بقيادة مركبة السفارة التي يُفترض أنها نقلت جثة السيد خاشقجي إلى مغسلة سيارات<sup>60</sup>. في ذات اليوم، حصل المحققون الأتراك على مذكرة لتفتيش القنصلية، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذ ذلك بسبب قلق السلطات حيال الحصانة الدبلوماسية.

116. في يوم ٥ أكتوبر، في مقابلة مع بلومبرغ Bloomberg، سئل ولي العهد محمد بن سلمان عن جمال خاشقجي. أصرّ ولي العهد أن السيد خاشقجي غادر القنصلية وأن السلطات السعودية كان تعمل مع نظيرتها التركية لكشف ما حدث. "سمعنا الإشاعات عما حدث. إنه مواطن سعودي ونحن متلهفون لمعرفة ما حدث له. وسنستمر في حوارنا مع الحكومة التركية لنرى ما حدث مع جمال هناك"<sup>61</sup>. عندما أُلحَّ عليه لإجابة ما إذا كان السيد خاشقجي يواجه تهمة في السعودية، أجاب ولي العهد "بصراحة، نحتاج أن نعرف أين جمال أولاً". لما سُئل ثانية، قال "لو كان في السعودية لعلمتُ بذلك".

117. في ٦ أكتوبر، اصطحب القنصل العام العتيبي إعلاميين من وكالة رويترز للأنباء في جولة في القنصلية لأجل "التأكيد أن... جمال ليس في القنصلية ولا في المملكة العربية السعودية، وأن القنصلية والسفارة

<sup>57</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1822222>.

<sup>58</sup> لقطات من كاميرات المراقبة

<sup>59</sup> مقابلة مع ياسين أقطاي

<sup>60</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>61</sup> <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-10-05/saudi-crown-prince-discusses-trump-aramco-arrests-transcript>.

يعملان على إيجاده"<sup>62</sup>. خلال الزيارة، عَمِ الإعلاميون أنه بالرغم من أن المبنى كان مزوّداً بالكاميرات، إلا أنها فشلت في تسجيل أي شيء في يوم اختفاء السيد خاشقجي. أضاف القنصل العام أن "فكرة اختطاف مواطن سعودي بواسطة ملحقة دبلوماسية أمر لا يجب اقتراحه من قبل وسائل الإعلام"<sup>63</sup>. وقال أيضاً "القنصلية كانت مزوّدة بالكاميرات ولكنها لم تسجّل صوراً".

118. في مساء يوم ٦ أكتوبر، نقل المسؤولون الأتراك إلى الصحافة أن "التقييم الأولي للشرطة التركية هو أن السيد خاشقجي تم قتله في القنصلية السعودية في إسطنبول. نحن نعتقد أن الجريمة كانت مُدبرة، وأن الجثمان نُقل لاحقاً خارج القنصلية."<sup>64</sup>

## 8. الإنكار المستمر للسعودية وتنظيف مسرح الجريمة

119. في الساعة ٠٥:٣٠ يوم ٦ أكتوبر، هبط عشرة أعضاء من المباحث، وهي الشرطة السرية السعودية، في إسطنبول.<sup>65</sup> وصل الوفد إلى القنصلية السعودية في إسطنبول في الساعة ١٤:٤٥.

120. في ٧ أكتوبر، نشرت وكالة الأنباء السعودية بياناً من مسؤول سعودي لم يحدد اسمه والذي نفى تقارير من وكالة رويترز بأن السيد خاشقجي قد قُتل في القنصلية. "استنكر المسؤول بشدة هذه الاتهامات العارية من الصحة، وشكك المصدر بأن تكون هذه التصريحات صادرة من مسؤولين أترك مطلقين أو مسموح لهم الحديث عن الموضوع".<sup>66</sup> أكمل هذا المسؤول مؤكداً "حرص المملكة على سلامة ورفاه مواطنيها أينما كانوا، وأن السلطات السعودية المختصة تتابع هذا الشأن للكشف عن الحقيقة كاملة"<sup>67</sup>.

121. في ٨ أكتوبر، وفي رسالة إعلامية، أنكر السفير السعودي للولايات المتحدة، الأمير خالد بن سلمان، جميع الادعاءات ضد تورط حكومة السعودية في اختفاء السيد خاشقجي، "أكد لكم أن التقارير التي تشير إلى أن

<sup>62</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-politics-dissident-consulate-idUSKCN1MG0RC>.

<sup>63</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-politics-dissident-consulate/saudi-arabia-opens-up-consulate-after-journalist-vanishes-idUSKCN1MG0RC>.

<sup>64</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-politics-dissident-idUSKCN1MG0HU>.

<sup>65</sup> معلومات من المخابرات التركية. لدى المقررة الخاصة هويات كل هؤلاء الأشخاص، ولكنها فضلت عدم الإفصاح عنها.

<sup>66</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1823102>.

<sup>67</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1823102>.

جمال خاشقجي اختفى داخل القنصلية في إسطنبول أو أن سلطات المملكة احتجزته أو قتلتها هي باطلة وعارية من الصحة<sup>68</sup>.

122. في ٩ أكتوبر، أرسلت السعودية مذكرة دبلوماسية إلى وزير خارجية تركيا تدعو السلطات التركية لزيارة القنصلية العامة.<sup>69</sup> في ذات اليوم، أصدرت المحكمة الجزائية الثانية في إسطنبول اذن تفتيش شامل لمدة ثلاثة أيام للقنصلية ولمقر القنصل ولسيارات القنصلية.<sup>70</sup>

123. في الساعة ٢٢:٣٠ من يوم ٩ أكتوبر، التقى وفد تركي بوفد سعودي لمناقشة عملية تفتيش القنصلية السعودية. خلال الاجتماع، يُزعم أن رئيس الوفد السعودي طالب أن تسلّم السلطات التركية إليه هواتف السيد خاشقجي وحاسوبه الشخصي وأي أجهزة رقمية أخرى.<sup>71</sup> ردت السلطات التركية أن طلبات كهذه يجدر بها أن توجه إلى وزارة العدل التركية. بحسب المعلومات، فإن رئيس الوفد السعودي أصرّ أيضًا على ألا يجري المحققون الأتراك سوى معاناة بصرية للقنصلية، وأن أي معاناة جنائية سيكون غير مسموح بها في تلك الفترة. وافق الوفد السعودي على الأخذ بعين الاعتبار طلب تركيا بتحقيق جنائي شامل بعد أن تحصل على لائحة من "الموظفين الذين سيجرون المعاناة والأساليب التي ستستخدم والمواقع التي سيتم معاينتها ومدة المعاناة". انتهى الاجتماع في منتصف الليل.<sup>72</sup>

124. في يوم ١٠ أكتوبر، نشرت صحيفة دايلي صباح التركية، أسماء وصور وتفاصيل أخرى لحوالي خمسة عشر مسؤولاً سعودياً يشتبه في ضلوعهم في قتل السيد خاشقجي.<sup>73</sup>

125. في يوم ١٠ أكتوبر، وصل إلى تركيا ممثلان إضافيان من المباحث السعودية. كشفت الاستخبارات التركية أنهما عملا في قسم الفحص الجيني وقسم الدلائل الجنائي.

<https://www.axios.com/trump-wants-audio-from-khashoggi-interrogation-ca7b0cc5-ad18-4fcb-8cad-c4c29ec2af34.html>.

68 معلومات من المخابرات التركية

69 نسخة من اذن المحكمة

70 في مقابلة مع المدعي العام التركي، ركزت المقررة الخاصة على الخطر المرتبط بحصول السلطات السعودية على تليفونات السيد خاشقجي وأجهزته الرقمية الأخرى. أكد النائب العام أن السلطات التركية لا يمكن ابدأ أن تعطي السلطات السعودية تليفون السيد خاشقجي أو الكمبيوتر الخاص به.

71 تقرير المدعي العام حول اجتماع يوم 10 أكتوبر مع الوفد السعودي.

72 <https://www.dailysabah.com/investigations/2018/10/10/15-member-saudi-intel-squad-sent-to-target-wps-khashoggi-identified>.

126. في يوم ١١ أكتوبر، وصل خمسة مسؤولين سعوديين إضافيين إلى إسطنبول، على مجموعتين تضم الأولى شخصان، والثانية ثلاثة أشخاص. وصل أول اثنين منها في الساعة ٠٧:٣٥، وحسب الاستخبارات التركية فقد كان من ضمنهم خبير سموم. وصل الثلاثة الآخرون إلى إسطنبول في الساعة ١٧:٠٠، وحسب الاستخبارات التركية، كانوا من أعضاء "الفريق التقني" للمباحث.

127. بتاريخ ١١ أكتوبر، أصدرت قناة العربية، وهي شركة عربية مملوكة للسعودية، تقريراً إعلامياً أن خمسة عشر سعودياً مشتبهاً بهم كانوا بالأحرى سواخاً اتُّهموا كذباً بقتل السيد خاشقجي<sup>74</sup>. هذا التقرير يتوافق مع منشورات أخرى لـ قناة العربية من يوم ٨ أكتوبر و ١٠ أكتوبر تصف فيها اختفاء خاشقجي بـ "أخبار زائفة". في تقرير نُشر في ٨ أكتوبر<sup>75</sup> ادعت قناة العربية أن السيد خاشقجي لم يُقتل<sup>76</sup>. بتاريخ ١٠ أكتوبر كتبت قناة العربية "الغموض حول الصحفي السعودي جمال خاشقجي مغمور بالأخبار المضللة، والمصادر المشكوك فيها، وحملة إعلامية موجهة". وادعت أيضاً أن السيدة جنكيز كان لها علاقات مع قطر وأن السيد كشلاكجي، صديق الزوج، كان على علاقة بمنظمة معادية للسعودية.<sup>77</sup>

128. أيضاً بتاريخ ١١ أكتوبر، أعلنت السلطات التركية أنه عقب محادثات بين الملك سلمان والرئيس أردوغان، وافقت تركيا على تشكيل مجموعة عمل مشتركة مع السعودية لكشف ما حدث لخاشقجي<sup>78</sup>. في ذات اليوم، طلبت وزارة العدل التركية من السلطات السعودية أن تقدم أي معلومات حول زيارة السيد خاشقجي للقنصلية، ونسخاً لتسجيلات كاميرات المراقبة من القنصلية، ومعلومات عن عدد الكاميرات داخل القنصلية، ولائحة بجميع مسؤولي القنصلية في إسطنبول (مع الإشارة إلى أولئك الذين لم يحضروا للدوام في ٢ أكتوبر)، ومعلومات عن سائقي القنصلية، وبيانات نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس) الخاص بسيارات القنصلية، وأوقات دخول وخروج المسؤولين السعوديين الخمسة عشر إلى ومن القنصلية، ومعلومات عما إذا كانوا أو لم يكونوا في تركيا بتكليف من القنصلية.<sup>79</sup>

<sup>74</sup> <https://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2018/10/11/WATCH-Who-are-the-15-Saudi-tourists-falsely-accused-of-killing-Khashoggi-.html>, <https://www.middleeasteye.net/news/timeline-how-saudi-narrative-khashoggi-evolved>.

<sup>75</sup> <https://english.alarabiya.net/en/News/world/2018/10/08/Jamal-Khashoggi-mystery-Deleted-tweets-unnamed-sources-and-fake-funeral.html>.

<sup>76</sup> <https://english.alarabiya.net/en/News/world/2018/10/08/Jamal-Khashoggi-mystery-Deleted-tweets-unnamed-sources-and-fake-funeral.html>.

<sup>77</sup> <https://english.alarabiya.net/en/News/world/2018/10/10/The-link-between-3-figures-behind-the-Jamal-Khashoggi-mystery.html>.

<sup>78</sup> <https://www.nytimes.com/2018/10/11/world/middleeast/jamal-khashoggi-turkey-erdogan-bin-salman.html>.

<sup>79</sup> نسخة من طلب وزارة العدل التركية إلى القنصلية السعودية.

129. بتاريخ ١٢ أكتوبر، نشرت وكالة الأنباء السعودية بيانين رسميين تتكرر فيهما مقتل السيد خاشقجي.

في البيان الأول، ندد وزير الداخلية الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز بما "يتم تداوله في بعض وسائل الإعلام من اتهامات زائفة وتهجم على المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً على خلفية قضية اختفاء المواطن السعودي جمال خاشقجي".<sup>80</sup> وأضاف أن الادعاءات بأن صحافي قد قُتل كانت "أكاذيب ومزاعم لا أساس لها من الصحة تجاه حكومة المملكة المتمسكة بثوابتها وتقاليدها والمراعية للأنظمة والأعراف والمواثيق الدولية".<sup>81</sup> البيان الثاني، من مصدر لم يحدد اسمه، أعلن أن السعودية شكلت فريق عمل مشترك ثنائي على مستوى خبراء لكشف ما حدث للسيد خاشقجي في إسطنبول.<sup>82</sup>

130. طلب المدعى العام التركي مذكرة تفتيش أخرى في ١٢ أكتوبر. في تلك الأثناء، في الساعة ١٤:٤٥، دخل القنصلية السعودية ثلاثة رجال يفترض أنهم ينتمون إلى "الفريق التقني" التابع للمباحث.<sup>83</sup> ظلوا في القنصلية طيلة النهار والليل، وفي النهاية غادروها في ١٣ أكتوبر، عند الساعة ٠٨:٠٠. عاد الفريق إلى القنصلية في الساعة ٢١:٠٠. ادعى المحققون الأتراك أن الفريق أجرى تطهيراً لمسرح الجريمة.

131. بتاريخ ١٤ أكتوبر، نشرت وكالة الأنباء السعودية تصريحاً من مسؤول لم يحدد أسمه جاء فيه "تؤكد المملكة رفضها التام لأي تهديدات ومحاولات للنيل منها سواء عبر التلويح بفرض عقوبات اقتصادية، أو استخدام الضغوط السياسية، أو ترديد الاتهامات الزائفة، التي لن تتال من المملكة ومواقفها الراسخة ومكانتها العربية والإسلامية، والدولية، ومآل هذه المساعي الواهنة كسابقاتها هو الزوال".<sup>84</sup>

132. لاحقاً في ذاك اليوم، وفي الساعة ٢٣:٠٠، دخل ثلاثي المباحث "الفريق التقني" مرة أخرى القنصلية وظلوا فيها حتى الساعة ٠٤:٠٠ فجرًا.

133. بتاريخ ١٥ أكتوبر، غرّد رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب أنه تحدّث مع ولي العهد والذي أنكر معرفته "بما جرى للسيد خاشقجي"<sup>85</sup>. لاحقاً في ذلك اليوم، معلّقاً على محادثته مع ولي العهد، قال السيد ترامب "لا أريد الدخول في ثنايا أفكاره - ولكنه بدا لي أنه ربما كانوا هؤلاء قتلة مارقين. من يدري؟ سنحاول الكشف عن

<sup>80</sup> <https://www.spa.gov.sa/1827596>.

<sup>81</sup> <https://www.spa.gov.sa/1827596>.

<sup>82</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1825404>

<sup>83</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>84</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1827989>.

<sup>85</sup> <https://www.npr.org/2018/10/15/657522089/rogue-killers-may-have-murdered-saudi-journalist-trump-suggests>

تفاصيل الأمر قريبًا جدًا. ولكنه أنكر إنكارًا مطلقًا". على حد علم مقرر اللجنة الخاصة، كانت هذه أول مرة ترد فيها فرضية "القتلة المارقين". عرضت السلطات السعودية هذه الصيغة من رواية المقتل في ٢١ أكتوبر.

## 9. السلطات التركية تدخل القنصلية ومقر القنصل

134. في الساعة ٠٧:٣٠ بتاريخ ١٥ أكتوبر، وصل طاقم تنظيف تجاري إلى القنصلية السعودية.<sup>86</sup> في ذات اليوم، منحت المحكمة الجزائية العاشرة اذن تفتيش للمدعي العام في إسطنبول لتفتيش القنصلية السعودية، ومقر القنصل العام، وسيارات القنصلية.<sup>87</sup> منحت مذكرة التفتيش المدعي العام الإذن بالتفتيش لمدة أربعة أيام من تاريخ ١٥ أكتوبر خلال النهار، وفي الليل أيضًا إن لزم ذلك.

135. بين الساعة ١٣:٠٠ و ١٥:٠٠، عقد مسؤولون سعوديون وأتراك اجتماعًا حول تفتيش القنصلية.<sup>88</sup>

136. في الساعة ١٤:٠٠، أصدر مكتب المدعي العام في إسطنبول اذن تفتيش للبيت الذي اشتراه السيد خاشقجي ليعيش فيه بإسطنبول.

137. في الساعة ١٩:١٨، وصل مسؤولون من مكتب المدعي العام التركي ومديرية الأمن العام إلى القنصلية. في الساعة ٢٠:١٨، دخلت أربع وحدات تحقيق ساحات جنائية تركية إلى القنصلية. صاحب كل فريق مسؤولون سعوديون. جمع المحققون الأتراك عيّنتين من كل دليل، واحدة لهم وواحدة للفريق السعودي.<sup>89</sup>

138. لم يعثر المحققون الأتراك على حمض نووي أو دم في مكتب القنصل العام. في غرفة التعليمات المجاورة، وجد المحققون عدة مناطق تفاعلت مع الأشعة فوق البنفسجية وفحص سائل لومينول. وجد المحققون أيضًا على سجادة بقرب طاولة التعليمات "مسارًا متتابع في قطرات الواحدة تلو الأخرى في مسافات معينة وتنتج خطأً منحنيًا غير منظم"<sup>90</sup>. لم يُعثر على الكثير غير ذلك. ذكر محقق تركي "جمعنا تفاعلات لومينية. الأمر الغريب في رأينا هو أن التفاعلات اللومينية لم تكن واضحة جدًا. هل تفهمين ما أعني؟ حتى في غرفة عادية نتوقع تفاعلات أكثر".

<sup>86</sup> <https://www.commondreams.org/news/2018/10/15/you-couldnt-make-bunch-mops-cleaners-and-trash-bags-delivered-saudi-consulate-ahead>.

<sup>87</sup> قامت السلطات التركية بتقديم نسخة من اذن التفتيش إلى المقرر الخاصة

<sup>88</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>89</sup> نسخ من تقارير التحقيقات التركية

<sup>90</sup> نسخ من تقارير التحقيقات التركية 2

139. في ١٦ أكتوبر، طلب المحققون الأتراك الدخول إلى مقر القنصل العام. ولكن حسب المدعي العام، فإن السلطات السعودية تصدّت لمساعي المحققين في تفتيش المقر. يذكر المدعي العام أنه "كان علينا التعامل مع حالة غضب لأنهم لم يسمحوا لنا بإجراء تحقيق. توجّب علينا الإصرار والإصرار ليسمحوا بدخولنا".<sup>91</sup>

140. في ذات اليوم، نشرت وكالة الأنباء السعودية بياناً آخر يشكك في اختفاء السيد خاشقجي، ويؤكد فيه المتحدث باسم مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن "الحملات المضللة ضد المملكة العربية السعودية لن تعيق المملكة من التقيّد بمبادئها وقيمها ولن يؤثر على موضعها في الساحات العربية والإسلامية والدولية"<sup>92</sup>

141. في الساعة ١٦:٤٠، دخل المحققون الأتراك مقر القنصل العام لتفتيش المكان وسيارات القنصلية. كان لدى المحققين الأتراك كلب تفتيش، والذي تفاعل مع الثلاجة المتواجدة في جهة تخزين صغيرة في المقر.<sup>93</sup> جمع المحققون عينات من الثلاجة. التحليل الذي عقبه لم يكن مُفضياً. خلال التفتيش، اكتشف المحققون بئراً على أرض القنصلية. طلبوا إذنًا من المسؤولين السعوديين أن يسمحوا لفرق الإطفاء للدخول إلى المقر وتحريّ البئر، ولكن السعوديين رفضوا ذلك على أساس أن فريق الإطفاء لم يحصل على إذن مسبق لدخول المقر. في ١٧ أكتوبر، اتصل وزير خارجية تركيا بنظيره السعودي وطلب فحص البئر في المقر، ولكنه لم يتلق ردًا.<sup>94</sup>

142. في الساعة ١٧:٠٠ بتاريخ ١٦ أكتوبر، غادر القنصل العام العتيبي تركيا.<sup>95</sup> بتاريخ ١٧ أكتوبر، بدأت تسري تقارير صحفية أن القنصل العام العتيبي تم طرده.<sup>96</sup>

143. قام المحققون الأتراك بتفتيش خمسة عشر أو ستة عشر سيارة، شملت داخل السيارات وعجلاتها. ذكر محقق أن المسؤولين السعوديين كان موجودين أثناء التفتيش وكانوا "يظهرون ممانعة طوال الوقت. كانوا يقولوا لنا أن نكون حذرين مع التفتيش داخل السيارة. كنا نعانى معهم عندما كنا نجمع العينات. في يوم تفتيشنا

<sup>91</sup> مقابلة مع المدعي العام التركي في اسطنبول

<sup>92</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1829557>

<sup>93</sup> مقابلة مع المدعي العام

<sup>94</sup> خطاب من المدعي العام إلى وزير العدل التركي، بتاريخ 15 يناير 2019.

<sup>95</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>96</sup> على سبيل المثال - <https://www.standard.co.uk/news/world/sevenminute-audio-captures-screams-of-dismembered-dissident-journalist-jamal-khashoggi-a3964306.html>.



للسيارات، بدأ المطر بالنزول وطلبنا منهم تحريك السيارات لحمايتها. ولكنهم رفضوا تحريك السيارات، فاضطررنا للعمل في المطر تحت غطاء أحضرناه معنا".<sup>97</sup>

144. بتاريخ ١٨ أكتوبر، أنهى المحققون الأتراك تفتيشهم لمقر القنصل العام ومركبات القنصلية في الساعة ٠٥:٣٠. في الساعة ١٥:٢٠، غادر تركيا عضوان من الفريق السعودي اللذان اتهمتهما تركيا بالمشاركة في عملية التنظيف التي تلت عملية القتل.

145. في ذلك اليوم، بدأ مكتب المدعي العام في إسطنبول عملية مقابلة الموظفين المحليين الذين عملوا في مكتب القنصل العام في إسطنبول. في ذات اليوم، أرسلت وحدة تحقيق الساحات الجنائية عينات حصلت عليها من القنصلية ومن مقر القنصل العام ومن سيارات القنصلية للتحليل لأجل معرفة ما إذا طابق أي منها الحمض النووي للسيد خاشقجي. لم يتم إعلام مقرررة اللجنة الخاصة بأي تطابق لحمض نووي.

## 10. اعتراف السعودية واعتقالات

146. بتاريخ ١٩ أكتوبر، في تصريح لتلفزيون الدولة السعودية، أقر المدعي العام للدولة أن السيد خاشقجي قُتل في القنصلية. وقال أنه حدث عراكًا بالأيدي بين السيد خاشقجي والمشتبه بهم في القنصلية، مما أدى إلى موت السيد خاشقجي.<sup>98</sup>

147. في ذات اليوم، أعلنت السلطات السعودية أيضًا أن الملك سلمان أمر إعادة هيكلة رئاسة الاستخبارات العامة وعيّن ولي العهد لقيادة جهود الهيكلية.<sup>99</sup> في تصريح آخر، أعلن أن الملك سلمان طرد مستشارًا رفيع المستوى للديوان الملكي<sup>100</sup> ونائب مدير الاستخبارات العامة<sup>101</sup>. بالإضافة لذلك، قام الملك سلمان بطرد عدة

<sup>97</sup> مقابلة مع المدعي العام

<sup>98</sup> <https://www.middleeasteye.net/news/saudis-now-say-khashoggi-killed-consulate-after-claiming-he-left-alive>.

<sup>99</sup> <https://www.saudiembassy.net/news/recommendations-ministerial-committee-restructure-general-intelligence-presidency-gip%C2%A0>.

<sup>100</sup> طبقاً لبعض التقارير الإعلامية، فعلى الرغم من إقالته من الديوان الملكي، استمر السيد القحطاني في العمل الاستشاري مع ولي العهد.

<sup>101</sup> [https://www.washingtonpost.com/news/world/wp/2018/10/19/saudi-government-acknowledges-journalist-jamal-khashaoggi-died-while-in-that-countrys-consulate-in-istanbul/?utm\\_term=.5890cee8e7cf](https://www.washingtonpost.com/news/world/wp/2018/10/19/saudi-government-acknowledges-journalist-jamal-khashaoggi-died-while-in-that-countrys-consulate-in-istanbul/?utm_term=.5890cee8e7cf).

مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى، بمن فيهم نائب مدير الاستخبارات العامة ونائب رئيس الاستخبارات العامة للموارد البشرية ومدير عام الأمن والحماية للاستخبارات العامة<sup>102</sup>.

148. بتاريخ ٢٠ أكتوبر، نشرت وزارة الخارجية السعودية بيانًا من النائب العام السعودي مُقرًا أن السيد خاشقجي قُتل داخل القنصلية<sup>103</sup>. جاء في البيان أن اختفاء السيد خاشقجي "أثار اهتمام المملكة العربية السعودية على أعلى المستويات"، وبموجب هذا، فقد قامت السلطات "بتخاذ الإجراءات اللازمة لاستجلاء الحقيقة وبأشرت بإرسال فريق أمني إلى تركيا بتاريخ 6 أكتوبر 2018". واستمر البيان قائلاً "قامت النيابة العامة بالتحقيق مع عدد من المشتبه فيهم بناء على المعلومات التي قدمتها السلطات التركية للفريق الأمني". وحسب البيان، فإن المشتبه بهم حاولوا إقناع السيد خاشقجي بالعودة إلى الرياض؛ هذه المحادثة حدثت في وجود القنصل العام العتبيي؛ تصاعد الوضع باندلاع شجار بين السيد خاشقجي والمشتبه بهم؛ مما أدى لموت السيد خاشقجي؛ حاول المشتبه بهم بعد ذلك إخفاء جثة السيد خاشقجي.

149. بتاريخ ٢١ أكتوبر، سافر الثلاثة رجال التابعين "لفريق التقني" للمباحث من إسطنبول إلى أنقرة ودخلوا السفارة السعودية في أنقرة في الساعة ١٦:٣٠.<sup>104</sup>

150. بتاريخ ٢٦ أكتوبر، طار رجلًا مباحث إضافيان إلى أنقرة حيث فتشوا السفارة السعودية.<sup>105</sup> عاد الرجلان في إسطنبول في ٢٧ أكتوبر.

151. في ٢١ أكتوبر، وفي مقابلة مع قناة فوكس نيوز Fox News، شرح وزير خارجية السعودية عادل الجبير أن الأمر أخذ ثمانية عشر يومًا لتأكيد مقتل السيد خاشقجي، لأن السلطات السعودية كان لديها تقارير تشير إلى أنه غادر القنصلية. حسب قول الوزير، وجد فريق التحقيق في النهاية تضاربات. تجاهل الوزير ادعاءات بأن ولي العهد علم بالقتل، واصفًا إياها بـ "عملية مارقة". أضاف الوزير الجبير بأن "حتى القيادة العليا للخدمات الاستخباراتية لم تكن واعية بالأمر. هذه كانت عملية مارقة. كانت عملية حيث انتهى المطاف بتجاوز أفراد للسلطات والمسؤوليات التي وُلوا إياها.<sup>106</sup>

<sup>102</sup> <https://www.saudiembassy.net/news/his-majesty-issues-royal-order-dismissing-senior-saudi-government-officials>.

<sup>103</sup> <https://www.cnn.com/2018/10/19/middleeast/saudi-arabia-khashoggi-statement/index.html>

<sup>104</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>105</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>106</sup> <https://outline.com/AXHkLJ>

152. في نفس ذلك اليوم، أعلنت السلطات السعودية أنها احتجزت ثمانية عشر فرداً مشتبه بهم في جريمة قتل جمال خاشقجي. تضمن المشتبه بهم خمسة عشر شخصاً الذين حددت هويتهم تركيا، بالإضافة إلى ثلاثة من ملحق الأمن بالقنصلية. لم تبين السلطات السعودية أية أسماء خلاف موظفي القنصلية أولئك.<sup>107</sup>
153. بتاريخ ٢١ أكتوبر، نشرت وكالة رويترز خبراً يذكر أن مسؤولاً سعودياً مجهولاً قدّم لمراسليها "وثائق استخباراتية يبدو أنها تصف مبادرة لإعادة المعارضين إلى السعودية، تضمنت الوثيقة التي تخص خاشقجي."<sup>108</sup>
154. في ٢٢ أكتوبر، غادر تركيا<sup>109</sup> المسؤولان الخبيران في علم السموم من قسم الدليل الجنائي السعودي، وهما المتهمان من قبل الاستخبارات التركية بالمساعدة في التطهير الجنائي للقنصلية. في ذات اليوم، غادر تركيا رجلٌ ثالث<sup>110</sup>، وهو الذي كان واحداً من ثلاثي "الفريق التقني" للمباحث.

## 11. بعض ردود الأفعال الدولية على اعتراف السعودية

155. بتاريخ 19 أكتوبر، جاء في بيان صادر عن البيت الأبيض الأمريكي أنه: "تدرك الولايات المتحدة قيمة الإعلان الصادر عن المملكة العربية السعودية الخاص بحدوث تقدم في التحقيقات الجارية بخصوص مصير جمال خاشقجي، واتخاذ المملكة إجراءات ضد المشتبه فيهم الذين تعرفت عليهم حتى الآن، وستستمر الولايات المتحدة في متابعة التحقيقات الدولية الجارية بشأن هذا الحادث المأساوي عن قرب، والمطالبة بتطبيق قواعد العدالة المناسبة والشفافية طبقاً لكل الإجراءات القانونية. أحزننا سماع تأكيدات موت السيد/ خاشقجي، وننقد بعميق تعازينا لعائلته وخطيبته وأصدقائه"<sup>111</sup>. وفي تعليق منفصل خلال إحدى المناسبات، ذكر الرئيس ترامب بان الاعتراف السعودي "خطوة أولى عظيمة"، ولكنه أكد رفضه فرض عقوبات بسبب موت السيد خاشقجي<sup>112</sup>.
156. بتاريخ 20 أكتوبر، صرحت المستشارة الألمانية ماركل في كلمتها أمام المؤتمر الاقليمي لحزبها، بان الاحداث المحيطة بمقتل السيد خاشقجي "ماتزال غير واضحة، وبالطبع فاننا نطالب بايضاحها"<sup>113</sup>.

<sup>107</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>108</sup> <https://www.reuters.com/article/saudi-khashoggi-official/amid-scepticism-saudi-official-provides-another-version-of-khashoggi-death-idINKCN1MV053>.

<sup>109</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>110</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>111</sup> <https://www.npr.org/2018/10/19/658732039/turkey-questions-employees-of-saudi-consulate-over-journalists-disappearance>.

<sup>112</sup> <https://twitter.com/PressSec/status/1053427595885326336/photo/1>

<sup>113</sup> <http://time.com/5430335/angela-merkel-european-leaders-facts-khashoggis-death/>

157. أيضاً، وفي تاريخ 20 أكتوبر، صرح وزير الخارجية الفرنسي جين-إيف لارين: "تشجب فرنسا هذه الجريمة بأشد العبارات"، وأضاف "تأكيدات موت السيد خاشقجي هي الخطوة الأولى في اتجاه معرفة الحقيقة، بالرغم من وجود بعض الأسئلة بلا أجوبة"<sup>114</sup>.

158. في نفس اليوم ذكر رئيس الوزراء الدانمركي بأن السلطات السعودية لم تكون صريحة فيما يخص اختفاء السيد خاشقجي، وقال "بأن تأكيدات السعودية الليلة الماضية بموته، بعد إصرارها السابق على مغادرته القنصلية حياً، تظهر أنه لم يتم إخبارنا بالحقيقة كاملة، وعلينا الإصرار على الحصول عليها"<sup>115</sup>.

159. وفي ضوء الاعتراف السعودي، أعلنت استراليا أن: "مشاركة الوفد الاسترالي الرسمي في مبادرة مستقبل الاستثمار القادمة في الرياض لم تعد مناسبة"<sup>116</sup>.

## 12. استمرار التحقيقات التركية

160. في 23 أكتوبر، قام الأمن التركي بتفتيش سيارة سعودية وجدت في موقف انتظار سيارات تحت الأرض، ونسب المتعلقات الشخصية لها إلى ملحق سابق، كان يعمل في القنصلية السعودية في اسطنبول.

161. في 24 أكتوبر، قام مكتب المدعي العام في اسطنبول بأخذ شهادة الموظفين المحليين الذين عملوا في القنصلية السعودية، حيث ذكر سائق القنصل بأنه قد تم إخباره هو وحارس الأمن ألا يحضرا إلى العمل في يوم 2 أكتوبر<sup>117</sup>، بينما ذكر آخرون بأنهم أخبروا بمغادرة القنصلية لأن "محققاً سيصل" أو "دبلوماسياً سيعقد اجتماعاً"، وشهد البعض بوجود "قوضى غير عادية في مكتب القنصل". وتذكر أحدهم بأن الملحق الأمني<sup>118</sup> قام بقيادة سيارة القنصل، وهو أمر غريب لأن سيارة القنصل عادة مايقودها سائق القنصل<sup>119</sup>.

<sup>114</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-france/frances-le-drian-condemns-khashoggi-murdering-calls-for-in-depth-research-idUSKCN1MU0SS>.

<sup>115</sup> <http://time.com/5430335/angela-merkel-european-leaders-facts-khashoggi-death/>.

<sup>116</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-australia/australia-withdraws-from-saudi-investment-summit-over-khashoggi-death-iduskcn1mu0ad>.

<sup>117</sup> مقابلة مع المدعي العام التركي

<sup>118</sup> طبقاً للمخابرات التركية، كان السيد/ مفتاح واحداً من 18 رجلاً احتجزتهم السلطات السعودية في قضية مقتل السيد/ خاشقجي.

<sup>119</sup> معلومات من المخابرات التركية

162. بتاريخ 25 أكتوبر صرح مكتب النائب العام السعودي بأنه بناء على المعلومات المستلمة من فريق

العمل السعودي التركي المشترك، تم اعتبار مقتل السيد خاشقجي متعمداً<sup>120</sup>.

163. في 17 أكتوبر، علق وزير الخارجية السعودية عادل الجبير أثناء مؤتمر عقد في المعهد الدولي

للدراستات الاستراتيجية، على مقتل السيد خاشقجي بالقول "أصبح هذا الأمر هستيريا إلى حد ما، اعتقد أن الناس يلقون بكل تأكيد باللوم على السعودية قبل انتهاء التحقيقات. لقد أوضحنا أننا سنقوم بتحقيقات كاملة وشفافة، وسنعلن نتائجها، وأوضحنا بأن المسؤولين عنها سيتم محاسبتهم، وأننا سنقوم بوضع آلية لضمان عدم حدوث ذلك مرة أخرى"<sup>121</sup>، وأضاف "فيما يخص موضوع التسليم، فإن الأشخاص مواطنون سعوديون، أُلقي القبض عليهم في السعودية، والتحقيقات تجري في السعودية، وستتم محاكمتهم في السعودية".

164. في 28 أكتوبر، بدأ وفد سعودي مكون من خمسة أعضاء برئاسة المدعي العام السعودي سعود

عبدالله المعجب، مهمة لمدة ثلاثة أيام بتركيا، اجتمع خلالها مرتين مع المدعي العام في اسطنبول، وفي الاجتماع طلب المدعي التركي من نظيره السعودي تقديم معلومات عن: مكان جثة السيد خاشقجي، وأي تفاصيل حول التحقيقات السعودية حول التخطيط للجريمة، وهوية "المتعاونين المحليين" الذين ساعدوا الموظفين السعوديين الـ15. وطبقاً للمدعي التركي، فإن السلطات السعودية لم ترد أبداً على هذه الطلبات. وفي المقابل، فقد طلب المدعي العام السعودي: إبقاء التحقيقات سرية، وتشكيل فريق عمل مشترك، وأن يتشارك المدعي العام التركي ملف التحقيقات مع المملكة السعودية<sup>122</sup>. في 30 أكتوبر، قدم المدعي التركي للمدعي السعودي الأدلة التي في حوزته<sup>123</sup>.

165. فيما بعد، وفي لقاء مع المقررة الخاص، صرح المدعي العام التركي، أنه رفض الدعوة المقدمة له

من المدعي السعودي للذهاب للسعودية. وعموماً، فقد فقد كان الاجتماع مع المسؤولين السعوديين محبطاً للمدعي التركي، وصرح علانية بأن "على الرغم من الجهود المبذولة بحسن نية للكشف عن الحقيقة، فلم نخرج من هذه الاجتماعات بنتائج قوية"<sup>124</sup>. خلال هذه الزيارة لتركيا، والتي استمرت ثلاثة أيام، قام المدعي السعودي أيضاً

<https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1833775>. 120

<https://www.apnews.com/629de7f60ec64e8593167ed2bd9b3981>. 121

خطاب بتاريخ 15 يناير 2019، من المدعي العام في اسطنبول إلى وزير العدل التركي. 122

طبقاً للخطاب الصادر من المدعي العام في اسطنبول لوزير العدل التركي بتاريخ 15 يناير 2019، فإن الدليل الذي ستمضن صورة من كاميرات المراقبة للسيد/ خاشقجي وهو 123

يدخل ويخرج من القنصلية، وصورة من كاميرات المراقبة للمسؤولين الـ15 في تركيا، تشمل صور للفندق، وصور للسيد/ المدني في حي سلطان احمد وهو يغير ملابسه، صورة من

لسيارة القنصل المستعملة من قبل فريق الـ15 سعودياً، وصورة لسيارة القنصل التي ذهبت إلى غابة بلجراد. 124

<https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-turkey/istanbul-prosecutor-says-khashoggi-was-suffocated-in-saudi-consulate-idUSKCN1N50PO>

بزيارة القنصلية السعودية، بالإضافة إلى مكاتب في جهاز الاستخبارات الوطني التركي في اسطنبول<sup>125</sup>. غادر المدعي العام السعودي والوفد المرافق له تركيا في 31 أكتوبر.

166. في 4 نوفمبر، غادر الوفد المتبقي من فريق المباحث السعودي تركيا<sup>126</sup>. في نفس اليوم، وخلال مقابلة أجرتها شبكة "سي إن إن" طلب أبناء خاشقجي، صلاح وعبدالله خاشقجي، من السلطات السعودية إعادة جثمان أبيهما، حتى يتم دفنه بالطريقة التقليدية<sup>127</sup>.

167. في 5 نوفمبر، أصدرت المحكمة الجنائية الثالثة في إسطنبول أمراً بالقبض على 15 موظفاً سعودياً وثلاثة من أعضاء طاقم موظفي القنصل الذين ساعدوهم (السيد / مفلح المصلح، AAA و SA). في نفس اليوم، أصدر المدعي العام طلباً بتسليم هؤلاء الثمانية عشر.

168. في 12 نوفمبر، أكد السفير السعودي لدى ألمانيا، الأمير خالد بن بندر، مجدداً بأن السلطات السعودية تحقق بخصوص مقتل السيد خاشقجي، وقال "تحقق حكومتنا في القضية بكل عناية، وعلينا انتظار نتائج التحقيق لنعرف من الذي ارتكب الجريمة ومتى ارتكبها، ونأخذ هذا الموضوع بكل جدية، حيث قامت السلطات لدينا بالفعل بالقبض على 18 مشتبهاً فيهم في المملكة العربية السعودية. وهناك إقالات في جهاز الأمن. وسنضمن معاقبة المسؤولين عن الجريمة".

### 13. لائحة الاتهام والمحاكمة في السعودية

169. في 15 نوفمبر، أعلن شعلان الشعلان، نائب المدعي العام السعودي، والمتحدث الرسمي، بأن السلطات السعودية قبضت على 21 شخصاً على علاقة بمقتل السيد خاشقجي<sup>128</sup>، ووجهت التهمة لـ 11 منهم. وأضاف بأن مكتب المدعي العام سيسعى لإصدار عقوبة الإعدام على خمسة ممن أُلقي القبض عليهم، ولم يحدد

<sup>125</sup> <http://www.hurriyetdailynews.com/saudi-prosecutor-in-istanbul-for-khashoggi-investigation-report-138354>

<sup>126</sup> معلومات من المخابرات التركية

<sup>127</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-sons/sons-of-slain-saudi-journalist-khashoggi-appeal-for-return-of-his-body-idUSKCN1NA00Y>.

<sup>128</sup> استطاعت المقررة الخاص تعريف 18 من هؤلاء المقبوض عليهم.

السيد/ الشعلان أسماء أياً من هؤلاء الـ11، أو من يواجهون عقوبة الإعدام، ولكنه أشار إلى عدة اشخاص حسب مراكزهم. وقال بأن نائب رئيس الرئاسة العامة للاستخبارات السابق أصدر "أمراً باستخدام أسلوب الإقناع لإعادة الضحية، واللجوء للقوة، إذا فشل أسلوب الإقناع"<sup>129</sup>. تم توجيه هذا الأمر "لقائد المهمة". قام قائد المهمة بتشكيل فريق من 15 عضواً "يتكون من 3 فرق (تفاوض/مخابرات/نقل) لإقناع وإعادة الضحية"<sup>130</sup>. اقترح قائد المهمة على نائب رئيس رئاسة الاستخبارات العامة بأن "يعين زميلاً سابقاً ليقود مجموعة المفاوضات في الفريق بسبب علاقته السابقة مع الضحية. تم تكليف هذا الزميل السابق في الوقت الذي كان يعمل فيه مع المستشار السابق". اتصل نائب الرئيس السابق بالمستشار السابق "ليطلب منه تعيين هذا الشخص مع الشخص الآخر الذي كان على علاقة سابقة مع الضحية. وافق المستشار السابق على هذا الطلب وطلب الاجتماع مع قائد المهمة". قام المستشار السابق "بالاجتماع مع قائد المهمة وفريق التفاوض" لكي "يتشارك معهم المعلومات المتعلقة بالمهمة بناء على تخصصه في وسائل الاعلام". نقل المستشار السابق لهم ان السيد / خاشقجي "تم استمالته من قبل منظمات ودول معادية للمملكة، وأن تواجد الضحية خارج السعودية يمثل تهديداً للأمن الوطني، وحث الفريق على اقناع الضحية بالعودة، ملمحاً إلى أن عودته تمثل انجازاً مهماً للبعثة"<sup>131</sup>.

170. أكد المدعي العام على تفاصيل إضافية لما زعم مكتبه حدوثه. "اتصل قائد المهمة بخبير الطب الشرعي السابق لضمه إلى المهمة بهدف التخلص من الأدلة من مسرح الجريمة في حالة الاضطرار لاستخدام القوة لإعادة الضحية. انضم خبير الطب الشرعي للفريق دون علم رؤسائه." "تواصل قائد المهمة مع المتعاون في تركيا لتأمين موقع آمن في حالة الاضطرار لاستخدام القوة لإعادة الضحية." "بعد معاينة القنصلية، توصل رئيس فريق المفاوضات إلى أنه لن يكون من الممكن نقل الضحية بالقوة إلى المكان الآمن في حالة فشل التفاوض واقناعه بالعودة، ومن ثم قرر رئيس فريق المفاوضات اغتيال الضحية في حالة فشل التفاوض معه."<sup>132</sup> "خلصت التحقيقات إلى أن الجريمة قد تمت بعد اشتباك بدني مع الضحية، تم فيه تقييده بالقوة وحقنه بكمية كبيرة من المخدرات أدت إلى موته". أكد المدعي اعتراف الخمسة أفراد بالجريمة. بعد الجريمة، "تم تقطيع جسد الضحية بواسطة الاشخاص الذين ارتكبوا الجريمة ونقله إلى خارج مبنى القنصلية." "تم نقل الجثمان" من المبنى "بواسطة (خمسة) أفراد." "تم تحديد الأفراد الخمسة الذين قاموا بتوصيل الجثة إلى المتعاون". "بناء على الوصف المقدم من الأشخاص الذين

<sup>129</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1841715>.

<sup>130</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1841715> جاء في تقرير لوكالة رويترز أن السيد/ مطرب، قائد فريق التفاوض، والسيد/ المدني قائد

فريق المخابرات، والسيد/ البستاني، قائد في فريق الانتقالات. - <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-suspects-factbox/factbox-who-are-the-15-saudis-who-came-to-turkey-ahead-of-khashoggis-killing-idUSKCN1MX2XG>.

<sup>131</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1841715>.

<sup>132</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1841715>.

قاموا بتسليم الجثة إلى المتعاون، تم رسم صورة تقريبية له، ولكن السلطات السعودية لم تحصل إلا على الصورة المذكورة فقط.<sup>133</sup>

171. كذلك، فقد أُلحِ المدعي السعودي أنه في الفترة مابين 17 إلى 31 أكتوبر، فإن حكومته أرسلت 3 خطابات إلى السلطات التركية تطلب فيها "أدلة ومعلومات، بما فيها أي تسجيلات صوتية، في حوزة السلطات التركية تتعلق بهذه القضية"، والتوقيع على "آلية تعاون خاصة تخصص للتعامل مع أي نتائج خاصة بالتحقيقات". مع الزعم بأن السلطات التركية لم ترد على هذا الطلب.

172. في 16 نوفمبر، أصدر مكتب المدعي العام التركي خطاباً يذكر فيه أنه علم من خلال تقارير وسائل الإعلام بأن المدعي العام السعودي وجه الاتهام لبعض المشتبه فيهم، وطلب نسخة من عريضة الاتهام.<sup>134</sup>

#### 14. دول أخرى تفرض عقوبات على مسؤولين سعوديين

173. في 13 أكتوبر، تعهد الرئيس الأمريكي "بعقاب شديد" على السعودية إذا تبين مسؤوليتها عن موت السيد خاشقجي، إلا أنه رفض أي إشارة لعقوبات على صفقات الأسلحة.<sup>135</sup>

174. في 25 أكتوبر، تبنى البرلمان الأوروبي "قراراً بشأن مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول".<sup>136</sup> أدان القرار عملية القتل، وناشد السلطات السعودية بالإفصاح عن مكان جثمانه، وأشار إلى أن "الممارسات الممنهجة في الاختفاء القسري والاعتقالات تمثل جريمة ضد الإنسانية". ودعا القرار إلى تحقيق دولي مستقل ونزيه. كما دعا الدول الأوروبية الأعضاء إلى "الاستعداد لفرض عقوبات مستهدفة، بما فيها حظر تأشيرات الدخول، وتجميد أصول بعض الأشخاص السعوديين، بالإضافة إلى عقوبات خاصة بحقوق الإنسان ضد المملكة العربية السعودية على كل من مرتكبي الجريمة والمخططين لها.

175. في 15 نوفمبر، وبعد عدة ساعات من إعلان نائب المدعي العام السعودي لائحة الاتهام، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على 17 سعودياً لتورطهم في قتل السيد خاشقجي، حيث حدد الإعلان الأسماء التالية:

<sup>133</sup> مقابلة مع وزير الخارجية.

<sup>134</sup> نسخة من الخطاب الصادر من مكتب المدعي العام إلى السلطات القضائية المختصة في المملكة العبية السعودية، بتاريخ 16 نوفمبر 2019.

<sup>135</sup> <https://www.theguardian.com/world/2018/oct/13/donald-trump-jamal-khashoggi-saudi-arabia-cbs-interview>.

<sup>136</sup> <https://oeil.secure.europarl.europa.eu/oeil/popups/summary.do?id=1559341&t=d&l=en>.



176. "سعود القحطاني، مسؤول كبير في الحكومة السعودية، كان له دور في التخطيط وتنفيذ العملية التي أدت إلى مقتل السيد خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول بتركيا في 2 أكتوبر 2018. هذه العملية تم التنسيق لها وتنفيذها بواسطة مرؤوسه ماهر مطرب، وشارك فيها 14 شخصاً على الأقل من المسؤولين الحكوميين السعوديين: صلاح طبيجي؛ مشعل البستاني؛ نايف العريفي؛ محمد الزهراني؛ منصور أباحسين؛ خالد العتيبي؛ عبدالعزيز الهوساوي؛ وليد السهري؛ ثائر الحربي؛ فهد البلوي؛ بدر العتيبي؛ مصطفى المدني؛ سيف القحطاني؛ وتركي السهري. كان القنصل العام محمد العتيبي هو المشرف على القنصلية السعودية في اسطنبول، وهي المكان الذي قتل فيه السيد/خاشقجي. كل هؤلاء الأشخاص تم تحديد مسؤوليتهم عن، أو توأطئهم في، أو تورطهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان.<sup>137</sup>

177. بتاريخ 19 نوفمبر، أصدرت ألمانيا حظراً على سفر 18 سعودياً، إلا أن وزارة الخارجية لم تحدد أسماءهم، معللة ذلك بالقيود التي يفرضها قانون الخصوصية الألماني.<sup>138</sup> يطبق حظر السفر على منطقة الشنجن<sup>139</sup>، وبالتنسيق مع فرنسا والمملكة المتحدة. في نفس الوقت قامت ألمانيا بوقف مبيعات الأسلحة للسعودية.

178. بتاريخ 20 نوفمبر، أصدر الرئيس الأمريكي تصريحاً بأن "الجريمة المرتكبة ضد جمال خاشقجي كانت مريعة، ولا تتغاضى عنها بلدنا." كذلك ذكر التصريح "لم أؤسس قراري على قول السعوديين بأن جمال خاشقجي كان "عدواً للدولة" وعضواً في الإخوان المسلمين". استمر التصريح في القول "قد يكون ولي العهد على علم بهذا الحادث المأساوي، وقد لا يكون على علم به، لذا، فقد لا يمكننا أبداً معرفة كل الحقائق المحيطة بمقتل السيد جمال خاشقجي." أعلن الرئيس ترامب بأنه أي كانت نتائج التحقيق، فإن علاقات الولايات المتحدة بالسعودية لن تتغير.<sup>140</sup>

179. بتاريخ 22 نوفمبر، فرضت فرنسا أيضاً عقوبات، تشمل حظراً على سفر 18 سعودياً، ومثلما فعلت ألمانيا، لم تنشر فرنسا أسماءهم.<sup>141</sup>

<sup>137</sup> <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm547>.

<sup>138</sup> <https://www.dw.com/en/germany-issuing-travel-bans-to-18-saudis-over-khashoggis-death/a-46354147>.

<sup>139</sup> <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-11-19/germany-says-18-khashoggi-suspects-barred-from-european-travel>.

<sup>140</sup> <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-donald-j-trump-standing-saudi-arabia/>.

<sup>141</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi-france/france-imposes-sanctions-on-18-saudi-citizens-over-khashoggi-killing-idUSKCN1NR1VJ>.

180. بتاريخ 29 نوفمبر، فرضت كندا عقوبات على 17 سعودياً، جمدت فيها أصولاً خاصة بهؤلاء الأفراد

في كندا، ومنعتهم من دخولها بموجب قانون حماية الهجرة واللجوء.<sup>142</sup>

881. بتاريخ 21 ديسمبر، أصدرت السلطات التركية أمراً بالقبض على السيد عسيري، والسيد

القحطاني.<sup>143</sup> تبعته بطلب تسليمهما في 12 مارس 2019.

## 15. محاكمات السعودية

182. بتاريخ 3 يناير 2019، نشرت وكالة الأنباء السعودية بياناً من المدعي العام تشير فيه إلى أن

جلسة الاستماع الأولي الخاصة بالـ 11 متهماً قد عُقدت في المحكمة الجنائية بالرياض، وذكر البيان أن المدعي أشار إلى استمرار التحقيقات حول متهمين آخرين قيد التوقيف، كما أشار إلى عدم رد المدعي العام التركي بعد على الطلب المقدم بالحصول على الأدلة المتعلقة بالقتل.<sup>144</sup> علمت المقرر الخاص من المقابلات أن ممثلي

الولايات المتحدة، وفرنسا وروسيا، والصين، وتركيا، حضروا جلسة الاستماع هذه.<sup>145</sup> ملاحظات الجلسة كانت

بناء على اتفاق بعدم الإفصاح.<sup>146</sup> وطبقاً لبعض التقارير فقد تم إعلام المراقبين واستدعائهم قبل وقت قصير من

الجلسة، ومنعوا من احضار مترجمين معهم.<sup>147</sup>

183. قامت مصادر حكومية مختلفة باعلام المقررة الخاص بأن الـ 11 شخصاً في المحكمة السعودية كانوا

على النحو التالي، وأن الخمسة الأوائل يواجهون عقوبة الإعدام:

1- فهد شبيب البلوي

2- تركي مشرف الشهري

3- وليد عبدالله الشهري

<sup>142</sup> <https://www.canada.ca/en/global-affairs/news/2018/11/jamal-khashoggi-case.html>

<sup>143</sup> نسخة من طلب التسليم.

<sup>144</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1859811>.

<sup>145</sup> <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24421&LangID=E>.

<sup>146</sup> مقابلة

<sup>147</sup> <https://www.reuters.com/article/us-saudi-khashoggi/royal-adviser-fired-over-khashoggi-murder-absent-from-saudi-trial-sources-idUSKCN1R50E1>

4- ماهر عبدالعزيز مطرب

5- د/ صلاح محمد طبيجي

6- منصور عثمان أباحسين

7- محمد سعد الزهراني

8- مصطفى محمد المدني

9- سيف سعد القحطاني

10- مفلح شيا المصلح

11- احمد محمد عسيري

184. بتاريخ 15 يناير 2019، تابع المدعي العام التركي الطلب المقدم منه للمدعي السعودي بتاريخ 16 نوفمبر لمشاركته في نسخة من لائحة الاتهام، وأشار إلى المرحلة الحالية من التحقيق، "أصبح من الضروري طلب نسخة من كل التسجيلات والوثائق في القضية، بما فيها أقوال المشتبه فيهم، وأقوال الشهود، والادعاءات، وتسجيلات الاستجواب، ومحضر جلسة الاستماع، والمراسلات الرسمية التي تمت خلال التحقيقات والإجراءات المقدمة من قبل السلطات القضائية في السعودية.<sup>148</sup>

185. بتاريخ 31 يناير، عقدت جلسة استماع ثانية في السعودية، وطبقا للمقابلات التي قامت بها المقررة الخاص، فقد حضر هذه الجلسة الممثلون القانونيون لعائلة السيد خاشقجي، وكذلك حضر السيد عسيري، بينما لم يحضر محاموهم. في هذه الجلسة الثانية للاستماع، ادعى محامو المتهمين، أن هؤلاء المتهمين كانوا موظفين في الدولة، ولا يمكن لهم معارضة أوامر رؤسائهم. قال السيد تركي، السيد البلوي، والسيد و. الشهري أن السيد خاشقجي بدأ في الصراخ، لذا فقد قاموا بتغطية فمه لمنع من إحداث ضجيج، مما أدى لقتله بالخطأ. وقال السيد المدني، الموظف السعودي الذي تظاهر بأنه السيد خاشقجي أنه "كان من واجبه" القيام بهذا. اعترف السيد عسيري بأنه أصدر أوامر للفريق باقناع السيد خاشقجي بالعودة للسعودية، ولكنه أبداً لم يصدر الأمر باستعمال القوة.<sup>149</sup>

148 نسخة من الخطاب الصادر من مكتب المدعي العام في اسطنبول إلى السلطات القضائية المعنية في المملكة العربية السعودية، بتاريخ 15 يناير 2019.

149 مقابلة

186. في فبراير، ظهرت تقارير بأن المدعي العام السعودي عين شركة كرول، وهي شركة خاصة من كبريات شركات الأمن، للقيام بفحص تشريحي لجهاز التليفون المحمول الخاص بالسيد القحطاني، مستشار ولي العهد. ركز الفحص على رسائل الواتس آب المتبادلة بين ولي العهد والسيد القحطاني في 2، 3 أكتوبر 2018. لم يأخذ التقرير في الاعتبار المحادثات الأخرى التي تمت بين الاثنين باستخدام تطبيقات أو قنوات أخرى. طبقاً لجريدة الوول ستريت، التي اطلعت على نسخة من تقرير كرول، فقد تم مسح رسالة واحدة من تليفون السيد القحطاني. وجه المدعي العام السعودي نظر كرول إلى أن "السيد القحطاني بعث هذه الرسالة، ومن ثم أدرك أنها تحتوي على خطأ إملائي، فمسحها وأرسل بعدها رسالة مصححة".<sup>150</sup> بعد مراجعة التقرير، خلص المدعي العام السعودي إلى عدم وجود علاقة بين أي من رسائل الواتس آب المتبادلة بين ولي العهد محمد، والسيد القحطاني بالسيد خاشقجي أو بمقتله. لم يتم نشر تقرير كرول علانية.

187. بتاريخ 17 مارس، في جلسة متابعة بالمحكمة، وطبقاً لمقابلة أجرتها المقررة الخاصة، أدعى السيد المصلح بأنه لم يكن لديه علم بأن السيارة التي قادها من القنصلية إلى مقر الإقامة احتوت على جثة السيد خاشقجي، زاعماً أنه بعد القبض عليه فقط علم بأنه كان ينقل جثة السيد خاشقجي. قال السيد البلوي أن السيد مطرب أمره بتشريح جثة السيد خاشقجي. تم تحديد تاريخ 24 مارس موعد لجلسة الاستماع التالية.

## 16. إجراءات سعودية أخرى

188. بتاريخ 1 مارس، وبناء على طلب من وزير العدل التركي، أصدر الانتربول مذكرة من النوع الأحمر بالقبض على عشرين سعودياً.<sup>151</sup>

189. بتاريخ 14 مارس، سلم بندر بن محمد العيبان، رئيس مفوضية حقوق الانسان السعودية، مذكرة إلى مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، ذكر فيها أن السعودية قد اتخذت التدابير التي تتطلب "منا حل هذه الجريمة البشعة"، وأضاف بأن السعودية لن تقبل أي دعوة "لتدويل" الإجراءات القانونية الجارية، والتي قد تمثل تدخلاً أجنبياً في الشؤون المحلية.<sup>152</sup>

<sup>150</sup> <https://www.middleeasteye.net/news/interpol-issues-red-notice-20-suspects-khashoggi-killing-including-top-mbs-adviser>

<sup>151</sup> <https://www.middleeasteye.net/news/interpol-issues-red-notice-20-suspects-khashoggi-killing-including-top-mbs-adviser>

<sup>152</sup> <https://www.npr.org/2019/03/14/703590542/saudi-arabia-rejects-calls-for-independent-investigation-into-khashoggi-killing>

190. بتاريخ 1 أبريل، ظهر تقرير إعلامي يذكر أن أبناء السيد خاشقجي قد تسلموا مبالغ مالية ضخمة من الحكومة السعودية. علمت المقررة الخاص أيضاً بهذه الادعاءات من مصادر أخرى.

191. بتاريخ 10 أبريل، رفض صلاح خاشقجي، ابن السيد خاشقجي ادعاءً بالتوصل لتسوية، "المحاكمة معقودة ولم نناقش سابقاً أو نناقش حالياً أي تسوية، وسيواجه مرتكبو الجريمة والمتورطون فيها العدالة وستتم معاقبتهم." في نفس الوقت أشار إلى أن ملك السعودية وولي العهد "يعتبران حارسان ووصيان على كل السعوديين، وأن تصرفهما الكريم والإنساني ينبع من قيمهما الأخلاقية العالية، وليس اعترافاً بذنب أو خوفاً من فضيحة."<sup>153</sup>

192. بتاريخ 8 أبريل، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة حددت فيها 16 سعودياً في مقتل السيد خاشقجي، أقل بشخص واحد من قائمة العقوبات التي أصدرتها وزارة الخزانة في 15 نوفمبر، لم تتضمن قائمة وزارة الخارجية اسم القنصل العام محمد العتيبي. تحديد هذه الشخصيات تم بموجب القسم (c) 7031 من قانون وزارة الخارجية، العمليات الأجنبية، واعتمادات البرامج ذات العلاقة، والذي ينص على: "في الحالات التي يتوفر فيها لوزارة الخارجية معلومات موثوقة فيها بتورط موظفين رسميين لدولة أجنبية في فساد فادح أو انتهاك خطير لحقوق الإنسان، يكون هؤلاء الأشخاص وأفراد عائلاتهم المقربين غير مؤهلين لدخول لولايات المتحدة. ويطلب القانون وزير الخارجية بتحديد هؤلاء الأشخاص وأفراد عائلاتهم بطريقة عامة أو خاصة."<sup>154</sup>

<https://twitter.com/salahkhashoggi/status/1115942752385212423>

153

<https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2019/04/290986.htm>.

154

جدول D: الإجراءات القانونية والإجراءات الأخرى المتخذة ضد الأشخاص المزعوم تورطهم في الإعدام:

الاسم	أمر القبض التركي	المقبوض عليهم في السعودية	الادعاءات السعودية	عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية	عقوبات وزارة الخارجية الأمريكية
1. منصور عثمان أبو حسين	X	X	X	X	X
2. نايف حسن العريقي	X	X	لا	X	X
3. محمد سعود الزهراني	X	X	X	X	X
4. خالد عائض العتيبي عبدالعزيز	X	X	لا	X	X
5. محمد الهوساوي					
6. مشعل سعد البستاني	X	X	لا	X	X
7. ماهر عبدالعزيز مطرب	X	X	X (D)	X	X
8. وليد عبدالله الشهري	X	X	(D)	X	X
9. فهد شبيب البلوي	X	X	X (D)	X	X
10. بدر لافي العتيبي	X	X	لا	X	X
11. د/صلاح محمد طبيجي	X	X	X (D)	X	X
12. مصطفى محمد المدني	X	X	X	X	X
13. ثائر غالب الحربي	X	X	لا	X	X
14. سيف سعد القحطاني	X	X	X	X	X
15. تركي مشرف الشهري	X	X	X (D)	X	X
16. محمد العتيبي	لا	لا	لا	X	لا
17. مفلح المصلح	X	X	X	X	لا
18. SA	X	X	لا	لا	لا
19. YK					
20. AAA	X	X	لا	لا	لا
21. ASA					
22. أحمد محمد عسيري	X	X	X	لا	لا
23. سعود القحطاني	X	لا	لا	X	X

مرفق 15 رجلاً

(D) تشير إلى عقوبة الإعدام

## الجزء الثاني: إعدام السيد/ خاشقجي، مسؤوليات الدولة والأفراد

### 1. الحق في الحياة

193. الحق في الحياة، حق أساسي ومعترف به عالمياً، ومطبق في كل الأوقات وتحت كل الظروف، بما فيها أوقات الصراعات المسلحة أو الطوارئ العامة الأخرى. هذا الحق في الحياة من القواعد الآمرة، ومحمي بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، والقوانين المصممة دولياً، والنظام القانوني المحلي. "الحفاظ على هذا الحق واحد من المهام الأساسية للدولة والبنود المتعددة للتشريعات الوطنية تضمن التمتع بهذا الحق." <sup>155</sup> المسؤولية نحو احترام الحق في الحياة تنطبق خارج الحدود الإقليمية، كحد أدنى لمن هم تحت السيطرة الفعلية للدولة. <sup>156</sup>
194. الحق في الحياة له مكونان. المكون الأول والمادي هو أن لكل شخص الحق في عدم التعرض لحرمان تعسفي من الحياة: مما يضع بعض القيود على استخدام القوة. المكون الثاني والأكثر إجرائية هو متطلبات التحقيق المناسب والمحاسبة عندما يكون هناك سبب للاعتقاد بحدوث حرمان تعسفي في الحق في الحياة.
195. الدول مطالبة باحترام وحماية الحق في الحياة "بواسطة القانون": "يعتبر الحرمان من الحياة، كقاعدة، تعسفياً إذا لم يكن متسقاً مع القوانين الدولية والقوانين المحلية." <sup>157</sup> "مفهوم" التعسفية" لا يجب أن يتساوى بالكامل مع "ضد القانون"، ولكن يجب تفسيره بصورة أوسع ليشمل عناصر عدم الملاءمة، الظلم، عدم القدرة على التنبؤ، الإجراءات القانونية الواجبة بالإضافة إلى عناصر المعقولة، والضرورة، والتناسب. <sup>158</sup> يشمل الحرمان التعسفي من الحياة الاستخدام المتعمد لقوة الدولة القاتلة خارج النظام القضائي - يشار لعمليات القتل عادة على أنها إعدام خارج القضاء.
196. إساءة استغلال سلطة الدولة في ارتكاب جريمة قتل معاقب عليها سياسياً ضد مجموعة أو شخص محدد هو تجاهل لالتزامات الدولة في ضمان الإجراءات الواجبة، وتشكل انتهاكاً للحق الأساسي في الحياة، بالإضافة لانتهاك قواعد القانون، علاوة على ذلك، التأثير الأوسع الذي يحدثه القتل المتعمد والمستهدف على المجتمع، وهو العنصر الذي يميز هذه الأفعال عن الانتهاكات الأخرى للحق في الحياة. وكنتيجة لإساءة استعمال القوة والتجاهل الصارخ لقواعد القانون، فإن عمليات القتل خارج النظام القضائي تعتبر، حسب لجنة الحقوق الدولية، "انتهاكاً

A/37/564, p 22 155

تعليقات عامة 36، فقرة 63. 156

تعليقات عامة 36، فقرة 12. 157

المرجع السابق 158

صارخاً لحقوق الإنسان<sup>159</sup> وهذا التوصيف لا يحد من نطاق ما يقع تحت الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، ولكنه محاولة لوصف بشاعة القتل خارج النظام القضائي.<sup>160</sup>

197. تخضع السعودية لهذه القواعد العرفية والقطعية، وتلتزم باحترام الحق في الحياة. تقر الوثيقة العربية لحقوق الإنسان، والتي صادقت عليها السعودية، بأن "لكل إنسان حق متأصل في الحياة" وأن "هذا الحق محمي بالقانون"، وأنه "لا يجب حرمان أي شخص تعسفياً من الحق في الحياة".<sup>161</sup> وفي سبيل هذا الإعلان للحقوق، فإن الوثيقة العربية "أعادت التأكيد على وثيقة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبنود المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".<sup>162</sup> بالإضافة لهذا، فقد صادقت السعودية على معاهدة مناهضة التعذيب.<sup>163</sup>

## 2. تحليل الحقائق المتعلقة باعدام السيد/ خاشقجي

198. لتحليل الحقائق، فقد راجعت المقرر الخاص أربع فرضيات محتملة وموثوق فيها تتعلق بالموت غير المشروع للسيد خاشقجي: (1) القتل المتعمد؛ (2) الخطف مع القتل المتعمد في حالة استحالة الخطف أو إذا فشلت عملية الخطف؛ (3) نتيجة حادث أثناء عملية الخطف؛ (4) قرار أعضاء الفريق السعودية بالقتل في موقع الجريمة. من منظور قانون حقوق الإنسان الدولي، فإن كل الفرضيات الأربع تشير إلى جريمة شكلت سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث توصلت إلى نتيجة بأن أياً من الفرضيتين الأولى أو الثانية هما الأكثر مصداقية.

### التخطيط للجريمة

199. كان اعتراض السيد خاشقجي نتيجة لمهمة مخططة تفصيلية تميزت بتوفر الموارد والتنسيق المكثف. تظهر الأدلة من كندا أن السيد خاشقجي كان موضوعاً للمراقبة السعودية. تشير تسجيلات الاتصالات في اليومين السابقين على قتله إلى أن السيد خاشقجي كان معروفاً بأنه أحد الأفراد الذين "تسعى وراءهم" السلطات السعودية.<sup>164</sup>

<sup>159</sup> لجنة الحقوقيين الدولية للاحتفاء القسري والإعدام خارج نطاق القانون: التحقيقات والعقوبات-سلسلة-دليل-الممارسين <http://icj.wppengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2015/12/Universal-Enforced-Disappearance-and-Extrajudicial-Execution-PGNo9-Publications-Practitioners-guide-series-2015-ENG.pdf>, 86

<sup>160</sup> لا يمكن فهم اختصاصات ولاية المقرر الخاص على أفضل وجه من خلال الجهود المبذولة لتعريف فردي للمصطلحات "خارج نطاق القضاء" أو "الملخص" أو "التعسفي"، أو السعي لتصنيف أي حادثة معينة وفقاً لذلك. تقرير المقرر الخاص، فيليب ألتون، E / CN.4 / 2005/7، 22 ديسمبر 2004، الفقرة 6.

<sup>161</sup> الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 5

<sup>162</sup> الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المقدمة

<sup>163</sup> [https://tbinetnet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails1.aspx?SessionID=1011&Lang=en](https://tbinetnet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails1.aspx?SessionID=1011&Lang=en)

<sup>164</sup> تقرير مسرب يشير إلى وجود "مجموعة تدخل سريع" سعودية <https://www.nytimes.com/2019/03/17/world/middleeast/khashoggi-crown-prince-saudi.html>



وعندما لاحت الفرصة<sup>165</sup>، بدأت العملية في الرياض، وتمت إدارتها على أعلى مستوى في الحكومة السعودية. يظهر الاعتراض التركي تورط موظف (السيد/مطرب) يعمل لدى مستشار كبير في الديوان، والقنصل العام وآخرين. عملية النقل كانت معقدة، بوجود المسؤولين السعوديين الذين يقومون بالترتيبات العملية والتي تشمل السفر والإقامة. شملت العملية عدة رحلات طيران، بما فيها طائرتين خاصتين، واحدة بتصريح دبلوماسي، تطلبت تدريباً، بملحقين سعوديين من اسطنبول سافرا إلى الرياض للحصول على تدريب "سري للغاية"، و"طارئ" واستعدادات، كما تطلبت تخطيطاً وتنفيذاً في اسطنبول، حيث يبدو وجود تدابير مضادة مخادعة، مثل اقتراح حجز التذاكر لأعضاء العائلة في رحلة للرياض، واستعمال شركة سياحة لحجز فنادق "تطل على البحر" في اسطنبول لفريق المسؤولين السعوديين.<sup>166</sup> وفي الحقيقة، فإن تجميع فريق وتجهيزه في 48 ساعة يشير إلى أنه فريق بصدد القيام "بعملية خاصة"، كما أن أعضاء الفريق الأساسيين تم تعيينهم في أماكنهم بالفعل، وجاهزون للعمل حالما تأتيتهم الأوامر. من غير المرجح أن يكون هذا المستوى من الإعداد قد تم بخلاف ذلك.<sup>167</sup>

200. في القنصلية نفسها، تطلب الأمر المزيد من التخطيط والاستعداد. حيث يبدو أن أعضاء المجموعة الأولى من الفريق قد قاموا بتقييم القنصلية في اليوم السابق على القتل، لتحديد أفضل الطرق للمضي قدماً، وتم في هذا اليوم مناقشة طريقة الاستجواب والموقع الذي سيتم التخلص فيه من الآثار، وذهاب الملحق المقيم في القنصلية إلى غابة بلجراد، حيث من المحتمل أنه عاين الموقع الذي سيتم فيه التخلص. في يوم الجريمة، أخلى القنصل العام مبنى القنصلية من الموظفين غير السعوديين وتأكد من أن بقية الموظفين الآخرين في القنصلية باقين في مكائهم. وطبقاً للمسؤولين الأتراك، فقد تم تعطيل كاميرات القنصلية، على الرغم من أن إحدى وسائل الإعلام ذكرت أن شرائط كاميرات القنصلية قد تم إتلافها.

201. مسؤولين سعوديين على مستوى عالي خططوا وأشرفوا، و/أو أيدوا المهمة: أصدر المدعى السعودي بياناً في 15 نوفمبر 2018، ادعى فيه أن العملية تم التخطيط لها من قبل نائب رئيس الاستخبارات "السابق"، والاحتمال الكبير أن يكون هو السيد أحمد عسيري، المتهم حالياً، مؤكداً على أنه أمر "قائد المهمة" بأن "يعيد الضحية عن طريق الاقتناع، وإذا فشلت طرق الاقتناع، فعليه أن يستخدم القوة". طلب السيد عسيري أن يخصص كبير المستشارين "السابق" في الديوان الملكي واحداً من موظفيه للفريق. وقد حددت وثائق وبيانات صدرت لاحقاً هذا المستشار بأنه السيد سعود القحطاني، والموظف هو السيد مطرب، الذي أصبح رئيس الفريق

165 تم إعلام المقرر الخاص بأن السيد خاشقجي حاول الحصول على وثائق الزواج اللازمة عن طريق الانترنت في الولايات المتحدة، ولكن قيل له أن عليه الحصول عليها من تركيا.

166 نشرت جريدة العربية المملوكة للسعودية تقريراً يوم 2 أكتوبر بأن أعضاء في فريق العمليات كانوا "سياحاً".  
[https://www.washingtonpost.com/world/middle\\_east/turkey-releases-passport-scans-of-men-it-says-were-involved-in-journalists-killing/2018/10/16/f425892e-d163-11e8-83d6-291fced2ab1\\_story.html?utm\\_term=.0b142b25a131](https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/turkey-releases-passport-scans-of-men-it-says-were-involved-in-journalists-killing/2018/10/16/f425892e-d163-11e8-83d6-291fced2ab1_story.html?utm_term=.0b142b25a131).

167 مقابلة

المسؤول عن "التفاوض" مع السيد خاشقجي. شارك السيد مطرب، الموظف لدى السيد القحطاني، في التخطيط لهذه العملية منذ بدايتها، وحال وصول السيد خاشقجي للقنصلية السعودية في 28 سبتمبر: وفي خلال ساعات، كان يناقش جدول السيد خاشقجي مع موظفي القنصلية. ذكر السيد مطرب أنه أعلم "موظف الاتصالات" بزيارة السيد خاشقجي للقنصلية. وطبقاً للمدعى السعودي، فإن السيد القحطاني اجتمع أيضاً مع فريق "التفاوض" قبيل المهمة، وبحث معهم إعادة السيد خاشقجي، قائلاً أنه "تهديد للأمن الوطني".

### **أدلة موثوقة فيها على تعمد القتل**

202. **وجود د/ طبيجي في الفريق:** تضمن الفريق المكون من 15 رجلاً، الطبيب الشرعي د/ طبيجي. هناك تفسير ظاهري لدوره غير دوره في تقطيع والتخلص من الجثة. في 15 نوفمبر 2018، أشار المدعي السعودي أن د/ طبيجي تم تعيينه للتخلص من الأدلة في حالة الاضطرار لاستخدام القوة مع السيد خاشقجي لإعادته إلى السعودية، وهو تفسير مشكوك فيه، لأن لو كان هذا هو الوضع، لكان المرشح المناسب لمهمة كهذه خبير علمي أو فني أو تشريح يأتي إلى تركيا بعد قتل السيد خاشقجي.

203. تشير الأدلة الموثوقة فيها إلى أن قرار قتل السيد خاشقجي تم اتخاذه قبل أن تغادر الطائرة التي تحمل د/ طبيجي والسيد مطرب السعودية. وطبقاً لأحد خبراء المخابرات العاملين في "العمليات الخاصة" والذي استشارته المقرر الخاص، فمن المرجح أن تواجد الفريق الأولي في القنصلية في اليوم السابق على وصول باقي الفريق كان لتقييم الموقع، وإما لتأكيد القرار بالقتل أو لتحديد ما إذا كان ضرورياً. يبدو أن د/ طبيجي لم يكن من أعضاء الفريق الأساسيين، ولكن تم ضمه للفريق لاحقاً، أخذاً في الاعتبار قلقه من عدم حمايته لأن رئيسه لم يكن على علم بمشاركته. بناء عليه، فمن غير المحتمل أن يكون قد تم ضمه تحديداً لهذه المهمة في دور قام به في النهاية وهو التخلص من الجثة.

204. **وجود شببيه، السيد المدني:** الغرض من وجود شببيه، حتى يبدو الأمر وكأن السيد خاشقجي غادر القنصلية، مما يشير إلى أن الجريمة كان مخططاً لها، فلو كانت هذه المهمة لإقناعه بالعودة للسعودية، لما كان هناك حاجة لوجود شببيه، لأن رجوعه كان سيتم في العلن. أخبر أحد خبراء العمليات الخاصة، المقررة الخاصة أنه لو كان الأمر اختطافاً، فوجود شببيه غير ضروري. ولمعلومات المقررة الخاصة، فلم تستعمل السعودية شببهاً من قبل في عمليات اختطاف، حيث يتم أخذ الشخص ببساطة. أما وجود شببيه فالهدف منه هو التغطية على الاختفاء القسري، أو القتل وذلك لتأليف قصة معاكسة (وهي في الحقيقة القصة التي عرضها المسؤولون السعوديون في الأول)، علاوة على هذا، فقد كان دور السيد المدني مخططاً له بوضوح: وضع لحية مزيفة عندما مثل أنه السيد

خاشقجي، وهو أمر يتطلب استعداداً مبكراً. وجود السيد المدني في الفريق يشير إلى أن الجريمة تم التخطيط لها قبل مغادرة السيد المدني للسعودية متجهاً إلى اسطنبول.

205. نقل أعضاء الفريق إلى مقر الإقامة: القرار ببقاء خمسة من أعضاء الفريق في مقر الإقامة يشير أيضاً إلى دور مخطط له من قبل يتم القيام به في مقر إقامة القنصل العام تحديداً - وهو دور يبدو في الحقيقة أنه وضع عندما أخذ جثمان السيد خاشقجي إلى مقر الإقامة. لو كان أعضاء الفريق في انتظار أدوارهم، لكان من المحتمل أن يبقوا ببساطة في فنادقهم.

206. تسجيل مقتل السيد خاشقجي: ناقش د/ طبيجي تقطيع الجثة في القنصلية في الساعة 13:02 بتاريخ 2 أكتوبر، 13 دقيقة قبل وصول السيد خاشقجي، حيث عبر د/ طبيجي عن أمله في أن يكون تقطيع الجثة سهلاً، شارحاً أن تقطيع المفاصل سيكون هو المشكلة، وعلق بأنه لم يتم أبداً بتقطيع شيء في الواقع، وشعر بأن الجذع سيكون حملاً ثقيلاً في حقيبة. ووصف كيف يمكن لجسم ثقيل أن يُبتر لقطع، ويلف ويوضع في حقائب بلاستيك. سأل أحد الأشخاص، قد يكون السيد مطرب، عما إذا كانت "الذبيحة" قد وصلت، وأخذاً في الاعتبار السياق، فإن هذا قد يشير إلى السيد خاشقجي. في الساعة 13:15، وصل السيد خاشقجي، وتم أخذه إلى الدور الثاني في المبنى، داخل أو بجوار مكتب القنصل العام، وتم سؤاله عما إذا كان يود الرجوع إلى السعودية حيث وضح بأنه قد يرجع في المستقبل. أشار أحدهم بأن الانتربول أصدر تحذيراً من النوع الأحمر، وأن عليه الرجوع، وكان رد السيد خاشقجي بأنه لا توجد ضده أي قضايا. تم الطلب منه مرتين أو ثلاثة بأن يبعث رسالة نصية لابنه، ولكنه رفض. طوّل منه أن يخلع معطفه، وفي هذه اللحظة يبدو أنه شاهد الحقنة، وسأل إذا ما كان سيتم تخديره. أثناء هذا، يمكن سماع شخص يقول للسيد خاشقجي مكرراً أن "يُفَصّر". استمرت أصوات الصراع حوالي سبع دقائق؛ وهي أصوات فسرها خبراء الاستخبارات أنها اختناق باستخدام كيس. في الساعة 13:39، بعد 24 دقيقة فقط من وصوله للقنصلية، و37 دقيقة بعد مناقشة تقطيعه، يمكن سماع صوت فسرتة الاستخبارات التركية أنه صوت منشار.<sup>168</sup> يمكن أيضاً سماع أصوات لفافات ألواح بلاستيك. خلصت الاستخبارات التركية إلى أن هذه الأصوات جاءت بعد مقتل السيد خاشقجي، وعندما بدأ أعضاء الفريق السعودي في تقطيع جثته.<sup>169</sup>

207. يجب استخدام التفكير المنطقي عند تقييم هذه الأدلة، وإعطائها "بناءً منصفاً ومعقولاً في ضوء ... المعلومات العامة".<sup>170</sup> إذا كان تقطيع جثة أمر يتم مناقشته قبل ساعة ونصف من تقطيعها، فقد يمكن الخلوص إلى أن القتل والتقطيع مبيت لهما النية، خاصة وأن الجناة لديهم المعدات اللازمة. الجريمة مبيت لها النية. هل

<sup>168</sup> لم يكن في استطاعة المقرر الخاص وزملائها التقييم، حيث أشار أخصائي علم أمراض تم استشارته بأن أي أداة تقطيع يمكن استخدامها لغرض فصل جسد، بما في ذلك أدوات المطبخ، إلا أن الأدوات الحرفية هي الأفضل.

<sup>169</sup> إحدى النظريات التي اقترحها أخصائي الأمراض أن الدم استنزف من الجثة قبل تقطيعها.

<sup>170</sup> التعليمات المعطاة للمحققين - <https://www.justice.gov/atr/case-document/united-state-proposed-jury>

كان لهذا أن يحدث في خلال الأربعين دقيقة الأولى من وصول السيد خاشقجي للقنصلية أم لا، أمر لا يمكن تأكيده.

208. يبدو من غير المرجح أيضاً أن تكون هذه الخطة قد تم تدبيرها من قبل الفريق نفسه، أو كما يبدو أنه قيل في المحاكمة، من قبل قائد الفريق وحده، في الموقع. وجود إحصائي علم الأمراض في الفريق المكون من 15 رجلاً لهو على علاقة بتحديد النية الأصلية للمهمة من قبل من خططوا لها. فوجوده يشير إلى واحد من ثلاثة خيارات: (1) أن القتل كان النية الأساسية للمهمة؛ (2) أن القتل كان مخططاً له بعد عدة أيام من الاستجواب؛ (3) أن القتل هو الخيار الثاني في حالة رفض السيد خاشقجي العودة للسعودية.

209. يبدو أنه من غير المحتمل أن يقوم أي قائد لفريق عمليات خاصة بتغيير فردي لمهمة القتل دون الحصول على تصريح من رؤسائه. القرار الفردي بالقتل، في تحدي للأوامر، قد يضع الفريق، وخاصة قائد الفريق في خطر. من الصعب قبول النظرية بأن قائد فريق يتكون من 15 شخصاً خطط لهذه الجريمة دون الحصول على تصريح من رؤسائه في الرياض.

210. ليس من الواضح، من خلال الأدلة، من كان في فريق الـ 15 شخصاً على علم بخطة القتل. اقترح الخبراء الذين تم استشاراتهم بأن أعضاء فريق العمليات الخاصة عادة ما يكونوا على دراية بتفاصيل الأدوار التي سيلعبونها، وعادة ما يعلمون بالضبط الهدف من المهمة. مع هذا، فمن غير المعروف ما إذا كانت هذه الأعراف مطبقة هنا. تتفهم المقرر الخاص أن بعضاً من الأشخاص في المحاكمة في السعودية ينكرون أي معرفة مسبقة بأن السيد خاشقجي قد يتم قتله.

211. يسعى المدعي السعودي لتوقيع عقوبة الإعدام ضد السيد مطرب، ود/ طبيجي، والسيد تركي السهري، والسيد فهد البلوي، والسيد و. السهري. في جلسة الاستماع بتاريخ 17 مارس، قيل أن المسؤول الذي قام بقيادة السيارة من القنصلية إلى مقر الإقامة، أصر بأنه لم يكن على علم بأنه كان ينقل جثة السيد خاشقجي. في مقر الإقامة، شوهد 3 من أعضاء الفريق في دائرة الكاميرات المغلقة يحملون حقائب، يبدو أنها تحتوي على جثة السيد خاشقجي. لعب السيد المدني، والسيد القحطاني حيلة لجعلوا الأمر يبدو كما لو أن السيد خاشقجي قد غادر مبنى القنصلية، حيث ارتدى السيد مدني ملابس أخذت من السيد خاشقجي. رتب القنصل العام بعض الأمور في القنصلية ومقر الإقامة. من غير الواضح ماذا فعل باقي أعضاء الفريق، وماذا كانت نواياهم ومعلوماتهم. مع هذا، حتى لو كانوا على دراية بأن الهدف من المهمة هو الخطف، فلا زالت عملية غير قانونية، ولتمت محاسبتهم عليها.

## حادثة محتملة

212. أشار المتهمون في المحاكمة السعودية أن موت السيد خاشقجي كان حادثاً. بينما لا تعلم المقررة الخاصة تحديداً ماذا يقول المتهمون، فقد قيل أنهم كانوا يتجادلون حول ما إذا كان السيد خاشقجي قد أعطي جرعة زائدة (حسبما جاء في بيان المدعي العام في نوفمبر) أو احتمال أنه اختنق بالخطأ. في المحاكمة في السعودية، ادعى ثلاثة من المسؤولين في المحاكمة أن السيد خاشقجي بدأ في الصراخ، مما جعلهم يغطون فمه لمنعهم من إحداث ضجة، وهو الأمر الذي أدى إلى قتله بالخطأ.

213. أدلة القتل العمد تلقي بثقلها ضد إدعاء الموت الخطأ. في الشريط الذي سمعته المقررة الخاص عن موت السيد خاشقجي، فإن السيد خاشقجي لم يبدأ بالصراخ. لم يكن هناك أي تعبير عن المفاجأة أو الصدمة عند موته بين المسؤولين السعوديين الحاضرين. لم يكن هناك أي صوت أو كلمة تشير إلى محاولة إنعاشه. بدت الأصوات والمحادثات غير متسقة مع الموت غير المتوقع. لاحظت المقررة الخاص أنه من المحتمل أن يكون قد قيل لبعض أعضاء فريق المهمة الخاصة، خاصة هؤلاء الذين لم يتواجدوا فعلياً في الغرفة، بأن الموت كان حادثاً.

### 3. مسؤولية الدولة في إعدام السيد خاشقجي

#### تحديد مسؤولية الدولة: المعايير المطبقة

214. "الحرمان من الحياة ينطوي على ضرر يهدد الحياة ويكون متعمداً أو متوقعاً ويمكن منعه، تسبب فيه فعل أو إهمال".<sup>171</sup> "تعتمد إنهاء الحياة بأي وسيلة مسموح به فقط في حالة الضرورة القصوى لحماية حياة من تهديد وشيك".<sup>172</sup>

215. الدولة ملزمة باتخاذ كل الخطوات الضرورية لضمان ألا يرتكب موظفوها أي فعل يتسبب في قتل أو حرمان من الحياة خارج النظام القضائي.<sup>173</sup> وبالأخص، يجب على الدولة اتخاذ كل الخطوات الضرورية لمنع القتل الناتج عن "الاستخدام غير القانوني والغاشم في القوة من قبل موظفيها أو أي شخص آخر يعمل بصورة رسمية، أو أي شخص يعمل على التحريض أو بموافقة أو إذعان مثل هذا الشخص".<sup>174</sup> ولمنع مثل هذا القتل، يجب على الدولة "ضمان السيطرة المحكمة، والتي تشمل سلسلة واضحة من الأوامر على كل موظفيها الرسميين فيما يخص عمليات القبض، والاعتقال، والحبس، والاحتجاز" وأن "تحظر الأوامر الصادرة من كبار الموظفين أو

<sup>171</sup> تعليقات عامة 36، فقرة 6

<sup>172</sup> تعليقات عامة 36، فقرة 12

<sup>173</sup> مبادئ المنع والتقصي الفعاليين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، 1989

<sup>174</sup> مبادئ الأمم المتحدة، 1989، الفقرة 1

السلطات العامة بتحويل أو تحريض أشخاص آخرين لتنفيذ" أي عمليات قتل كهذا.<sup>175</sup> وبعبارة أخرى، فإن الموظفين الرسميين ملزمون بالرقابة والإشراف الدقيق على موظفيهم وضمان ألا يتم تفسير تعليماتهم، سواء بطريقة صحيحة أو خاطئة، على أنها تشجع على القتل.

216. تذكر المادة 7 من مسودة مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً أن "سلوك الشخص أو الكيان المخول له ممارسة عناصر من اختصاصات السلطة الحكومية سيتم اعتباره من أفعال الدولة بموجب القانون الدولي إذا .... تصرف الشخص أو الكيان بهذه الصفة، حتى لو فاق صلاحياتها أو تعارض مع تعليماتها." الشرح:

لا يمكن للدولة أن تلجأ لفكرة أن، طبقاً لبنود قانونها المحلي أو التعليمات التي أصدرتها لوكلائها، تصرفاتهم أو إهمالهم يجب ألا يكون حدث أو اتخذ شكلاً مختلفاً. هذا هو الحال حتى عندما يكون الجهاز أو الكيان المعني قد ارتكب علناً أفعالاً غير مشروعة تحت غطاء وضعه الرسمي، أو تجاوز بوضوح اختصاصه. والأمر كذلك حتى إذا كانت أجهزة الدولة الأخرى قد تبرزت من السلوك المعني.<sup>176</sup>

هذه "القاعدة تطورت استجابة للحاجة إلى الوضوح والأمن في العلاقات الدولية"<sup>177</sup> وأصبحت الآن "راسخة".<sup>178</sup>

217. "القضية المركزية التي يتعين معالجتها في تحديد مدى تطبيق المادة 7 على التصرف غير المصرح به للهيئات الرسمية هي ما إذا كان السلوك قد تم تنفيذه بواسطة [الوكيل] بصفة رسمية أم لا.<sup>179</sup> يجب التمييز بين "الحالات التي يتصرف فيها المسؤولون بصفاتهم على هذا النحو، وإن كان ذلك بشكل غير قانوني أو يتعارض مع التعليمات" و"الحالات التي يتم فيها إزالة السلوك من نطاق وظائفهم الرسمية بحيث يتم تشبيهها بسلوك الأفراد العاديين، ولا تنسب إلى الدولة".<sup>180</sup> بتطبيق هذا التمييز، وجد أن الدول مسؤولة، بموجب القانون الدولي، عن جرائم القتل وغيرها من الأفعال التي يرتكبها مسؤولوها، عندما يتصرف هؤلاء المسؤولون "تحت غطاء وضعهم كموظفين ويستخدمون الوسائل الموضوعة تحت تصرفهم بسبب هذا الوضع"<sup>181</sup>. "حتى أن الدولة كانت مسؤولة عندما استخدم

<sup>175</sup> (1989 مبادئ الأمم المتحدة، فقرة 2،3)

<sup>176</sup> مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة، المادة 7، التعليق، الفقرة 2

<sup>177</sup> Ibid., Art. 7, Commentary, para. 3.

<sup>178</sup> Ibid., para. 4.

<sup>179</sup> Ibid., para. 7.

<sup>180</sup> Ibid.

<sup>181</sup> Ibid., para. 5 (quoting the Caire case)

الموظفون سلطاتهم الحكومية "مجرد ذريعة للقيام بالانتقام الخاص"<sup>182</sup> - العامل الحاسم هو أنهم استخدموا السلطات والوسائل الحكومية في القيام بتلك الأفعال. أخيراً، وجد أن جهازاً حكومياً يتصرف بغشامة أو ينتهك القواعد التي تحكم تشغيله يعمل أيضاً باسم الدولة<sup>183</sup>.

218. اختصاراً، لا يمكن لدولة أن تتهرب من مسؤوليتها عن أفعال مسؤوليها من خلال الادعاء بأنهم تصرفوا تصرفات "مارقة"، وإلا، "سينتهي الأمر بأن يصدر شخص أمراً بالإساءة، وفي معظم الحالات لن تكون هناك طريقة عملية لإثبات أن هذا الشخص قد تصرف بناء على الأوامر المعطاة له أم لا."<sup>184</sup>

### مسؤولية المملكة العربية السعودية عن ارتكاب جريمة الإعدام

219. قُدمت تفسيرات واتهامات مختلفة بشأن ظروف وفاة السيد خاشقجي، لكن لا شيء يغير من مسؤولية الدولة. من الناحية القانونية الأمر غير ذي علاقة بمسؤولية الدولة أيّاً من المسؤولين الكبار أصدر الأوامر بقتل السيد خاشقجي، أو ما إذا كان واحد منهم أو كلهم أصدروا الأمر بالاختطاف الفاشل الذي انتهى بالقتل الخطأ، أو ما إذا تصرف الموظفون بمبادرة شخصية منهم لحث السيد خاشقجي على العودة للسعودية وقتلوه أثناء ذلك، أو ما إذا تجاوز الموظفون حدود الخطر (ما يسمى بنظرية الوكلاء المارقين للدولة) وقتلوه عمداً. التحاليل الوارد أعلاه لوقائع القتل تظهر بالفعل مسؤولية الدولة. سيتم تلخيص بعض، وليس كل الأدلة، أدناه:

(أ) قام مسؤولون على أعلى مستوى بالتخطيط لهذه المهمة، والإشراف عليها، ومن ثم التصريح بها، وحثوا أعضاء الفريق على أهميتها للأمن القومي، وتوقعوا أن يقدم الفريق تقريراً عنها.

(ب) تصرف المسؤولون الذين قتلوا السيد/ خاشقجي "تحت غطاء وضعهم كموظفين حكوميين واستخدموا الإمكانات الموضوعة تحت تصرفهم بسبب هذا الوضع."<sup>185</sup>

(ج) كانت عملية القتل ممكنة فقط بسبب تظاهرتهم بتقديم خدمة حكومية: دخل السيد خاشقجي إلى القنصلية، في تاريخ مُحدد مسبقاً، للحصول على وثيقة حكومية رسمية.

<sup>182</sup> Mallén (Mex.) v. United States, 4 R.I.A.A. 173, 177 (Gen. Cl. Comm'n 1927); Youmans (U.S.) v. United Mexican States, 4 R.I.A.A. 110, 116 (Gen. Cl. Comm'n 1926) وجدت المكسيك مسؤولية عن تصرف جنودها الذين أطلقوا النار على الأمريكيين بدلاً من حمايتهم 26 (Caire, 5 R.I.A.A. \_ bribe);

<sup>183</sup> Duke J. Comp. & Int'l L. 451 (2016). وجدت المكسيك مسؤولية عندما اعدم جنودها مواطن فرنسي عندما لم يدفع رشوة.

<sup>184</sup> ILC, para.13

<sup>185</sup> مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة، المادة 7، التعليق، الفقرة 3

<sup>185</sup> Ibid., para. 5 (quoting the Caire case)

- (د) حدثت عملية القتل في مبنى القنصلية في مكتب القنصل العام أو في مكان بجوار مكتبه.
- (هـ) كان القتل متعمداً وتم التجهيز له في السعودية؛ ومن المرجح تواجد أعضاء الفريق المكون من 15 شخصاً قبل 28 سبتمبر، باستثناء أخصائي علم الأمراض.
- (و) سافر تسعة أعضاء من الفريق إلى تركيا على متن طائرة خاصة بتصريح دبلوماسي.
- (ز) استعمل عضوان من الفريق جوازات سفر دبلوماسية.
- (ح) رتب مسؤولو وكالة أمن الدولة جميع الرحلات، بما في ذلك ترتيبات الطائرات الخاصة والإقامة.
- (ط) استعمل القنصل العام سلطاته في إخلاء مبنى القنصلية ومقر الإقامة من الشهود.
- (ي) استعمل فريق الأمن العربات الحكومية، للتخلص على ما يبدو من الجثة.

لا يوجد شك في أن هؤلاء المسؤولين تصرفوا بصفته مسؤولين حكوميين، مع وجود إمكانيات تحت تصرفهم، سواء كان أو لم يكن هؤلاء الموجودون "يعارضون التعليمات". وبناء على ذلك، فإن مقتل السيد خاشقجي يشكل جريمة قتل خارج نطاق القضاء ترتبط بها مسؤولية الدولة. مما يعزز هذا الاستنتاج تقاعس الدولة عن إجراء التحقيق في مقتل السيد خاشقجي وفقاً للمعايير الدولية<sup>186</sup>، وهو فشل يشكل انتهاكاً منفصلاً لحق السيد خاشقجي في الحياة.

#### 4. مسؤولية الدولة عن التصرفات غير المشروعة

220. التصرف غير المشروع دولياً الصادر عن دولة ما "قد يتكون من فعل أو أكثر، أو إهمال، أو مزيج من الاثنين معاً".<sup>187</sup> وسواء كان التصرف غير المشروع مستمداً من التزامات بالمعاهدات أو التزامات بالقانون العرفي، التي قد تكون الدولة انتهكتها. يكون تصرف الدولة غير المشروع دولياً عندما "يتكون السلوك من فعل أو إهمال (أ) يشكل خرقاً للالتزام دولي على الدولة و(ب) ينسب إلى الدولة بموجب القانون الدولي"<sup>188</sup>.

<sup>186</sup> أنظر الجزء الثالث من التقرير

<sup>187</sup> مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة، المادة 1، التعليق، الفقرة 1

<sup>188</sup> Ibid., Art. 2.



221. مبدئياً وبشكل عام، تم تطبيق مفهوم التصرف الدولي غير المشروع بشكل ثنائي، على سبيل المثال: أي فعل قامت به دولة ضد "دولة مضرورة"، في انتهاك للالتزامات الدولية للدولة الأولى. يتزايد الآن، "الإدراك بأن بعض التصرفات غير المشروعة تنطوي على مسؤولية الدولة المعنية تجاه عدة دول أو حتى تجاه المجتمع الدولي ككل".<sup>189</sup>

222. ثبت انتهاك الدولة لحق السيد خاشقجي في الحياة. وبالإضافة إلى انتهاك حق السيد خاشقجي في الحياة، يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية قد ارتكبت عملاً غير مشروع ضد تركيا، وانتهكت التزامات متعددة تجاه تلك الدولة، وارتكبت تصرفاً غير مشروعاً ضد الولايات المتحدة، وضد المجتمع الدولي بأسره، أخذاً في الاعتبار انتهاكها للقواعد القطعية والعرفية ضد القتل خارج نطاق النظام القضائي، وانتهاكها لحرمة القنصلية واستخدامها غير المبرر للقوة المميّنة خارج الحدود الإقليمية، مما أسس ليس فقط حقوقاً للجانب التركي والمجتمع الدولي، بل أيضاً التزامات على جميع الدول لضمان إنهاء الانتهاك وعدم تكرار حدوثه.<sup>190</sup>

### خرق معاهدة فيينا للحصانة الدبلوماسية والقنصلية<sup>191</sup>

223. حدث مقتل السيد خاشقجي في مكتب القنصل العام بمشاركة بعض الأشخاص، بينهم من لديهم حصانة دبلوماسية. يمثل تصرف هذه الدولة انتهاكاً صارخاً وخطيراً لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية (VCCR)، ويعيق الجهود المبذولة من جانب تركيا للتحقيق في الجريمة. استخدام القنصلية لقتل وإخفاء معالم الجريمة ينتهك بلا شك حقوق تركيا بموجب اتفاقية (VCCR)، كما أنه يقوض أيضاً المبادئ الأساسية في تسيير العلاقات الدولية.

224. عملية القتل التي انتهكت اتفاقية (VCCR) لا تحتاج إلى تفسير. مباني القنصلية "لا يجوز استخدامها بأي طريقة تتعارض مع ممارسة المهام القنصلية" (المادة 55 (2))، والموظفون مطالبون "باحترام قوانين وأنظمة الدولة المستقبلية لهم" المادة 55(1). القتل، وكذلك الخطف، هو استخدام منفر ولا يحترم القانون الداخلي لتركيا.

Ibid., Art. 1, para. 4 189

Ibid., Art. 41, 48 190

تمت مناقشة اعتراض أو مراقبة الاتصالات الرسمية للقنصلية السعودية في الجزء السادس من التقرير، والتي على الأرجح انتهكت أحكام اتفاقية VCCR بشأن حرمة الاتصالات القنصلية السعودية. لكن من المشكوك فيه أن يكون هذا الانتهاك بمثابة فعل دولي غير مشروع. علاوة على ذلك، لا يمكن اعتباره مساوياً لقيام القنصلية بعملية قتل خارج نطاق القضاء.

225. الموقع الذي تم فيه القتل، والحصانة الدبلوماسية والقنصلية لبعض الجناة، قوضت جهود تركيا للرد على هذه الجريمة. تنص المادة 31 من اتفاقية (VCCR)، "حرمة المباني القنصلية"، على أنه لا يجوز للدولة المضيفة أن تدخل هذا الجزء من المبنى القنصلي "المستخدم حصرياً لغرض عمل القنصلية" إلا بموافقة رئيس المكتب القنصلي أو من ينوب عنه أو سفير الدولة. بمجرد إعلان تركيا عن علمها بمقتل السيد خاشقجي، تعمدت المملكة العربية السعودية استخدام الحصانة القنصلية لإيقاف تحقيقات تركيا حتى يتم تنظيف مسرح الجريمة بدقة.<sup>192</sup>

226. أكدت محكمة العدل الدولية على الدور الحاسم الذي تلعبه اتفاقيات VCCR و VCDR في تسهيل العلاقات الدولية والحفاظ على السلام. صمدت "مؤسسة الدبلوماسية، بامتيازاتها وحصاناتها المصاحبة لها، أمام اختبارات عديدة وأثبتت أنها أداة ضرورية للتعاون الفعال في المجتمع الدولي، ولتمكين الدول، بصرف النظر عن اختلاف النظم الدستورية والاجتماعية، من تحقيق التفاهم المتبادل وحل خلافاتهم بالوسائل السلمية."<sup>193</sup> الحفاظ على هذه القواعد "أمر حيوي لأمن ورفاهية المجتمع الدولي الذي يسوده التعقيد في الوقت الحاضر، ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون القواعد الموضوعية ضامن للتقدم المنتظم للعلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي مع وجوب استمرارها واحترامها بدقة."<sup>194</sup>

### انتهاك القوانين العرفية ضد استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية

227. تنص المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة على أن كل الأعضاء "يتمتعون في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد التكامل الإقليمي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة."<sup>195</sup>

<sup>192</sup> لا تنطبق قيود اتفاقية VCCR على إجراء المقابلات مع موظفي القنصلية وملاحقتهم قضائياً في هذه الحالة. معظم هؤلاء المسؤولين كانوا قد غادروا البلاد بالفعل قبل أن تترك تركيا تماماً حجم الجريمة، لكن لو بقوا، لكانت تركيا قادرة على إلقاء القبض عليهم، على الرغم من أي حصانة، بسبب ارتكابهم "جريمة خطيرة" (VCCR المادة 41)، ولأمكن تركيا أيضاً من أخذ شهادات الشهود، حيث أن تلك الشهادة تتعلق بجريمة قتل وليس وظائف قنصلية (VCCR المادة 44). المثير للاهتمام هنا، وليس من قبيل الصدفة، أن الطائفة الخاصة التي تنقل الفريق الذي قتل السيد خاشقجي قد غيرت خططها الجوية لتمييز الرحلة على أنها دبلوماسية، مما أدى إلى منحها حصانات بموجب VCCR، وغادروا البلاد قبل اختبار حصانتهم.

<sup>193</sup> قضية تتعلق بالموظفين الدبلوماسيين والقنصلين للولايات المتحدة، 15 ديسمبر 1979، الفقرة 39

<sup>194</sup> قضية تتعلق بالموظفين الدبلوماسيين والقنصلين للولايات المتحدة في طهران، الحكم في 24 مايو 1980، الفقرة 92.

<sup>195</sup> انظر أيضاً مرجع ممارسات مجلس الأمن: "المرجع"، بتكليف من الجمعية العامة ... ، يوفر تغطية شاملة لتفسير مجلس الأمن وتطبيقه لميثاق الأمم المتحدة ولائحته الداخلية المؤقتة منذ عام 1946. والغرض من ذلك هو تزويد الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المنتخبة للعمل في مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة والأكاديميين وغيرهم بمصدر للمعلومات بشأن الممارسة المتطورة لمجلس الأمن. <https://www.un.org/securitycouncil/content/repertoire/about-repertoire>.

228. أدان مجلس الأمن في السابق عملية قتل خارج نطاق القضاء وخارج الحدود الإقليمية باعتبارها "عدواناً يُرتكب ضد السيادة والسلامة الإقليمية" لدولة، "في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلوك". ودعا جميع الدول إلى "منع مثل هذه الأعمال ضد سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية".<sup>196</sup>
229. يتمثل أحد أهداف الأمم المتحدة في تحقيق التعاون الدولي "في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".<sup>197</sup> وتشمل هذه الأهداف "الحق في حرية التعبير والرأي، والذي يعترف به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية والإقليمية اللاحقة".<sup>198</sup> لا يوجد "تدخل" أكبر في حرية الرأي والتعبير مثل قتل صحفي أو اخفائه في محاولة واضحة لإسكاته. لقد ارتكبت المملكة العربية السعودية عملاً يتعارض مع عقيدة أساسية للأمم المتحدة. على هذا النحو، يمكن القول بشكل موثوق فيه أنه استخدم للقوة بطريقة "لا تتوافق مع مقاصد الأمم المتحدة".
230. يمكن القول بمصادقية أن قتل السيد خاشقجي يتعارض مع حق دولة ذات سيادة، وخاصة تركيا وأيضاً الولايات المتحدة، "في إدارة شؤونها دون تدخل خارجي".<sup>199</sup> من واجب دولة أن تمتنع عن القيام بأي نشاط اقتصادي أو سياسي أو عسكري في إقليم دولة أخرى دون موافقتها.<sup>200</sup> إن الإعدام خارج نطاق القضاء للسيد خاشقجي، وهو كاتب عمود في جريدة الواشنطن بوست، من أجل إسكاته، يتعارض مع حريات الولايات المتحدة، المنصوص عليها في دستورها.<sup>201</sup>

### انتهاكات أخرى

231. كما أوضحته مسودة مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً (مشاريع المواد)، فإن تضرر دولة بعينها، مثل تركيا، أو الولايات المتحدة "لا يستبعد مصلحة الدول الأخرى

<sup>196</sup> قرار 611 لسنة 1988 بادانة عملة القتل التي قامت بها اسرائيل على أراضي تونسية، فقرة 1-2.

<sup>197</sup> مرجع ممارسات مجلس الأمن ، الجزء الثالث: أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، الملحق العشرون (2016-2017) ، المادة 1 . ، الفقرة 3.

<sup>198</sup> إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان<sup>19</sup> لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، والسعي إلى الحصول على المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها عبر أي وسيلة إعلام وبغض النظر عن الحدود.

<sup>199</sup> القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة) (نيكاراغوا) ، 1986 محكمة العدل الدولية في 106 ، الفقرة 202

<sup>200</sup> إعلان عدم مقبولية التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ("إعلان عدم التدخل") ، الجزء الثاني (ب).

<sup>201</sup> أشار لي بولينجر ، باحث بارز ، أن "قتل صحفي بارز يكتب لصحيفة أمريكية هو مثال هام على نوع من "الرقابة في الخارج" التي تقوض بشكل متزايد بطبيعته حالياً، حرية التعبير و الصحافة هنا في الولايات المتحدة

[https://www.washingtonpost.com/opinions/how-the-us-could-prosecute-jamal-khashoggi-killers/2019/03/31/f8a7f4c-5180-11e9-88a1-ed346f0ec94f\\_story.html?utm\\_term=.5554a98db1a1](https://www.washingtonpost.com/opinions/how-the-us-could-prosecute-jamal-khashoggi-killers/2019/03/31/f8a7f4c-5180-11e9-88a1-ed346f0ec94f_story.html?utm_term=.5554a98db1a1)

الأعضاء في أن يكون الامتثال للقانون الدولي هو طابع عام<sup>202</sup>. "وبعض الالتزامات المؤكدة تنسب للمجتمع الدولي ككل" و"بسبب" أهمية الحقوق المعنية<sup>203</sup> فلجميع الدول مصلحة قانونية في حماية هذه الحقوق. الانتهاك الخطير لقاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام، يمثل "إخفاقاً فادحاً أو منهجياً من جانب الدولة المسؤولة"، وهو التزام له طابع تجاه الجميع، ويمنح جميع الدول مصلحة قانونية في حمايته.

232. تشير لجنة مناهضة التعذيب في متابعتها الأخيرة لملاحظاتها الختامية بشأن السعودية إلى أن ظروف القتل خارج نطاق القضاء للسيد خاشقجي تشير إلى احتمال حدوث تعذيب.<sup>204</sup> كل من التعذيب المحتمل للسيد خاشقجي واستمرار اختفائه بسبب عدم معرفة مكان جثته، يعتبر بمثابة فشل فادح من قبل السعودية، ويتطلب استجابة دولية تجاه.

233. انتهاك السعودية لاتفاقية VCCR واستخدامها للقوة خارج الحدود الإقليمية يشكلان انتهاكات خطيرة تهم جميع الدول. وقد أشارت لجنة القانون الدولي على وجه التحديد إلى الانتهاك العنيف لسفارة كمثال على أن الضرر الذي يلحق بدولة واحدة "لا يستبعد أن يمس جميع الدول الأطراف الذين لهم مصلحة ذات طابع عام في الامتثال للقانون الدولي، واستمرار المؤسسات الدولية والترتيبات التي تم تأسيسها على مدى السنين<sup>205</sup>".

234. تنص المادة 41 من مسودة المواد على أن الدول "تتعاون لوضع حد من خلال الوسائل القانونية لأي خرق جسيم بالمعنى المقصود في المادة 40". رغم أنه يمكن القول إن خرق القانون الدولي قد انتهى - السيد خاشقجي ميت بالفعل - فإن خروقات خطيرة مازالت مستمرة. لم يتم استرداد رفات السيد خاشقجي وإعادتها إلى أسرته، ولم تف المملكة العربية السعودية بالتزامها بالتحقيق في هذه الجريمة على النحو الواجب بموجب القانون الدولي، وعلى حد علم المقررة الخاصة، لم تمتثل المملكة العربية السعودية، بحسن نية، للالتزام عدم التكرار.

## 5. مسؤوليات الأفراد الجنائية عن مقتل السيد خاشقجي

202 إعلان عدم التدخل، الفصل الثالث، الانتهاكات الجسيمة للالتزامات بموجب القواعد القطعية للقانون الدولي العام، الفقرة 2.

203 ILC, Art. 40, para.8

204 قررت لجنة مناهضة التعذيب أن مقتل السيد خاشقجي ربما يكون قد انتهك اتفاقية مناهضة التعذيب، التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية.

[https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CAT/Shared%20Documents/SAU/INT\\_CAT\\_FUL\\_SAU\\_33228\\_E.pdf](https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CAT/Shared%20Documents/SAU/INT_CAT_FUL_SAU_33228_E.pdf)

205 مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، المادة 42، الفقرة 9

235. خلصت المقررة الخاصة إلى أن السيد خاشقجي كان ضحية لعملية إعدام متعمدة، وهي جريمة قتل خارج نطاق القضاء تتحمل الدولة السعودية المسؤولية عنها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعدام السيد خاشقجي يتطلب تحديد المسؤولين ومحاسبتهم على أدوارهم في إعدامه.

236. ومع ذلك، وبعد مرور ثمانية أشهر تقريباً على إعدام السيد خاشقجي، يظل تحديد المسؤوليات الفردية وإسنادها محاطين بالسرية وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

(أ) تمت محاكمة 11 مشتبه بهم في السعودية. وبينما لم تعلن حكومة المملكة العربية السعودية عن هويتهم علانية، فإن المعلومات الموثوقة التي حصلت عليها المقررة الخاصة تشير إلى أن بعض أعضاء الفريق المكون من الـ 15 رجلاً الذين حددتهم تركيا بالإضافة إلى مسؤولين آخرين لم توجه إليهم أية تهمة. حققت الحكومة السعودية مع 10 أفراد بالإضافة إلى المتهمين، لكن لم تصدر أية معلومات بشأن ما إذا كان هذا التحقيق مستمراً أم لا.

(ب) تنوي تركيا مقاضاة الأفراد بسبب هذه الجريمة، لكنها لم تعلن أيضاً عن هوية الأشخاص الذين ستسعى إلى محاكمتهم.

(ج) فرضت دول أخرى، بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي، عقوبات على الأفراد. فرضت الولايات المتحدة عقوبات على جميع الأفراد في الفريق المؤلف من 15 رجلاً والذي أعلنته تركيا، بالإضافة إلى اثنين آخرين: مستشار ولي العهد، سعود القحطاني، والقنصل العام محمد العتيبي - مجموعة من الأفراد مختلفة عمن يتم محاكمتهم الآن في السعودية.

على وجه التحديد، لم يعاقب أحمد عسيري، الشخص الذي يبدو أن المدعي العام السعودي يدعي أنه رتب المهمة، لكنه عاقب سعود القحطاني الذي لم تتهمه السعودية بعد. لم تقدم أي دولة تفسيرات لكيفية اختيارهم للأفراد المستهدفين ولماذا استبعدوا الآخرين<sup>206</sup>.

237. التحقيق الذي أجرته المقررة الخاصة ليس تحقيقاً في محكمة قانونية. على هذا النحو، فليس لهذا التحقيق تفويضاً أو إمكانيات إصدار حكم نهائي بشأن المسؤولية الجنائية لأفراد محددين. ما يمكن القيام به وما

تم فعله هو تقييم الوقائع، كما تم تجميعها حتى الآن، لتحديد، على هذا الأساس، ما إذا كانت هناك أسباب معقولة تشير إلى المسؤولية الجنائية تستدعي المزيد من التحقيقات.

238. يثير هذا الموضوع مسألة الإطار القانوني الذي سيتم على أساسه تحديد المسؤوليات الفردية عن قتل السيد خاشقجي. تشير المقررة الخاصة أدناه إلى معايير المسؤولية الفردية التي قد توجد في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب، وكذلك في القانون الجنائي الدولي. بعد هذا الايضاح، لا تميل المقررة الخاصة إلى تفضيل استعمال شكل ما من المسؤولية أو أن تصدر حكماً حول أي من نظريات المسؤولية الجنائية المختلفة. والغرض من المعايير التي تحددها هو فقط توفير سياق للحقائق الموصوفة وليس المقصود منها أن تشير إلى وجوب توجيه تهمة إلى الأفراد لجريمة معينة. اتخاذ القرار بشأن الإطار القانوني المناسب والتهمة الموجهة، إن وجدت، بحق أي شخص، تُترك لأي محفل أو هيئة قضائية قد تقوم بالمزيد من التحقيق في هذه المسألة.

### معايير المسؤولية الفردية

239. بموجب الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري، "أي شخص يرتكب، أو يأمر، أو يطلب، أو يحرض على ارتكاب جريمة، أو يحاول ارتكاب جريمة، أو يكون شريكاً أو يشارك في اختفاء قسري"، يجب أن يتحمل المسؤولية الجنائية.<sup>207</sup> بموجب القانون الجنائي الدولي، فإن أي شخص "يخطط، أو يحرض، أو يأمر، أو يرتكب، أو يساعد، أو يحرض بطريقة أخرى على التخطيط للجريمة أو تحضيرها أو تنفيذها"<sup>208</sup> يكون "مسؤولاً بشكل فردي عن الجريمة"<sup>209</sup>. ويشمل ذلك أولئك الذين ارتكبوا الجريمة فعلياً، كذلك أولئك الذين ارتكبوا الجريمة بشكل مشترك أو فعلوا ذلك من خلال شخص آخر.

207 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة (1) 6

208 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، ILM 32، 1159 (1993)، بصيغتها المعدلة بموجب قرار مجلس الأمن 1660 المؤرخ 28 فبراير 2006 ("نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة")، المادة (1) 7؛ النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا، ILM 160233 (1994)، بصيغته المعدلة بقرار مجلس الأمن المؤرخ 26 مارس 2004 (ICTR الأساسي)، المادة (1) 6؛ انظر The Prosecutor v. Delalic et al ("Celebici")، القضية رقم 96-21-IT، الحكم، 16 نوفمبر 1998، الفقرة 21-319

209 بخلاف القوانين التي تشكل المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، ينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على تسلسل هرمي للمسؤولية بموجب المادة 25 (3) (أ) - (د). (انظر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 2002 ("UN Doc. A / CONF. 183/9 (1998) 25 (3) (أ) من نظام روما الأساسي "مفاهيم ارتكاب جريمة مباشرة (ارتكاب جريمة في شخص)، وارتكاب مشترك (ارتكاب جريمة بالاشتراك مع شخص آخر) وارتكاب غير مباشر (ارتكاب جريمة من خلال شخص آخر، بغض النظر عما إذا كان الشخص الآخر مجرمًا

240. صاغت كل من المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والمحاكم المتخصصة نظريات المشاركة في ارتكاب الجريمة أو العمل المشترك. فرضت المحكمة الجنائية الدولية مسؤولية جنائية على الأفراد بموجب المادة 25 (3) (أ) على أداء "مهمة أساسية في ارتكاب الجريمة المشتركة"<sup>210</sup> يتطلب مفهوم المشاركة في ارتكاب الجريمة (أ) "وجود اتفاق أو خطة مشتركة بين شخصين أو أكثر"، والذي "يشتمل على عنصر إجرامي"<sup>211</sup> و(ب) مساهمة أساسية من جانب كل مشارك في ارتكاب الجريمة.<sup>212</sup>

241. تعترف محاكم المحكمة الجنائية الدولية "بالارتكاب غير المباشر" كشكل من أشكال المسؤولية الجنائية المباشرة بموجب المادة 25 (3) (أ)، والتي بموجبها، بسبب "العلاقة الهرمية" بين الجاني ومرؤوسيه، يرتكب الجاني جريمة "من خلال شخص آخر."<sup>213</sup> في السنوات الأخيرة، تم توسيع هذا المفهوم ليشمل المشاركة غير المباشرة. بموجب هذه النظرية، يمكن أن يتحمل أحد الأفراد المسؤولية عندما "يتصرف بالاشتراك مع فرد آخر" وأن الشخص الآخر "يتحكم في الشخص المستخدم كأداة".<sup>214</sup> يتصور هذا الشكل من المسؤولية "جهازاً منظماً وهرمياً للسلطة" حيث يجب "تنفيذ الجرائم عن طريق الامتثال شبه التلقائي" للأوامر.<sup>215</sup>

242. تم تصميم كل من أشكال المسؤولية المباشرة وغير المباشرة لالتقاط التورط المحتمل للرؤساء، وكثيراً ما يتم توجيه الاتهام ضد المسؤولين الأفراد في القضايا الجنائية الدولية، حيث لا يمكن دائماً إثبات وجود أمر محدد.

243. يختلف القانون الجنائي الوطني في الوزن الذي ينسبه إلى السلوك الإجرامي والحالة العقلية، وما إذا كانت هناك أشكال مختلفة من التواطؤ (مثل المساعدة والتحريض) تؤدي إلى نفس مستوى المسؤولية الجنائية. ومع ذلك، هناك إجماع كبير بين الأنظمة على أنواع السلوكيات الإجرامية، بما في ذلك مسؤولية الارتكاب والإهمال، وعلى مختلف الحالات العقلية، بما في ذلك الغرض، والمعرفة والإهمال المتعمد. النية في شكل الإهمال المتعمد (الإهمال الجنائي) كافية لتؤدي إلى المسؤولية عن القتل. التحريض على ارتكاب جريمة قتل، إلى جانب المساعدة

210 The Lachezar D. Yanev، نظريات المشاركة في القانون الجنائي الدولي (لندن، بريل آي نيجوف، لندن، 2018)، 32.

211 قرار لويانغا بشأن تأكيد الرسوم، الفقرات 343-344

212 قرار لويانغا بشأن تأكيد الرسوم، الفقرة 345

213 المرجع نفسه، الفقرة 318، 341، ن 420.

214 المدعي العام ضد كاتانغا وتشوي، قرار إقرار التهم، ICC-01 / 04-01 / 07-717، 30 سبتمبر 2008، الفقرة 493

215 المدعي العام ضد نتانغاندا، قرار بشأن طلب المدعي العام بموجب المادة 58، ICC-01 / 04-02 / 06، 13 يوليو 2012، الفقرة 67

والتحريض (أو التواطؤ) في ارتكاب جريمة قتل، قد يؤدي أيضاً إلى مسؤولية القتل أو القتل الخطأ عبر الأنظمة الوطنية<sup>216</sup>.

### مسؤولية المسؤولين رفيعي المستوى أو مسؤولية القيادة<sup>217</sup>

244. سؤال مهم عن المسؤولية الجنائية المحتملة للمسؤولين رفيعي المستوى - أولئك الذين يكونون في الغالب "الأكثر مسؤولية" بوصفهم "العقول المدبرة أو مهندسي" الجريمة. لقد تركّز الكثير من الاهتمام على ما إذا كان ولي العهد نفسه قد أمر بالقتل. ومع ذلك، فإن هذا التركيز على "ترتيب" الجريمة والعثور على "الدافع" يخلق توقعات قد لا تكون النظم القانونية، سواء المحلية أو الدولية، قادرة على الوفاء بها. إن البحث عن العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يتطلب أيضاً وبصورة مهمة تحديد أولئك الذين أساءوا استخدام نفوذهم وسلطتهم أو فشلوا في التصرف بالعناية التي تتطلبها مناصبهم.

245. تلزم الاتفاقية الدولية لحالات الاختفاء القسري (المادة 6 (1)) أيضاً الدول بمساءلة الرؤساء جنائياً إذا كانوا (1) يعرفون أو يتجاهلون عن وعي المعلومات التي تشير بوضوح إلى أن الرؤوسين الخاضعين لسلطتهم أو سيطرتهم الفعلية ارتكبوا أو سيرتكبون جريمة الاختفاء القسري؛ (2) مارسوا بمسؤولية ورقابة فعالة الأنشطة المتعلقة بجريمة الاختفاء القسري؛ (3) فشلوا في اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطتهم لمنع أو إنهاء ارتكاب جريمة الاختفاء القسري، أو عرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة. يعد الاختفاء القسري جريمة حتى عندما يتم ارتكابها بشكل منقطع وليس على نطاق واسع أو منتظم.

246. تنص الاتفاقية، إلى جانب التشريعات التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والمحاكم المتخصصة، على أن الرؤساء يمكن أن يكونوا مسؤولين جنائياً إذا كان هناك "علاقة قائمة بين الرؤوسين والرؤساء"؛ "علموا أو تجاهلوا بوعي المعلومات التي تشير بوضوح إلى أن الرؤوسين كانوا على وشك ارتكاب أو ارتكبوا أفعالاً إجرامية؛ و"فشل الرئيس في اتخاذ التدابير الضرورية والمعقولة لمنع الفعل الإجرامي أو معاقبة مرتكبها".<sup>218</sup> لا تحتاج العلاقة بين الرئيس/الرؤوس أن تأخذ شكلاً رسمياً، طالما أن الرئيس "كان له سيطرة

<sup>216</sup> انظر على سبيل المثال كيفن جون هيلر وماركوس د. دوبر (محرران)، كتيب القانون الجنائي المقارن، مطبعة جامعة ستانفورد، 2010؛ Markus D. Dubber، Criminal Law in Context، Vol. 56، in Journal of Legal Education، No. 3 (September 2006)، pp. 433-443؛ ماثياس ريمان ورينهارد زيمرمان

(محرران)، دليل أكسفورد للقانون المقارن، مطبعة جامعة أكسفورد، 2006

<sup>217</sup> للحصول على نظرة عامة حول مسؤولية القيادة، بما في ذلك بموجب اتفاقية حماية جميع الأشخاص ضد الاختفاء القسري، يرجى الاطلاع على <https://www.legal-tools.org/doc/7441a2/pdf/>

<sup>218</sup> المدعي العام ضد ديلاليك، موشينتش، ديليت ولاندو، القضية رقم IT-96-21-T، الحكم، 16 نوفمبر 1998 (قضية محاكمة جيليتشي)، الفقرة 346. المادة 28 (ب) '1' من نظام روما الأساسي؛ اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 6 (1) (ب). (يتطلب نظام روما الأساسي واتفاقية الأمم المتحدة تجاهلاً واعاً، بينما تستخدم المحاكم المتخصصة معيار "يعرف أو كان لديه سبب للمعرفة".



فعالة<sup>219</sup> على المرؤوس، والرئيس يمكن أن يتحمل مسؤولية مرؤوسيه.<sup>220</sup> بالمقابل، يظل الرؤساء الذين يرتكب مرؤوسوهم جرائم بناءً على أوامر حتى كبار المسؤولين، مسؤولين عن اتخاذ الخطوات المعقولة والضرورية لمنع هذه الجرائم والمعاقبة عليها<sup>221</sup>.

247. يصبح الرئيس مسؤولاً عن تقاعسهم "من النقطة التي يعرف فيها أو كان لديه سبب لمعرفة الجرائم المرتكبة".<sup>222</sup> يكون للرئيس سبب للمعرفة "فقط إذا كانت المعلومات متاحة له وستخبره عن الجرائم التي يرتكبها المرؤوسون<sup>223</sup>".

248. الفشل في المعاقبة هو جريمة في حد ذاتها، والمعاقبة للجريمة بعد وقوعها لا تبرر أو تلغي المسؤولية عن أي إخفاق سبق في منع الجريمة.<sup>224</sup> يجب أن يكون الرد "ضرورياً ومعقولاً"، ودقة أي تحقيق هي عامل في تقرير ما إذا كان هذا الالتزام قد تم الوفاء به.<sup>225</sup> السؤال الفعال يكون حول ما إذا كان الرئيس "حاول بصدق منع أو معاقبة" الجرائم.<sup>226</sup> إذا علم الرئيس أن إخبار السلطات "من المرجح أن يؤدي إلى إجراء تحقيق صوري، فلن يكون هذا الإعلام كافياً للوفاء بالالتزام بمعاقبة المرؤوسين المخالفين<sup>227</sup>".

249. مسؤولية المسؤولين رفيعي المستوى ليست شكلاً من أشكال المسؤولية الجنائية، ولكنها مصممة لفرض المسؤولية الجنائية الفردية عن دور الرئيس في السماح بحدوث انتهاكات جسيمة للقانون الجنائي الدولي، أو بالفشل في التحقيق في هذه الانتهاكات أو معاقبتها لمنع تكرارها<sup>228</sup>.

### **أدلة موثوقة فيها تستدعي المزيد من التحقيق مع كبار المسؤولين السعوديين**

219 Čelibići Trial Judgement, para. 378

220 Gideon et al., Boas، مكتبة ممارسي القانون الجنائي الدولي 1، Vol. 1 : أشكال المسؤولية في القانون الجنائي الدولي (مطبعة جامعة كامبريدج: كامبريدج 2008) في 191.

221 المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين، القضية رقم IT-05-88-A، حكم الاستئناف، 30 يناير 2015، الفقرة 1931.

222 المدعي العام ضد كوتشكا وآخرون، القضية رقم IT-98-30 / 1-T، الحكم التجريبي، 2 نوفمبر 2001، الفقرة 317

223 المدعي العام ضد ديلاليك، موتشيتش، ديليتش ولانكو، القضية رقم IT-96-21-A، حكم الاستئناف، 20 فبراير 2001، الفقرة 241

224 بواس، جدون وآخرون، أشكال المسؤولية في القانون الجنائي الدولي، الصفحة 179

225 بواس، جدون وآخرون، أشكال المسؤولية في القانون الجنائي الدولي، الصفحة 233

226 المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين، الفقرة 1927

227 المدعي العام ضد بوشكوسكي وتارولوفسكي، القضية رقم IT-04-82-A، حكم الاستئناف، 19 مايو 2010، الفقرة 234.

228 المدعي العام ضد بلاشكيتش، القضية رقم IT-95-14-T، الحكم، 3 مارس 2000، الفقرة 261 المسؤولية الجنائية الفردية إذا لم يرق الرئيس "يمنع الجرائم من ارتكاب مرؤوسيه أو معاقبتهم، عند الاقتضاء.

250. تتناول المقررة الخاصة مسألة الأدلة الموثوق فيها التي تستدعي إجراء مزيد من التحقيقات للمسؤولين رفيعي المستوى الذين لم يتهموا جنائياً في الوقت الحالي، وتحديداً سعود القحطاني، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان. لا يوجد استنتاج فيما يتعلق بالذنب. الاستنتاج الوحيد الذي تم التوصل إليه هو أن هناك أدلة موثوق فيها تستحق مزيداً من التحقيق، من قبل سلطة مناسبة، لتحديد فيما إذا كانت ترقى للمسؤولية الجنائية.

251. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ المقررة الخاصة أنه تم إقالة المسؤولين رفيعي المستوى التاليين من وظائفهم عقب اغتيال السيد خاشقجي: نائب رئيس الاستخبارات العامة للموارد البشرية، والمدير العام للأمن وحماية الاستخبارات العامة، حيث يوحي هذا بأنهم ربما تورطوا أو فشلوا في التصرف بعد أن علموا بالجريمة. يجب على حكومة السعودية تقديم معلومات عن أسباب استبعادهم من عملهم.

252. لا تتناول المقررة الخاصة هنا المسؤولية الجنائية المحتملة للمسؤولين من المستوى الأدنى. ومع ذلك فإنها تشير إلى التناقض غير المبرر بين أولئك الذين احتجزتهم السعودية وهؤلاء الذين وجهت إليهم تهمة، بما في ذلك أعضاء في فريق الـ 15 رجلاً وملحقين أمنيين بعينهم. انظر القسم الأول، الجدول (د).

### سعود القحطاني

253. كان كبير المستشارين في الديوان الملكي، ومسؤولاً عن وسائل التواصل الاجتماعي لولي العهد. هناك أدلة موثوق فيها على أنه قام شخصياً بتوجيه حملة تستهدف الناشطين والمعارضين السياسيين. على سبيل المثال، يُزعم أنه قام بالتحرش ببعض الأفراد عبر الإنترنت، وفي وقت ما، حث أتباعه على الإبلاغ عن أولئك الذين ساندوا قطر، ووضعهم في هاشتاغ القائمة السوداء. وضع تغريدة: "سيتم فرزهم. سيتم متابعتهم من الآن فصاعداً" تويتر (17 أغسطس 2017). وهدد أولئك الذين حاولوا إلغاء حساباتهم على الإنترنت: "هل اسمك المستعار يحميك من القائمة السوداء؟ لا (1) لدى الدول طريقة لمعرفة صاحب الاسم المستعار (2) يمكن معرفة عنوان IP باستخدام عدد من الطرق (3) سر لن أقوله. (تويتر أغسطس 2017). زعم أنه يتصرف بناءً على أوامر من النظام الملكي: "هل تعتقد أنني افعل أشياء بتوجيهات؟ أنا موظف جدير بالثقة ينفذ أوامر مديري الملك ورئيسي ولي العهد" (تويتر 17 أغسطس 2017).

254. تشير المعلومات المتاحة للمقررة الخاصة إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بما يلي:

(أ) أبلغت المقررة الخاصة أنه كان أحد اثنين من المسؤولين الذين استجوبوا شخصياً وهددا رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، أثناء احتجازه في منزل خاص في مجمع فندق ريتز كارلتون في الرياض، في نوفمبر 2017، لإجباره على الاستقالة. أشار أشخاص مقربون من الحادث أن

رئيس الوزراء كان ضحية "التعذيب النفسي" والمعاملة التي قد تصل إلى حد القسوة والإبادة<sup>229</sup>.

(ب) وفقاً لتقارير الأمم المتحدة وشخص تمت مقابلته خلال التحقيق، فإن سعود القحطاني كان متورطاً شخصياً في اعتقال وتعذيب الناشطات، حيث أبلغت ست ناشطات عن تعذيبهن أثناء وجودهن في السجن السعودي: سمر بدوي، شادن العنزي، عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، لجين الهذلول، ونوف الدوسري. ذكر اثنان أن سعود القحطاني كان حاضراً بنفسه أثناء تعذيبهن. وفقاً لرسالة رسمية صدرت في فبراير 2019 من مكتب الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة إلى المملكة العربية السعودية، أخبر القحطاني إحدى النساء: "سأفعل بك مايلو لي، وبعد ذلك سأذوبك والقي بك في المراض"<sup>230</sup>.

(ج) من الجدير بالذكر أنه عندما دخل السيد خاشقجي إلى قنصلية إسطنبول في 28 سبتمبر، تعرف عليه الموظف بأنه "واحد عن الأشخاص الذين يبحثون عنهم". السيد مطرب، الرئيس المزعوم للفريق المسؤول عن "التفاوض" مع السيد خاشقجي، وأحد المسؤولين الأوائل المشاركين في تخطيط المهمة، كان هو نفسه موظفاً لدى سعد القحطاني، وفقاً للمدعي العام السعودي.

(د) وفقاً لبيان المدعي العام السعودي الصادر في 15 نوفمبر 2018، كان سعود القحطاني أحد كبار المسؤولين المشاركين بصورة مباشرة في المهمة. ويُزعم أنه قد حث شخصياً أعضاء الفريق على إعادة السيد خاشقجي إلى المملكة العربية السعودية، واتهم السيد خاشقجي بأنه يمثل تهديداً للأمن القومي.

(هـ) تشير الدلائل إلى أن جريمة القتل كانت متعمدة وأن توجه الرؤساء كان نحو قتل السيد خاشقجي، على الأقل إذا لم يوافق على العودة. ومع ذلك، ونظراً لحجم المهمة وطبيعتها، تم التخطيط للاختطاف - وهو انتهاك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان - وأولئك الذين خططوا أو تبنا المهمة عن طيب خاطر قبلوا تعريض السيد خاشقجي لخطر الموت أو الإصابة الخطيرة أثناء ارتكاب تلك الجريمة.

229 مقابلة

230 <https://alqst.org/eng/confirms-new-details-of-torture-of-saudi-women-activists-as-british-mps-look-for-access-to-prisons-to-investigate/>

(و) لا يوجد دليل على أن سعود القحطاني حاول في أي وقت منع الجرائم خلال الحملة المثارة ضد الناشطين أو أثناء المهمة التي استهدفت السيد خاشقجي. وبالمثل، فلا يوجد دليل على أنه اتخذ خطوات لمعاقبة المسؤولين على أي جرائم ارتكبت.

(ز) إقالة سعود القحطاني يعكس بعض اعتراف الحكومة السعودية بتورطه ومسؤوليته. يجب التوسع في التحقيق في مسؤوليته الجنائية.

### ولي العهد محمد بن سلمان

255. تتفهم المقررة الخاصة الحساسية الشديدة للنظر في المسؤولية الجنائية للشخص الذي يحكم، بالاشتراك مع والده، دولة السعودية. يميل البحث الأكاديمي حول المملكة العربية السعودية إلى الإشارة إلى أن مستوى السيطرة الذي يمارسه ولي العهد على إدارة الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد مرتفع للغاية. ولي العهد هو الأقل تعرضاً للقيود التي توزع السلطة تاريخياً بين العائلة المالكة والديوان الملكي.

256. وهي تدرك أيضاً عدم احتمال أن يقوم الأفراد الذين ما زالوا تحت سيطرة ولي العهد بالشهادة على تورطه. معالجة هذه الصعوبة المتأصلة أحد الأهداف الرئيسية لنظريات المسؤولية الجنائية التي تم توضيحها وتنفيذها منذ قضية نورمبرج: فهي مصممة لضمان عدم إفلات أي شخص من العقاب، بغض النظر عن وضعه.

257. تشير المعلومات المتاحة للمقررة الخاصة إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بما يلي:

(أ) بناءً على استفسار منها، وجدت المقررة الخاصة أن السيد خاشقجي كان على دراية تامة بالسلطات التي يتمتع بها ولي العهد ويشعر بالخوف منه. أفاد شهود بأن العديد من المبعوثين السعوديين (بما في ذلك سعود القحطاني) حاولوا إقناع السيد خاشقجي بالعودة إلى المملكة العربية السعودية، مع وعود بمنحه عمل ومنصب. وذكروا كذلك أن السيد خاشقجي أعرب عن خوفه بشأن ما قد يحدث له، إذا عاد. وذكر هو نفسه أن الكثير من الاتصالات الخاصة تم الاعلان عنها.

(ب) في السنوات التي سبقت إعدام السيد خاشقجي، أبلغ مكتب الإجراءات الخاصة التابع للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان عن وجود عدد كبير من حالات الاحتجاز التعسفي للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك أمراء ورجال أعمال ورئيس دولة.<sup>231</sup> يجب فهم

<sup>231</sup> <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23967>؛

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24291> في وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك تقارير

عن حالات اعتقال تعسفي جديدة.

العملية ضد السيد خاشقجي في إطار حملة القمع المنظمة والمنسقة، والتي تضمنت أعمال تعذيب غير قانونية متكررة وأذى جسدي. تغاضى ولي العهد، على الأقل، عن هذا السلوك وسمح بتكرار هذه الجرائم وتصعيدها. لم يتخذ أي إجراء لمنع أو معاقبة المسؤولين. خاطر ولي العهد عن طيب خاطر بارتكاب جرائم أخرى، مثل قتل السيد خاشقجي، سواء كانت بأمر مباشر منه أم لا<sup>232</sup>.

(ج) لعب ولي العهد دوراً أساسياً في السماح بحدوث هذه الحملة ضد المنشقين والمعارضين السياسيين، حيث لا يمكن استخدام قوات الدولة بهذه الطريقة دون علمه وموافقته.

(د) تشير الدلائل إلى أن مهمة الـ 15 شخصاً لإعدام السيد خاشقجي تتطلب تنسيقاً حكومياً كبيراً وموارد مالية. وفي الوقت الذي تدعي الحكومة السعودية أن أحمد عسيري هو الذي وفر هذه الموارد، فإن الخبراء الذين تمت استشاراتهم وجدوا أنه من غير المعقول أن يتم تنفيذ عملية بهذا الحجم دون أن يكون ولي العهد على علم، أو على الأقل علمه بانطلاق مهمة إجرامية كهذه موجّهة ضد السيد خاشقجي.

259. كما هو موضح في الجزء التالي من هذا التقرير الذي أعقب إعدام السيد/ خاشقجي، سمحت السلطات السعودية، إن لم تكن قد وجهت، بما خلصت إليه المقررة الخاصة، من تدمير الأدلة، في انتهاك للالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي. بتاريخ 5 أكتوبر، وبعد ثلاثة أيام من اغتيال السيد خاشقجي، وقبل تأكيد موته علناً، أظهر ولي العهد متابعتة الأمر عن كثب، وتحديث عن اختفاء السيد خاشقجي في مقابلة تلفزيونية ورحب بقيام السلطات التركية بتفتيش القنصلية. بعد ذلك شرع المسؤولون السعوديون في اتخاذ خطوات متعددة تهدف على ما يبدو إلى تدمير الأدلة، في نفس الوقت الذي ينكرون فيه وفاة السيد خاشقجي، إلى أن اضطرت الحكومة إلى الاعتراف بالقتل. هذا التدمير للأدلة لم يكن ليحدث لولا ولي العهد<sup>233</sup>.

<sup>232</sup> المدعي العام ضد تاديتش ، القضية رقم A-94-IT ، دائرة الاستئناف (15 يوليو 1999) ، الفقرة 220

<sup>233</sup> أصرت المملكة العربية السعودية على أنها كانت تحقق في الجريمة خلال هذه الفترة، ولكن العبء يقع على المملكة العربية السعودية لإثبات أن هذا الادعاء صحيح وتقديم الأدلة التي تدعي أنها جمعتها.

## الجزء الثالث: التحقيق في إعدام جمال خاشقجي

258. واجب التحقيق أساسي في دعم الحق في الحياة.<sup>234</sup> لأنه يؤكد حرمة الحق في الحياة وقيمتها الأصلية من خلال آليات المساءلة، وفي الوقت نفسه يشجع سبل الانتصاف حيث حدثت الانتهاكات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمنح الواجب مفعولاً عملياً وواجباً للالتزامات الدولة باحترام وحماية الحياة. يشمل التزام التحقيق أيضاً واجبات التعاون الدولي،<sup>235</sup> مما لا شك فيه أنه تم رفعه في قضية مثل إعدام السيد خاشقجي، بالنظر إلى موقع الجريمة (في القنصلية). الالتزام بالتعاون فرض على كل من تركيا والسعودية.

256. سيقوم هذا القسم بتقييم مدى وفاء تركيا والسعودية بالتزاماتهما الدولية للتحقيق في إعدام السيد خاشقجي، وتعاونهما أثناء القيام بذلك. كما سيحلل المسائل القانونية المعقدة التي أسسها واجب التحقيق، وخاصة كيف يمكن أن يتعارض هذا الواجب من جانب تركيا مع التزامها باحترام حرمة القنصلية السعودية، على النحو الذي حددته اتفاقية VCCR. فيما يلي بعض الأسئلة التي سيسعى هذا القسم إلى معالجتها:

(أ) ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ملزمة بمنح السلطات التركية حق الدخول إلى القنصلية بغرض التحقيق؛

(ب) ما إذا كان بإمكان تركيا دخول المبنى القنصلي لغرض التحقيق، دون موافقة القنصل أو غيره من السلطات السعودية المعترف بها؛

(ج) ماذا كان تأثير التفسير التركي والسعودي لالتزاماتهما بموجب اتفاقية VCCR على فعالية التحقيق في مقتل السيد خاشقجي؟

### 1. المعايير: لمحة عامة<sup>236</sup>

### جزء جوهري من الحق في الحياة

<sup>234</sup> Montero –، IACtHR؛ para. 161، 27 September 1995، Judgement (Grand Chamber)، McCann and others v. United Kingdom، ECtHR Aranguren وآخرون (مركز الاعتقال في كاتيا) ضد فنزويلا، الحكم، 5 يوليو 2006، الفقرة 66. اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR)، التعليق العام رقم 3 بشأن الحق في الحياة، نوفمبر 2015، الفقرات 2، 15؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرات 15 و 18؛ بروتوكول مينيوتا بشأن التحقيق في الوفاة غير القانونية المحتملة (2016)، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك/جنيف، 2017.

<sup>235</sup> IACtHR، لا كانتوتا ضد بيرو، الحكم، 29 نوفمبر 2006، § 160

<sup>236</sup> بروتوكول مينيوتا 2016

260. يقع على عاتق الدول التزام إجرائي ومعنوي بالتحقيق في الوفيات غير القانونية أو المشبوهة، سواء حدثت الوفاة على أيدي جهات حكومية أو أشخاص عاديين أو أشخاص مجهولي الهوية، وبغض النظر عما إذا كانت هناك أدلة على وجود دعوى جنائية تتطلب التحقيق والمقاضاة بموجب القانون الجنائي.<sup>237</sup> لا يعتمد التحقيق على شكوى أو طلب رسمي من أقرب الأقرباء، بل يجب تفعيله تلقائياً.<sup>238</sup>

261. إن عواقب عدم التحقيق خطيرة للغاية، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة؛ واستمرار السياسات والممارسات التي قد تؤثر على الحق في الحياة؛ واستمرار الانتهاكات والممارسات السيئة بسبب حجاب الجهل أو السرية المحيطة بها.

262. تمتد مسؤولية الدولة عن إجراء تحقيق فعال إلى خارج حدودها. يجب على الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين الأدلة ذات العلاقة من الدول الأخرى. يقع على عاتق الدول واجب التعاون الدولي في التحقيقات المتعلقة بالوفاة غير القانونية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بجريمة دولية مزعومة.<sup>239</sup> على سبيل المثال، في أوروبا، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الوفاة تقع على عاتق دولة الاختصاص (أي حيث تم العثور على الجثة أو وفاة الضحية)، فإن جميع الأطراف في الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية ملزمة بمساعدة الدولة التي تقوم بالتحقيق، حيث تم التقدم بطلب قانوني للحصول على هذه المساعدة.<sup>240</sup>

## التعاون

263. تتحمل الدول واجبات التعاون الدولي في التحقيقات المتعلقة بالوفيات غير القانونية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بجرائم دولية مزعومة مثل الإعدام خارج نطاق القضاء أو الاختفاء القسري.<sup>241</sup> مما لا شك فيه أن هذه الالتزامات قد زادت في حالة مقتل السيد خاشقجي، نظراً لموقع الجريمة (في الخارج وفي القنصلية) والمسائل القانونية المعقدة التي تولدها. التزام التعاون فُرض على كل من تركيا والمملكة العربية السعودية.

<sup>237</sup> قبرص ضد تركيا (2002) E.H.R.R. 73135، المملكة المتحدة ضد آخرين 2001.4.05 CEDH

<sup>238</sup> قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 71 (1)، ECHR فارنوا وأخرين ضد تركيا، ECtHR [GC]، 16064/90، nos. 16065/90، 16066/90، 16068/90،

16069/90، 16070/90، 16071/90، 16072/90 و 16073/90، 18 سبتمبر 2009.

<sup>239</sup> IACtHR، لا كانتوتا ضد بيرو، الحكم، 29 نوفمبر 2006، الفقرة 160

<sup>240</sup> دخلت الاتفاقية الأوروبية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، المعتمدة في 20 مايو 1959، حيز النفاذ في 12 يونيو 1962، سلسلة معاهدات مجلس أوروبا (CETS)

رقم 30، خريطة التوقيعات والتصديقات على المعاهدة 030 - <http://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/>

/conventions/treaty/030/signatures?p\_auth=N4ZRRk5p : accessed 15 March 2017

<sup>241</sup> IACtHR، لا كانتوتا ضد بيرو، الحكم، 29 نوفمبر 2006، § 160

## المبادئ

264. يشترط القانون الدولي أن تكون التحقيقات: (1) عاجلة؛ (2) فعالة وشاملة؛ (3) مستقلة ومحيدة؛ و(4) شفافة<sup>242</sup>.

265. يجب أن يكون المحققون وآليات التحقيق، مستقلين عن الشخصيات المؤثرة، ويجب أن يُشهد لهم بذلك. وأن يكونوا في جميع المراحل، مستقلين من الناحية المؤسسية والشكلية، وكذلك في الممارسة والإدراك. يجب أن تكون التحقيقات مستقلة عن أي من الجناة المشتبه بهم والوحدات أو المؤسسات أو الوكالات التي ينتمون إليها.

266. يجب أن تكون عمليات التحقيق ونتائجها شفافة، بما في ذلك انفتاحها على المراجعة العامة للجمهور، ولعائلات الضحايا. الشفافية تعزز سيادة القانون والمساءلة العامة وتمكن المراقبة الخارجية لفعالية التحقيقات. كما أنها تمكن من مشاركة الضحايا في التحقيق. ينبغي أن تعتمد الدول سياسات واضحة فيما يتعلق بشفافية التحقيقات. ينبغي أن تعتمد الدول، كحد أدنى، الشفافية بشأن وجود تحقيق، والإجراءات الواجب اتباعها في التحقيق، ونتائج التحقيق، بما في ذلك أسسها الوقائية والقانونية.

## دور مهم لأعضاء الأسرة

267. لأفراد الأسرة الحق في المشاركة في التحقيق في الوفاة غير القانونية، والحصول على المعلومات المتاحة عن أسباب الوفاة. لأفراد الأسرة حق مساوي وفعال في النفاذ إلى العدالة؛ والحق في التعويض المناسب والفعال والسريع؛ والاعتراف بوضعهم أمام القانون؛<sup>243</sup> والوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات المساءلة.

## الأهداف

268. يجب أن تتخذ التحقيقات، كحد أدنى، جميع الخطوات المناسبة من أجل:

(أ) تحديد الضحية (الضحايا)؛

<sup>242</sup> اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، التعليق العام رقم 31 ، مرجع سابق

<sup>243</sup> اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، التعليق العام رقم 31 ، مرجع سابق



(ب) استعادة والحفاظ على جميع المواد المبيّنة والمسببة في الوفاة، وهوية مرتكب الجريمة (مرتكبها)، والظروف المحيطة بالوفاة؛<sup>244</sup>

(ج) تحديد الشهود المحتملين والحصول على أدلتهم فيما يتعلق بالموت والظروف المحيطة بالموت؛

(د) تحديد سبب الوفاة وطريقتها ومكانها ووقتها وكل الظروف المحيطة بها. عند تحديد طريقة الوفاة، يجب أن يميز التحقيق بين الوفاة الطبيعية والموت العرضي والانتحار والقتل<sup>245</sup>، و

(هـ) تحديد من شارك في الوفاة ومسؤوليته الفردية عن الوفاة.

يمكن أن يمتد هذا عبر سياقات متعددة، بما في ذلك كل من ظروف الموت الفردية واتجاهات أوسع.

269. ينبغي للدول أيضًا أن تتخذ التدابير المناسبة في تحقيقاتها لإثبات الحقيقة المتعلقة بالأحداث التي أدت إلى الحرمان من الحياة؛ بما في ذلك الأسباب والأسس القانونية لاستهداف بعض الأفراد والإجراءات التي تستخدمها قوات الدولة قبل وأثناء وبعد الوقت الذي حدث فيه فعل الحرمان من الحياة، وتحديد هوية جثث الأفراد الذين فقدوا حياتهم.<sup>246</sup> يمتد الحق في معرفة الحقيقة<sup>247</sup> إلى المجتمع ككل، أخذاً في الاعتبار المصلحة العامة في منع انتهاكات الحق في الحياة والمساءلة عنها.

### المصادر الدولية

270. في عام 1989، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المبادئ الموقرة بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة<sup>248</sup> ("مبادئ الأمم

<sup>244</sup> مادة (6) 24. يلزم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الدول الأطراف باعتماد تدابير مناسبة (على سبيل المثال، إصدار شهادات غياب بسبب الاختفاء القسري) لتنظيم الوضع القانوني للشخص المختفي وأقاربه/ها في مجالات مثل الرعاية الاجتماعية وقانون الأسرة والملكية حقوق. انظر WGEID، التعليق العام على الحق في الاعتراف كشخص أمام القانون في سياق حالات الاختفاء القسري، التعليق العام رقم 11، 2011، في وثيقة الأمم المتحدة (2012) A / HRC / 19/58 / Rev.1، الفقرة 42.

<sup>245</sup> يجب أن يشمل ذلك سجلات الهاتف أو التقارير، بالإضافة إلى الألة الرقمية الموجودة على الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والكاميرات والأجهزة الإلكترونية الأخرى.

<sup>246</sup> IACHR, *Véliz Franco et al. v. Guatemala*, 2011, §191

<sup>247</sup> مجلس حقوق الإنسان، التعليق العام 36، الفقرة 28

<sup>248</sup> مادة 2، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 24، CPED. انظر أيضًا المبادئ 2-5، مجموعة محدثة من المبادئ لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال العمل لمكافحة الإفلات من العقاب، UN doc. E / CN.4 / 2005/102 / Add.1، و انظر أيضا مستندات الأمم المتحدة 2004/88 E / CN.4 / 2004/88 E / CN.4 / 2006/91.

المتحدة لعام 1989") لتفعيل الالتزام الجوهري للدول بحماية الحياة ومنع عمليات القتل خارج نطاق القضاء. طالبت المبادئ من الدول حظر "جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة" و "ضمان الاعتراف بأي عمليات إعدام من هذا القبيل كجرائم بموجب قوانينها الجنائية ويعاقب عليها بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار خطورة هذه الجرائم".

271. اعتمدت الأمم المتحدة دليل المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة<sup>249</sup> ("دليل الأمم المتحدة 1991") لاستكمال مبادئ عام 1989. في عام 2016، نشرت الأمم المتحدة بروتوكول مينيسوتا بشأن التحقيق في الوفاة غير القانونية المحتملة، لتأكيد وتوسيع المبادئ الواردة في دليل الأمم المتحدة لعام 1991.

## 2. الحصانة والولاية القضائية والوصول إلى مسرح الجريمة

272. تتطلب المعايير الدولية وأفضل الممارسات والتفكير المنطقي أن يتم تأمين مسرح الجريمة في أقرب فرصة ممكنة ولا يجوز دخول الموظفين غير المصرح لهم بالدخول. يُعرّف "مسرح الجريمة" بأنه "أي مكان مادي يمكن للمحققين فيه تحديد موقع الأدلة المادية وتسجيلها واستعادتها. يستخدم مصطلح "مسرح الجريمة" دون الإخلال بتحديد ما إذا كانت الجريمة قد حدثت بالفعل".<sup>250</sup> قد يكون موقع الجريمة مكاناً يتم فيه العثور على جثة شخص أو بقايا هيكلية، وكذلك أي مبنى أو سيارة أو مكان ذي صلة بالبيئة، بما في ذلك العناصر الفردية داخل تلك البيئة مثل الملابس والسلاح والأمتعة الشخصية.

273. في حالة مقتل السيد خاشقجي، تشمل مسارح الجريمة القنصلية السعودية، ومقر الإقامة التابع للقنصلية العامة السعودية، والسيارات القنصلية، وغرف الفنادق المخصصة لأعضاء فريق الـ 15 شخصاً، وكذلك محل إقامة السيد خاشقجي، والمواقع المختلفة التي زارها أعضاء الفريق السعودي حتى مغادرتهم، وطائراتهم الخاصة التي كانت تأتي إلى تركيا وتغادرها.

274. تشير إمكانية الوصول إلى العديد من مسارح الجريمة هذه تحديات قانونية لأنها قد تكون محمية بموجب اتفاقية VCCR. يقع على عاتق تركيا التزام إيجابي بإجراء تحقيق فعال وعاجل في عملية القتل، لكنها أيضاً ملزمة باحترام حرمة القنصلية والالتزام عموماً بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية VCCR.<sup>251</sup>

U.N. Doc. E/RES/1989/65 (May 24, 1989) <sup>249</sup>

U.N. Doc. E/RES/1989/65 (May 24, 1989) <sup>250</sup>

U.N. Doc. E/ST/CSDHA/12 (1991) <sup>251</sup>

275. تنص المادة 31 (1) من اتفاقية VCCR على حرمة مبنى القنصلية، بينما بموجب المادة 31 (2)، لا يجوز لسلطات الدولة المضيفة أن تدخل هذا الجزء من المبنى القنصلي الذي يستخدم حصرياً لغرض عمل الوظيفة القنصلية إلا بموافقة رئيس المركز القنصلي أو من ينوب عنه أو رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة المرسل، أو في حالة نشوب حريق أو كارثة أخرى تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية فورية.

267. لا توفر اتفاقية VCCR أي امتيازات لإقامة موظف قنصلي أو رئيس مركز قنصلي<sup>252</sup>.

277. فيما يتعلق بحرمة موظفي الدولة المضيفة، تنص المادة 41 (1) من اتفاقية VCCR على ما يلي: "لا يكون الموظفون القنصليون عرضة للاعتقال أو الاحتجاز في انتظار المحاكمة، إلا في حالة ارتكاب جريمة خطيرة ووفقاً لقرار صادر عن السلطات القضائية المعنية." وتنص المادة 41 (2) على عقاب موظف قنصلي بالسجن في حالات ارتكاب جريمة خطيرة.

278. تنص المادة 31 (4) من اتفاقية VCCR على تحصين وسائل نقل المركز القنصلي من المصادرة لأغراض الدفاع الوطني أو المنفعة العامة، لكنها لا تحمي السيارة القنصلية أو المركبة القنصلية من التفتيش.

279. تنص المادة 55 (1) من اتفاقية VCCR على أنه "من واجب جميع الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الامتيازات والحصانات احترام قوانين وأنظمة الدولة المستقبلية." وبهذا فإن "أي انتهاك لواجب احترام القانون المحلي لا يلغي امتياز وحصانات القنصليين أو الدبلوماسيين، باستثناء ما هو منصوص عليه في الاتفاقيات. وبالمثل، تنص المادة 55 (2) من اتفاقية VCCR ... على أن القنصلية والدبلوماسية لا يجوز استخدامها بأي طريقة تتعارض مع ممارسة المهام القنصلية أو الدبلوماسية (التي لا تشمل بالتأكيد عمليات القتل)".<sup>253</sup>

### 3. تطبيق السعودية لواجبها في التحقيق

280. في مقابلة مع صحفي بلومبرج بتاريخ 5 أكتوبر، "رحب" ولي عهد المملكة العربية السعودية بقيام الحكومة التركية بتفتيش المباني السعودية. "المباني هي أرض ذات سيادة، لكننا سنسمح لهم بالدخول والبحث والقيام بكل ما يريدون القيام به. إذا طلبوا ذلك، بالطبع، سوف نسمح لهم بذلك. في نفس اليوم، مُنح المدعي العام التركي أمر تفتيش. على الرغم من "ترحيب" ولي العهد، فإن المفاوضات الرامية إلى إجراء تحقيق مشترك

<sup>252</sup> برونوكول مينيسوتا بشأن التحقيق في الوفاة غير القانونية المحتملة، 2016، الفقرة 58-59.

<https://www.ohchr.org/Documents/Publications/MinnesotaProtocol.pdf>

<sup>253</sup> سعى التحقيق إلى الاستفسار عما إذا كانت المملكة العربية السعودية قد أبرمت عقداً محدداً لتمديد حرمة القنصلية إلى مقر الإقامة. وأكد المسؤولون الأتراك أنه لا توجد مثل هذه الاتفاقيات، وبالتالي، فإن VCCR هي المرجع الرئيسي والوحيد لتقييم التزامات تركيا والمملكة العربية السعودية

في مسرح الجريمة كانت مطولة وشابها قلة الثقة. أشار المسؤولون الأتراك أنه في التاريخ المقارب لـ 11 أكتوبر، تمت دعوتهم: "أخبرنا السعوديون أنهم سيفتحون أبواب القنصلية، ويطوفون بنا المكان، ويقدمون لنا القهوة." رفض المسؤولون الأتراك الدعوة بدعوى أنه سيدخلون القنصلية فقط بصحبة البوليس وفريق الطب الشرعي، وهو طلب معقول بالنظر إلى أن الهدف من الزيارة هو التحقيق في جريمة قتل.

281. ليس هناك شك في أن السلطات السعودية غير ملزمة قانوناً بمنح حق الدخول إلى مقر القنصلية وذلك بموجب شروط اتفاقية VCCR. في الواقع، لا يبدو أن هناك سابقة قامت فيها الدولة الزائرة أو قنصليتها بمنح حق الدخول لمبناها القنصلي لسلطات الدول المستضيفة لغرض التحقيق. إن مقتل السيد خاشقجي، في مقر القنصلية، على أيدي مسؤولين رسميين، أمر غير عادي بالمرة، ولا يتوقع المرء بالضرورة وجود سوابق له.

282. إن قيام المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف بمنح حق الدخول إلى المحققين الأتراك، لغرض التحقيق، هو خطوة إيجابية وسابقة يجب الترحيب بها. من وجهة نظر دبلوماسية، سيكون من المعقول أن نتوقع أن تمنح المملكة العربية السعودية، التي كانت مخطئة، إمكانية الدخول إلى القنصلية في أقرب وقت ممكن، وذلك بالنظر إلى طبيعة الحادث، واحتمال التصعيد السريع (وهو الأمر الذي حدث بالفعل).

283. ومع ذلك، فمن المؤسف أن المفاوضات بين تركيا والمملكة العربية السعودية بشأن التحقيق المشترك في مسرح الجريمة جرت على مدى أكثر من أسبوعين، والتي شارك فيها حوالي 17 مسؤولاً سعودياً حاضرين في المبنى، يشاركون في أنشطة ربما أدت إلى تنظيف مسرح الجريمة.

284. المملكة العربية السعودية ملزمة دولياً بالتعاون مع السلطات التركية في التحقيق في مقتل السيد خاشقجي، حيث يلزم هذا التعاون ضرورة إتاحة الفرصة للسلطات التركية بالدخول إلى القنصلية بطريقة سريعة وفعالة وبحسن نية.

285. لا تعني الحصانة القنصلية أن تصبح وسيلة أو أداة أو عاملاً للإفلات من العقاب. لم يكن القصد من ضمانات الحصانة أبداً هو تسهيل ارتكاب جريمة وتبرئة مرتكبيها من مسؤوليتهم الجنائية أو إخفاء انتهاك الحق في الحياة.

268. يحق للمملكة العربية السعودية حماية المباني القنصلية، بما في ذلك وثائقها السرية الموجودة في الموقع، ضد التدخل التركي. وقد كان من الممكن تحقيق ذلك من خلال المفاوضات وعن طريق حماية المعلومات والمستندات السرية المتعلقة بالوظائف القنصلية. كان يجب أن يتم إجراء كهذا في غضون فترة زمنية معقولة بالنظر إلى جدية المسألة التي يتم التحقيق بشأنها. "حماية" الوثائق السرية لا ينبغي أن تتضمن أي مواد تتعلق

بتنفيذ جريمة قتل. على سبيل المثال، لا يتوقع المرء أن تتطلب هذه الحماية تنظيفاً دقيقاً للقنصلية باستعمال أساليب الطب الشرعي.

287. حضر إلى تركيا، كجزء من الرد السعودي الرسمي على الاختفاء والقتل، 17 مسؤولاً سعودياً، يعتقد أنهم يعملون كلهم في المباحث (بعد ذلك فرق ما بعد الإعدام). الفريق الأول، المكون من 10 أشخاص، كان حاضراً في القنصلية في الساعة 2:45 مساءً بتاريخ 6 أكتوبر. وصل وفد ثان في 10 أكتوبر. تبعهم في 11 أكتوبر وفد مكون من شخصين، من بينهم خبير في علم السموم، وبعدها ببضع ساعات وفد آخر مكون من 3 أشخاص.

288. تشير السجلات التركية الرسمية إلى أن فرق ما بعد الإعدام كانت موجودة في القنصلية ومقر الإقامة حتى تاريخ 15 أكتوبر، وكانت تعمل غالباً حتى وقت متأخر من الليل. ومع ذلك، لا يبدو أنهم أو المدعي العام السعودي قد تشاركوا مع نظرائهم الأتراك الأدلة التي قد يكونوا جمعوها خلال هذه الفترة. أعلنت النيابة العامة السعودية عن عدد قليل من النتائج التي توصلت إليها في 15 نوفمبر<sup>254</sup>، لكن هذا الاعلان لم يتضمن الكثير من التفاصيل، حيث اقتصر على بعض الادعاءات العامة.

289. يحتوى الدليل على التنظيف على شقين. أولاً، يمكن استنباط نتيجة منطقية ومعقولة من حقيقة أن المحققين الأتراك وجدوا تفاعلاً محدوداً عند إجراء اختبارات Luminol وغيرها من الاختبارات، على الرغم من أن تقطيع جسد السيد خاشقجي قد حدث في المبنى، لدرجة أن تركيا أو السعودية لم تطعنا أو ترفضاً إدعاءات التقطيع. غياب التفاعل للدماء أو سوائل الجسم الأخرى تشير إلى أحد احتمالين أو كلاهما: الأول أن العديد من الاحتياطات قد اتخذت وقت ارتكاب الجريمة، للحماية من فقدان الدم والسوائل الأخرى في الغرفة، وبالتالي دعم فرضية التخطيط والتعمد لجريمة القتل.

290. الاحتمال الثاني هو أن يكون قد تم تنظيف مسرح الجريمة بطريقة شاملة و"احترافية" بعد القتل مباشرة. أبلغ المحققون الأتراك المقررة الخاصة أنهم وجدوا أدلة على حدوث تغييرات في قطع السجاد في غرفة الإحاطة بالقنصلية. هناك أيضاً أدلة على تعيين عمال نظافة محليين، جاءوا إلى الموقع في 15 أكتوبر، الساعة

254 انظر اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية (VCCR) ، في 360-361

7:30 صباحاً، لغرض التنظيف. في 5 أكتوبر، تم إرسال إحدى سيارات القنصلية، التي قد تكون استخدمت لنقل جثمان السيد خاشقجي، لغسلها<sup>255</sup>.

291. بتاريخ 15 أكتوبر، في الساعة 20:18، تم السماح للمحققين الأتراك أخيراً بالدخول إلى القنصلية، حيث قام المسؤولون السعوديون بملازمتهم كظلمهم. أوضح المسؤولون الأتراك أن السبب الوحيد للسماح لهم أخيراً بالدخول كان بسبب الحاحهم في الطلب: *لقد اضطررنا إلى الضغط عليهم للسماح لنا بالدخول؛ ومن جانبنا قمنا بكتمان غضبنا كثيراً*.

292. لم يكن مجال وظروف التحقيق في مسرح الجريمة في القنصلية مواتية للعمل المهني والشامل. إن حقيقة أن السعوديين كانوا ملازمين للفرق التركية كظلمهم في كل مرحلة أمر مفهوم ولا يمكن لومهم عليه. فكرة تجميع قطعتين من كل دليل يتم الحصول عليه من الموقع، واحدة لكل فريق من فريقَي التحقيق الوطن، لم تكن محل خلاف.

293. الأمر الأكثر أهمية هو أن التحقيق في مسرح الجريمة كان لوقت محدود جداً، وأن المحققين الأتراك كانوا يسابقون الزمن لأداء عملهم، وأن التحقيقات العلمية والتشريحية اقتصرَت على "المسح". منح السعوديون المحققين الأتراك ما يزيد قليلاً عن ست ساعات في القنصلية وحوالي 13 ساعة في مقر الإقامة، حيث كان عليهم أيضاً تفنيش الأسطول القنصلي بأكمله. لا يمكن تفسير محدودية الوقت المفروضة من السعوديين على المحققين الأتراك بالرغبة في حماية القنصلية والعمل القنصلي، بل الواضح أنها كانت بهدف تصعيب الأمر على هؤلاء المحققين. بالإضافة إلى الدليل الخاص بالنظافة الشاملة والاحترافية والتشريحية لموقع الجريمة، فقد منعوا التحقيق التركي الفعال والشامل لحد قد يصل إلى العرقلة.

294. يصعب تقييم جودة التحقيق السعودي على مدى الأيام العشرة نظراً لغياب الشفافية في العملية، مما يشكل انتهاكاً للمعايير الدولية. ومع ذلك، فعدد من القضايا قد تثار.

295. أولاً، إن عدد ونطاق التفسيرات الرسمية، بما في ذلك الصادرة من قبل ممثلي الدولة، أولاً بالاختفاء، ولاحقاً بقتل السيد خاشقجي، وعلى مدى فترة زمنية قصيرة، يثير المخاوف بشأن استقلالية ونزاهة التحقيق. في الأول، قيل إن السيد خاشقجي كان قد خرج من القنصلية في غضون ساعة من وصوله، وثانياً قيل أنه تعرض

<sup>255</sup> م. ميلانوفيتش، "مقتل جمال خاشقجي: الحصانات وحرمة الإنسان وحقه في الحياة"، ص 12، 2019، [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3360647](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3360647).

للكم خلال مقابلته في القنصلية وفقد حياته كنتيجة لذلك، ثالثاً القول بأنه كان ضحية لقتل متعمد من قبل المسؤولين المارقين.

296. ثانياً، يجب أن يكون التركيز الواضح لأي تحقيق في جريمة قتل هو جثة الضحية. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكشف السلطات السعودية عن مكان وجودها، على الرغم من محاكمتها لـ 11 من الجناة. أعلنت النيابة العامة السعودية علناً أنها تعرفت على شخص قام بتسليم جثة السيد خاشقجي إلى متعاون محلي،<sup>256</sup> وهي نظرية شكك فيها المحققون الأتراك. استمرار اختفاء جثمان السيد خاشقجي هو انتهاك مستمر للقانون الدولي بموجب المادة 17 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وكما تشير المجموعة العاملة بشأن حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي إلى "يبدأ الفعل في وقت الاختطاف ويمتد طوال فترة زمنية لم تكتمل فيها الجريمة، أي حتى تعترف الدولة بالاحتجاز أو تنشر المعلومات المتعلقة بمصير الفرد أو مكان وجوده"<sup>257</sup>. علاوة على ذلك، قررت لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب أن الاختفاء القسري يشكل عملاً تعذيباً بالمعنى المقصود في المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب. إن الشدة التي تلحق بالعائلة والأحباء بسبب عدم معرفة ما حدث معترف بها بموجب القانون الدولي كشكل من أشكال التعذيب.<sup>258</sup> أكدت الحكومة أنها لا تعرف مكان جثة السيد خاشقجي، ومع ذلك ينبغي عليها أن تكشف عن جميع جهودها المبذولة لتحديد مكانه، بما في ذلك تفاصيل مقابلات الشهود التي أجرتها.

297. ثالثاً، في حين أن المملكة العربية السعودية قد توجي بأنها تعاونت، لأنها أنشأت فريق تحقيق مشترك، وسمحت للأتراك بالتحقيق في مقر الإقامة، بل أنهم أرسلوا المدعي العام إلى اسطنبول، إلا أن المحققين السعوديين والمدعي العام لم يتشاركوا النتائج مع الفريق التركي، بما في ذلك الأدلة الجنائية والعلمية التي تم جمعها خلال الأيام العشرة التي حضروها في القنصلية ومقر الإقامة، وشهادات الشهود، الذين اتهم بعضهم في وقت لاحق بقتل السيد خاشقجي.

298. عند مراجعة الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في أعقاب مقتل السيد خاشقجي، واستناداً على الأدلة المتاحة، يمكن للمقرر الخاص أن تستنتج فقط أن المملكة العربية السعودية انتهكت التزامها الإجرائي بالتحقيق في وفاة السيد خاشقجي، على عدة محاور، مثل الفعالية والشفافية والتعاون الدولي.

<sup>256</sup> <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1841715>

<sup>257</sup> تعتقد المخابرات التركية أنه قبل 15 أكتوبر، تم إجراء ما يصل إلى أربع محاولات لإزالة الأدلة الجنائية من القنصلية. وشمل ذلك إعادة طلاء أجزاء من القنصلية وربما إعادة السجاد في الغرفة. ولم تستطع المقرر الخاص إثبات هذا الادعاء.

<sup>258</sup> <https://www.middleeasteye.net/news/mohammed-bin-salmans-aide-briefed-khashoggi-murder-team-saudi-prosecutor>

#### 4. تطبيق تركيا لواجبها في التحقيق

299. تم التحقيق التركي ليس فقط في ظل سيطرة المملكة العربية السعودية على مسرح الجريمة، ولكن أيضًا في ظل الحكومة التركية، ولا سيما الرئيس التركي أردوغان، الذي سيطرت تصريحاته العلنية عن القتل على الأخبار الدولية لمدة ثلاثة أشهر. لا يوجد شك في أن المستوى العالي من الاهتمام والرقابة من قبل أعلى السلطات السياسية في البلاد كان ليؤثر على سير التحقيق نفسه واستقلاله، على الرغم من صعوبة التأكد من طبيعة ومدى هذا التأثير.

#### 300. التحقيق التركي

(أ) راجع آلاف الساعات من تسجيلات الكاميرات لتجميع حركات مختلف أعضاء الفرق السعودية الموفدين إلى القنصلية وتحققت من الطرق التي سلكوها، وغرف الفنادق التي شغلوها.. الخ. ويزعم انه تم عرض حوالي 3500 ساعة من اللقطات لتحديد هوية ومكان وجود الفرق السعودية المشاركة في العملية.

(ب) حدد الشهود المحتملين، بمن فيهم موظفي القنصلية، والحصول على أدلتهم فيما يتعلق بمقتل السيد خاشقجي والظروف المحيطة بعملية القتل.

(ج) جمع الأدلة في مختلف مسارح الجريمة التي مُنحوا حق الوصول إليها وقام رجال الطب الشرعي والعلمي بتحليل الأدلة.

(د) أصدر 21 طلب تسليم.

(هـ) طلب من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنترپول) إصدار 20 إخطارًا تنبيه من فئة الأحمر، بما في ذلك 18 إشعارًا في 16 نوفمبر و 2 آخر في 21 ديسمبر.

301. لم تستطع المقررة الخاصة أن تتأكد على وجه اليقين من الموعد والوقت المحددين لإبلاغ المدعي العام السعودي بالاستنتاجات التركية بشأن سبب وطريقة ومكان الوفاة.

302. كان التحقيق التركي محدودًا بثلاث طرق مختلفة. أولاً: كان وصولهم إلى مسرح الجريمة الرئيسي، وخاصة القنصلية، غير كافٍ على الإطلاق. ثانيًا: لم يفحص المحققون الأتراك مقر القنصل، على الرغم من



أنهم كان بإمكانهم فعل ذلك بموجب شروط اتفاقية (VCCR). ثالثاً: لم يقابلوا القنصل نفسه والاعضاء السعوديين الآخرين الذين غادروا تركيا في 6 أكتوبر أو بعدها.

### الوصول الى مسرح الجريمة

303. كما أوضحنا، لم تمنح السلطات السعودية وقتاً أو تمكناً كافياً للمحققين الاتراك للقيام بفحص وتدقيق مهني وفعال لمسرح الجريمة. تعد حماية مسرح الجريمة والفحص الدقيق أمراً أساسياً لكل تحقيق جنائي في جميع أنحاء العالم، خاصةً عندما يتعلق الأمر بأخطر الجرائم. كل دقيقة تمر بين ارتكاب جريمة وفحص مسرح الجريمة تقلل فرص اكتشاف أدلة هامة. كل دقيقة تمر دون حماية سلامة مسرح الجريمة تجعل جمع الأدلة أكثر إشكالية مع ما يترتب على ذلك من تبعات سلبية. قُتل السيد خاشقجي في الثاني من أكتوبر. ومع ذلك، فإن المحققين الأتراك، برفقة محققين سعوديين، لم يتمكنوا من الوصول إلى القنصلية إلا في 15 أكتوبر وإلى مقر القنصل في 17 أكتوبر.

304. على الرغم من هذه الجهود، والوقت الكافي، فإن محققي مسرح الجريمة المهرة والمجهزين تجهيزاً جيداً يُتوقع منهم العثور على "أدلة تتبع" على ارتكاب جريمة قتل مثل قتل السيد خاشقجي. ومع ذلك، فإن مباني بحجم القنصلية ومقر الإقامة قد تستلزم عدة أيام لفحصها بدقة، لا سيما إذا كانت "عمليات التنظيف" قد حدثت. أدت محدودية الوصول الذي فرضته سلطات المملكة العربية السعودية على التحقيق الجنائي إلى الحد بشكل كبير من قدرته على تقديم أدلة دامغة.

305. منع المسؤولون السعوديون المحققون الاتراك من تجفيف بئر، في مقر القنصل (غير المحمي باتفاقية VCCR)، على الرغم من صعوبة فهم كيف من الممكن ان يؤثر هذا على قدرة السعودية على اداء عملها القنصلي. تم اخبارهم ان تسجيلات الدوائر التلفزيونية المغلقة للقنصلية ومقر الإقامة كانت معطلة.

### هل يمكن أن يشكل التحقيق في مقتل السيد خاشقجي استثناءً لحرمة القنصلية؟

306. كان من الممكن أن تفكر تركيا في دخول المبنى على أساس أن اختفاء السيد خاشقجي أولاً، الذي تأكد فيما بعد أنه قتل، يشكل "كارثة" بموجب المادة 31 (2)، مبرراً لدخولها إلى القنصلية.

307. خلص الاكاديمي في حقوق الانسان ماركو ميلانوفيتش في تحليله لواجب تركيا في حماية حياة السيد خاشقجي، إلى أن "دخول السلطات التركية إلى القنصلية خلال الهجوم على خاشقجي لن ينتهك المادة 31

من اتفاقية (VCCR)، إما بسبب الموافقة المفترضة استثناء في المادة 31 (2) أو بسبب استثناء ضمني للدخول دون موافقة تبرره الحاجة الملحة لحماية حياة الإنسان<sup>259</sup>. يعتمد ميلانوفيتش في حججه على مراجعة دقيقة للمعرفة وعلم القانون في اتفاقية (VCCR)، بما في ذلك التفسيرات المختلفة المقدمة من بند "النار والكوارث".

308. كما يشير أنه حتى لو كانت تركيا قد انتهكت حرمة القنصلية بموجب اتفاقية (VCCR) فإن "هذا الفعل غير المشروع كان سيستبعده المصيبة الحاصلة"، بموجب القاعدة المدونة في المادة 24 (1) من المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة: يُستبعد عدم مشروعية فعل من أفعال دولة لا تتفق مع الالتزام الدولي لتلك الدولة إذا لم يكن لصاحب الفعل المعني طريقة أخرى معقولة، في حالة الشدة، لإنقاذ حياة صاحب البلاغ أو حياة الآخرين الأشخاص المكلفون برعاية صاحب البلاغ.

309. يركز ميلانوفيتش على مدى التزام تركيا بحماية حياة السيد خاشقجي وليس على واجب التحقيق. فتركيا التي تعاملت مع الحادث في الأيام الأولى من مقتل السيد خاشقجي، باعتباره حادثة اختفاء<sup>260</sup>، حتى خلصت تمامًا يوم 4 أكتوبر وبصورة رسمية إلى أن السيد خاشقجي قد مات، يمكن الجدل بأنها كان من الممكن أن تدخل المبنى بغرض التحقيق في اختفاء قسري، وبالتالي بغرض حماية حياة السيد خاشقجي، لأنه لم يكن هناك طريقة معقولة أخرى لإنقاذ حياته أو على الأقل حمايته من الاختطاف.

310. ومع ذلك، لا يمكن الاعتداد بهذا الجدل خلال الفترة التالية لعلمها الرسمي بقتل السيد خاشقجي؛ وذلك بعد أن علمت الاستخبارات التركية بدرجة عالية من اليقين أنهم كانوا يتعاملون مع جريمة قتل.

311. في هذه الفترة الزمنية، أي حوالي 4 أكتوبر، يكون السؤال هو ما إذا كان واجب تركيا في التحقيق في جريمة القتل له الأسبقية على التزامها باتفاقية (VCCR). بمعنى آخر، هل المادة 6 من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية لها أسبقية على المادة 31 من اتفاقية (VCCR).

312. في غياب تسلسل هرمي واضح للمعايير والهيئات الدولية التي توجه بتحليل التضارب بين اتفاقية فيينا للعلاقات الدولية والالتزام بإجراء تحقيق فعال وعاجل في الإعدام المزعوم خارج نطاق القضاء، هناك طريقة

<sup>259</sup> السيد ميلانوفيتش، "مقتل جمال خاشقجي: الحصانات وحرمة الإنسان وحقه في الحياة" في 36، 2019

[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3360647](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3360647)

<sup>260</sup> لقاء، كبير المحققين، تركيا، يناير 2019

ممكنة لمعالجة التضارب بين اتفاقية فيينا للعلاقات الدولية والمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية وهي تطبيق اختبار الثلاثة أجزاء الذي يُستخدم للحكم على تضارب المصالح.

313. نظراً لأن كلاهما مستمد من القانون الدولي والتركيب، فإن تحليل النزاع يعتمد على تقدير ما إذا كان استثناء حرمة القنصلية يمثل استجابة ضرورية ومتناسبة مع واجب التحقيق.

314. لا توجد أسباب تشير إلى أن الدخول باستخدام القوة إلى القنصلية كان ضرورياً أو متناسباً مع المصلحة موضع الاهتمام، أي تنفيذ واجب التحقيق. في التفسير، قد يكون هناك عاملان يؤخذان في الاعتبار:

(أ) أولاً، كان يمكن لتركيا، وقد قامت بالفعل، أن تتفاوض دبلوماسياً مع المملكة العربية السعودية للحصول على إذن قانوني بدخول القنصلية.

(ب) ثانياً، لدى تركيا الامكانية للتحقيق في عدد من المواقع الأخرى للجريمة، من ضمنها مقر القنصل وسيارات القنصلية، وقد يكون هذا التقييم لمواقع أخرى أقل أهمية، وغير مرضي من وجهة نظر التحقيق. لكن يجب موازنة هذا مع مركزية وأهمية اتفاقية (VCCR)، للعلاقات الدولية والحكم.

315. لذلك كان لتركيا وضع يتيح لها الاستفادة من قيام المملكة العربية السعودية بتطبيق لواجبها في القيام بتحقيق سريع وفعال، بما في ذلك مسرح الجريمة الذي كان لها عليه سلطة قضائية. وبالتالي كانت المسؤولية على المملكة العربية السعودية التي كان عليها، ليس فقط الموافقة على دخول تركيا بشكل قانوني إلى المباني لغرض التحقيق في مسرح الجريمة، ولكن دعوة تركيا لفعل ذلك على الفور، وبشكل فعال، بعد الاختفاء أو القتل المبلغ عنه.

316. الأهم من ذلك، كانت المسؤولية على المملكة العربية السعودية للمحافظة على مسرح الجريمة للتحقيق التركيبي في المستقبل أو على الأقل مشاركة كل الأدلة التي تم جمعها.

317. وعلى العموم، فإن استثناء لحرمة مباني القنصلية السعودية لم يكن ضرورياً أو متناسباً مع المصالح (والالتزامات) التركية الراهنة، وإجراء تحقيق في الوفاة غير القانونية، كان يمكن أو كان ينبغي تحقيقه من خلال وسائل أخرى.

### الوصول إلى مقر مباني القنصلية

318. تنص اتفاقية (VCCR) على أنه لا يمكن الدخول إلى المباني القنصلية أو تفتيشها دون إذن، ولكن يمكن أن يحدث هذا لمقر الإقامة الخاص بالقنصل.<sup>261</sup> "لا يوجد حصانة لمقر إقامة القنصل أو المباني".<sup>262</sup> وبعبارة أخرى، لم تطلب تركيا موافقة السعودية على تفتيش مقر القنصل، أو قبول أي قيود على كيفية إجراء البحث وإلى أي مدى. ومع ذلك، فشلت تركيا في التحقيق في مقر الإقامة بمجرد أن رأت أنه مرتبط بقتل واختفاء السيد خاشقجي. وسعت إلى الوصول من خلال الاذن السعودي، الذي مُنح في 17 أكتوبر ولمدة محدودة من الوقت. ومما يلفت النظر أن السلطات السعودية منعت المحققين الأتراك من تفريغ بئر في مباني المقر حيث كان من الممكن أن يكون تم اخفاء جثة السيد خاشقجي فيه.<sup>263</sup> والقراءة الدقيقة لاتفاقية (VCCR) تسمح لتركيا بإجراء تحقيقها الخاص بمسرح الجريمة في مقر الإقامة.

319. لم يكن ذلك يعتبر جزئياً انعكاساً للقلق الذي ذكر كثيراً عن تجنب تصعيد الأزمة، بل يعتبر انعكاساً جزئياً للممارسة القوية للدول بعدم السماح بدخول مقر القنصلية دون إذن. بالنظر إلى تعقيد العلاقات الدولية والقيود السياسية، قد يكون من المفهوم أن تركيا قررت عدم المضي قدماً. وينطبق الشيء نفسه على الإجراءات الآخرين الذين كان يمكن للمحققين الأتراك القيام به، وهما مقابلة القنصل والبحث عن أسطول سيارات القنصل السعودي.

### التحقيق مع شخصيات سعودية ذات مصلحة

320. لم تقم السلطات التركية أيضاً بإيقاف شخصيات ذات علاقة من مغادرة تركيا بالرغم من أن عدداً منهم غادر بعدما خلصت السلطات التركية أولاً إلى أن سلسلة من الحوادث حدثت في القنصلية، لتستنتج لاحقاً قتل السيد خاشقجي. وهذا يشمل القنصل السعودي، الذي غادر تركيا في 16 من أكتوبر. كان القنصل العتبيي يتمتع بامتيازات وحصانات، بسبب كونه رئيس القنصلية في إسطنبول. لكن هذه الحصانات ليست مطلقة.<sup>264</sup> فالمادة 1(41) من اتفاقية (VCCR) تسمح باعتقال واحتجاز موظف قنصلي في حالة ارتكاب "جريمة خطيرة"،

<sup>261</sup> مشروع المواد للجنة القانون الدولي عن العلاقات القنصلية، مع التعليقات، فقرة 9 (مشيرا إلى أن عددا قليلا جدا من الاتفاقيات الثنائية والأنظمة البلدية اعترفت بحرمة الإقامة القنصلية)

<sup>262</sup> فواكيس و دينزا، فقرة 8.39

<sup>263</sup> مقابلة، إسطنبول، كبير المحققين

<sup>264</sup> لي و كويجلي ، 435-436

بينما تسمح المادة 44 الدولة المضيفة بارغام الموظف القنصلي على إعطاء أدلة في أمور لا تتعلق بممارسة وظائفهم، والقتل ليس من وظائفهم بطبيعة الحال.<sup>265</sup>

321. "لم يكن هناك، باختصار، شيء في القانون القنصلي يمنع تركيا من اعتقال العتيبي أو على الأقل استجوابه كشاهد ومنعه من مغادرة البلد، وذلك كما يستلزم القيام بأي تحقيق مقنع وفعال. فهو ببساطة لم يكن دبلوماسياً، والحصانات التي تمتع بها كانت من النوع الأقل وتخضع لهذا"<sup>266</sup>

### البحث عن سيارات القنصلية

322. في 10 أكتوبر، وبعد ثمانية أيام من القتل، أصدر مكتب المدعي العام أول مذكرة بحث شاملة لمدة ثلاثة أيام لـ 15 سيارة التابعة للقنصلية. ويبدو أنه لم يتم التصرف بناء على مذكرة البحث، ربما بسبب اعتقاد فريق التحقيق، بضرورة الحصول على الموافقة من سلطات المملكة العربية السعودية. في الواقع، أشارت التقارير الصحافية في ذلك الوقت أنه لا يمكن للسلطات التركية تفتيش أسطول سيارات القنصلية بسبب حصانة القنصلية<sup>267</sup>. إلا أنه، وعلى العكس من سيارة الدبلوماسي، فإن سيارة القنصل لا تتمتع بأي حصانة أو مناعة: حصنت المادة 31(4) من اتفاقية (VCCR) وسائل التنقل لمنصب القنصل فقط لغرض الدفاع الوطني أو المنفعة العامة، ولا تحميها من التفتيش.<sup>268</sup>

### الاستخبارات والإشراف السياسي والواقعية السياسية

323. ترى المقررة الخاصة أن هناك ثلاثة عوامل قد تعقد فعالية التحقيق التركي، والتي تشمل اهتمام وتدخل أعلى المستويات في الحكومة التركية في التحقيق في إعدام السيد خاشقجي، والدور البارز لأجهزة الاستخبارات، والتقارير العامة المتواترة وتسريبات أي تفاصيل جديدة، والتي غالباً ما تكون مروعة أو تؤثر على العواطف. لعبت وسائل الإعلام الدولية دوراً رئيسياً، لحصولها على التسريبات المختلفة قبل وسائل الإعلام

<sup>265</sup> المرجع نفسه ، 487-488

<sup>266</sup> ميلانفويتش ، 2019 ، 44

<sup>267</sup> مثلاً، "جمال خاشقجي: وجدت سيارة القنصلية مهجورة في اسطنبول، كما تقول الشرطة" صحيفة الإندبندنت ، 22 أكتوبر 2018

<https://www.independent.co.uk/news/world/asia/jamal-khashoggi-dead-saudi-arabia-consulate-car-istanbul-turkey-latest-police-investigation-a8596086.html>

<sup>268</sup> ميلانفويتش ، 2019. اقترح أيضاً أن هذا اقتراح متعمد لصانعي اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية؛ الاقتراح الأساسي للجنة القانون الدولي كانت أن تُعطى سيارات القنصلية نفس الحصانة التي تُعطى لمقر القنصلية، استنساخ مع ما يقتضيه الحال نص المادة 22 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. اطلع على لجنة القانون الدولي و مشروع المواد عن العلاقات القنصلية، مع التعليقات ، في 109

المحلية، كما علق على ذلك الكثيرون أثناء التحقيق. وفي الوقت الذي يساهم كل هذا في الإبقاء على مقتل السيد خاشقجي في قلب الاهتمام الدولي، إلا أنه ليس هناك شك في أنهم لم يسهلوا عمل الشرطة والمدعين العامين المسؤولين عن التحقيق في جريمة قتل حساسة وصعبة.

324. ألمح بعض المعلقين أن السلوك العام للرئيس التركي، إلى جانب تسريبات مصادر الاستخبارات، تشير إلى أن تركيا لا تسعى إلى حل دبلوماسي لما أصبح سريعاً أزمة. يختلف تحليل المقررة الخاصة، إذ تعتقد أن "الحل الدبلوماسي" للأزمة كان جزءاً من الأهداف، مهما استتبع هذا الحل. كان الوصول إلى مسرح الجريمة مسألة لا يمكن حلها إلا بالوسائل الدبلوماسية.

325. أصر المسؤولون الأتراك وغيرهم باستمرار على أن الحكومة والمحققين كانوا يسعون إلى "عدم تصعيد" القضية، خوفاً من رد فعل انتقامي من قبل السلطات السعودية، فقد احتلت المخاوف بشأن قدرة السعودية على الانتقام مكانة عالية للغاية على جدول الأعمال في ذلك الوقت، حسب رأي العديد من المسؤولين متوسطي المستوى. كان من شأن هذا أن يؤثر على اتخاذ القرار بعدم دخول مقر القنصلية السعودية إلى حد كبير، أو تفتيش سيارات القنصلية أو احتجاز أشخاص سعوديين والذين لم يكونوا محميين بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية أو الدولية. مراراً وتكراراً، علق المسؤولون على مخاطر التصعيد، وعلى مخاطر قد تواجه مواطنيهم الأتراك، بمن فيهم ممثلي الدولة المتمركزين في المملكة العربية السعودية وعلى ضرورة تجنب وضعهم في خطر.

326. في نهاية المطاف، يثير مقتل السيد خاشقجي أسئلة مهمة فيما يتعلق بالتطبيق القانوني والقيود المرتبطة بضمانات الحصانة الدبلوماسية، ويوضح صعوبات التنفيذ عند انتهاك هذه الضمانات، لا سيما في البيئات السياسية الدولية والإقليمية المعقدة. يوجد هنا دور مهم للمجتمع الدولي، بما فيه هيئات صنع القرار التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء بها، هذا الدور يتطلب المزيد من التدقيق والتفصيل.

327. تأسف المقررة الخاصة لعدم تقدم أي هيئة دولية أو دولة باقتراح "التوسط" بين الطرفين للتفاوض من أجل الوصول الفوري والفعال إلى مسرح الجريمة لتخفيف حدة الأزمة ومعالجة القلق من رد فعل انتقامي وضمان الحماية بالتساوي لاتفاقية (VCCR) والتزامات حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، يبدو أن الدول الأعضاء الأخرى كانت تفكر في مختلف مصالحها الوطنية والإستراتيجية في الوقت الذي لم يكن للأمم المتحدة أي وسائل واضحة للتدخل أو اختارت عدم التدخل. وباستعادة الأحداث، فقد كان تحقيق العدالة والمساءلة لجمال خاشقجي، هو الضحية النهائية لهذه الاعتبارات، والمناورات المتبادلة وغيرها من المناورات.

## الجزء الرابع. مسؤولية الحماية وواجب التحذير

328. كانت هناك تكهنات بأن تركيا والولايات المتحدة ربما كان لديهما معرفة مسبقة بالمصير الذي حل بـ خاشقجي وبالتالي انتهكتا التزامهما بحمايته. وقد رؤي أيضاً أن الولايات المتحدة فشلت بشكل خاص في واجبها نحو تحذير السيد خاشقجي من تهديد وشيك على حياته.

329. وتبرز هذه الادعاءات عدة مسائل تتعلق بطبيعة ومدى التزام الدول بالحماية من الإعدام خارج نطاق القضاء، وعلى وجه العموم، ضد الوفاة غير القانونية، والتي تشمل:

- متى وكيف يمكن الاحتجاج بالالتزام بحماية الأفراد من المخاطر التي تهدد حياتهم؛
- ما إذا كانت الدول ملزمة بالحماية ضد أعمال الدول الأخرى وما هي الآثار المترتبة على ذلك؛
- ما إذا كان مثل هذا الالتزام بالحماية ينطبق على غير المواطنين؛
- ما إذا كان هذا الالتزام يتضمن واجب التحذير؛
- ما إذا كان يمكن الاحتجاج بهذا الالتزام خارج الحدود الإقليمية

سيسعى هذا القسم إلى معالجة هذه الأسئلة ومن ثم النظر في آثارها فيما يتعلق بإعدام السيد خاشقجي.

## 1. المعايير الدولية

330. يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول وجوب احترام حقوق الإنسان وحمايتها وضمانها. بموجب الالتزام بالحماية، على الدول أن تتصرف بالاعتناء الواجبة للحماية ضد أفعال طرف ثالث قد تنتهك حقوق الإنسان للأشخاص، بما في ذلك حقهم في الحياة. قد تتحمل الدولة مسؤولية دولية عن عدم القيام بذلك.

331. كانت مسؤولية الحماية موضوعاً للكثير من الشرح التفصيلي والإسهاب، بما في ذلك ما قامت به "هيئات المعاهدات" و"الإجراءات الخاصة" التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك ما قامت به المحاكم الإقليمية والوطنية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى الأكاديميين والخبراء. سيقصر هذا القسم على عرض القضايا ذات الصلة بحالة السيد خاشقجي.

332. إن المصدر الرئيسي لفهم الالتزام بحماية الحق في الحياة هو "التعليق العام 36 General Comment" للجنة حقوق الإنسان (والذي سيشار إليه فيما بعد بـ GC36)<sup>269</sup>، والذي يلخص الملاحظات

<sup>269</sup> مركز الحقوق السياسية والمدنية / ج/ التعليقات العامة / رقم 36

والاجتهادات الرئيسية للجنة حقوق الإنسان بشأن الحق في الحياة، إلى جانب مصادر أخرى معروفة جيداً بموجب القانون الدولي.

### معيار العناية الواجبة:

333. بموجب GC36، يشمل الالتزام بالحماية تأسيس هيئات ووضع إجراءات مناسبة بموجب القانون لمنع الحرمان من الحياة: الدول الأطراف ملزمة بالقيام بالاجتهاد اللازم نحو اتخاذ تدابير إيجابية معقولة، لا تفرض عليها أعباء غير متناسبة، وذلك للتعامل مع التهديدات المتوقعة للحياة، والتي تراها معقولة.

334. يميل معيار العناية الواجبة، كما هو مطبق في المسؤولية عن منع الوفاة غير القانونية، إلى الاعتماد على تقييم: (أ) مدى معرفة الدولة أو إن كان ينبغي لها أن تعرف؛ (ب) مخاطر أو احتمال حدوث ضرر متوقع<sup>270</sup>؛ و(ج) خطورة الضرر.<sup>271</sup>

335. وقد أوضحت مجموعة من المحاكم في جميع أنحاء العالم مبادئ العناية الواجبة المطبقة للحماية من الوفاة غير القانونية. وبسبب تأثيرها المباشر على التزامات تركيا في مجال حقوق الإنسان، فيجدر هنا تسليط الضوء على قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية عثمان ضد المملكة المتحدة، والتي تضمنت دعاوى ضد الشرطة البريطانية لفشلها في التصرف بشكل مناسب بناءً على معلومات تشير إلى أن مدرساً بمدرسة محلي كان سيقوم بإيذاء أحد طلابه وعائلة الطالب.<sup>272</sup>

336. فسرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حماية الحق في الحياة بأنها تفرض واجباً على السلطات الحكومية "لاتخاذ الخطوات المناسبة لحماية حياة الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية" و"اتخاذ تدابير تنفيذية وقائية لحماية الفرد الذي تكون حياته في خطر بسبب ما قد يقوم به شخص آخر من فعل إجرامي".<sup>273</sup> حيث وُجد ادعاء بأن السلطات قد تخلت عن التزامها الإيجابي بحماية الحق في الحياة في سياق واجبها المذكور أعلاه لمنع وقوع الجرائم المرتكبة ضد الشخص...، يجب تأسيسها بما يرضيها بأن السلطات عرفت أو كان يجب أن تكون قد عرفت وقت وجود الخطر الحقيقي والفوري على حياة فرد أو أفراد محددين بسبب أفعال إجرامية لطرف ثالث، وأنها فشلت في اتخاذ تدابير في نطاق صلاحياتها، وربما كان من المتوقع تجنب هذا الخطر بطريقة

<sup>270</sup> يتضمن الفقه الإقليمي والوطني اختبار "فورية" أو "وشبكة" بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ

<sup>271</sup> عثمان ضد المملكة المتحدة، محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، قضية رقم 87/1997.871/108 (1998) في 32-33

<sup>272</sup> رفعت عائلة عثمان قضية في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بسبب إهمال وصرف النظر عن القضية في المحاكم الإنجليزية

<sup>273</sup> عثمان ضد المملكة المتحدة، محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، قضية رقم: 87/1997.871/108 (1998) في 32-33



معقولة<sup>274</sup> ولكي يتم مقاضاة السلطات الحكومية لفشلها في الامتثال لهذا الواجب، "يكفي أن يُظهر مقدم الطلب أن السلطات لم تفعل كل ما يمكن توقعه منها بشكل معقول لتفادي خطر حقيقي وفوري على الحياة لديها، كان لديها، أو من الممكن أن يكون لديها معرفة به".<sup>275</sup> "هذا سؤال لا يمكن الإجابة عليه إلا في ضوء جميع الظروف المحيطة بحالة بعينها".<sup>276</sup>

337. هذا المبدأ، عندما يتم تطبيقه من قبل المحكمة، قد يترجم إلى ما إذا كانت السلطات فعلت كل مايمكن توقعه منها بشكل معقول لتجنب خطر حقيقي وفوري على الحياة كان لديهم أو يجب أن يكون لديهم معرفة عنه، وهو سؤال لا يمكن الرد عليها إلا في ضوء جميع الظروف المحيطة بحالة معينة.

338. عند تحديد مسألة المعرفة، وخاصة ما إذا كانت السلطات "يجب أن تكون على علم"، فإن السمة المشتركة في الأحكام في جميع أنحاء العالم هي الدرجة التي اعترفت بها سلطات الدولة بالفعل بخطر الإضرار بالضحية و/أو أفراد الأسرة، لكنهم فشلوا في العمل بجدية لحمايتهم.<sup>277</sup> بمعنى آخر، يجب أن تكون السلطات قد أدركت أن "تهديد الحياة موجود بعد اتباع عملية تدرجية منطقية للبحث وإدارة تهديد للحياة من خلال إجراء مزيد من التحريات أو التحقيقات".<sup>278</sup>

أ. تشير السوابق القضائية المتعلقة بتنفيذ مبدأ العناية الواجبة وتفعيل قوات الشرطة إلى النظر في العناصر التالية:

ب. ما إذا كانت هناك تهديدات موثوقة يمكن التحقق منها بشكل موضوعي؛ وهذا يعني أن تدعمها بالرجوع إلى مجموعة من مصادر المعلومات.

ج. ما إذا كان الجناة يعتزمون تنفيذ تهديداتهم، سواء كانوا في وضع يسمح لهم، بما في ذلك القرب المادي والإمكانات، لتنفيذ التهديدات؛

د. ما إذا كان الخطر فورياً، وهذا يعني استمراره وقرب حدوثه؛

<sup>274</sup> عثمان في 33

<sup>275</sup> عثمان في 33

<sup>276</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لاحظت أنه، في القانون البريطاني، لكي يقدم مواطن عادي دعوى إهمال بناءً على انتهاك سلطة حكومية لواجبها، يجب عليه أن تثبت أنها

كانت "في علاقة قريبة من [السلطة]"، وأن الضرر الناجم كان متوقعاً وأنه في الظروف كانت عادلة ومنصفة ومعقولة تحميل السلطة المسؤولية". عثمان في 41

<sup>277</sup> لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، جيسكا لينهان (جوناليزس) ضد الولايات المتحدة، 2011

<sup>278</sup> [https://www.staffordshire.police.uk/media/4673/Threat-to-Life/pdf/Threat\\_to\\_Life.pdf](https://www.staffordshire.police.uk/media/4673/Threat-to-Life/pdf/Threat_to_Life.pdf)

- هـ. ما إذا كانت هوية الضحية تضعه في مواقف محددة من الضعف أو المخاطر؛  
و. ما إذا كانت هناك أنماط من العنف ضد مجموعات من الأفراد بحكم هويتهم.

### تصرفات الدول الأخرى

339. في حين تم الاحتجاج بالمسؤولية عن الحماية إلى حد كبير استجابة للتهديدات الناشئة عن الأشخاص والكيانات (على سبيل المثال في سياق منع العنف المنزلي وقتل النساء)، فقد يتم الاحتجاج بها أيضًا ضد التهديدات من قبل الدول الأخرى والمنظمات الدولية والشركات الأجنبية العاملة داخل إقليم الدولة أو في المناطق الأخرى الخاضعة لولايتها القضائية.<sup>279</sup>

340. يعتبر الإقرار بهذا أمر مهم بشكل خاص بالنظر إلى الأنماط المحددة سابقًا بقيام الدول باتصالات خارج حدودها في سعيها إلى انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، وأيضًا الحق في حرية التعبير أو الخصوصية من خلال المراقبة والتحرش.

341. يُعرّف استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية هنا بأنه استخدام دولة للقوة المميتة ضد فرد أو مجموعة من الأفراد الموجودين على أراضي دولة أخرى. استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية ليس ظاهرة جديدة. فقد تم الاحتجاج بها مرارًا وتكرارًا باسم "الدفاع عن النفس" ومكافحة "الإرهاب" وهو موضوع العديد من التحليلات القانونية التي تتجاوز مايركز عليه هذا التقرير السنوي<sup>280</sup>. قام المقررون الخاصون السابقون بتحليل شامل لاستخدام القوة خارج الحدود الإقليمية بما في ذلك عمليات القتل المستهدفة من خلال الطائرات بدون طيار.<sup>281</sup> لغرض إعداد تقرير حول المسؤولية عن الحماية والتحذير، سيتم تسليط الضوء على الجوانب التالية لاستخدام القوة خارج الحدود الإقليمية.

342. أولاً، من المهم تسليط الضوء والإصرار على أن المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي تحظر التهديد أو استخدام القوة بين الدول، مع مراعاة استثناءات محدودة: الموافقة والدفاع عن النفس. يجوز لدولة ما الموافقة على قيام دولة أخرى استخدام القوة على أراضيها، حيث يسمح ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات للدفاع عن النفس.

<sup>279</sup> التعليقات العامة رقم 36، فقرة 22

<sup>280</sup> للاطلاع على مراجعة متعمقة للفقه القانوني ومواقف الدولة والأدب الأكاديمي، انظر على سبيل المثال: نعم لوبييل، استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية، أوكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2010؛ جان أرنو هيسبروج، حقوق الإنسان والدفاع عن النفس في القانون الدولي، مطبعة جامعة أكسفورد، 2017

<sup>281</sup> الاطلاع على سبيل المثال A/68/382;A/HRC/1424 Add.6

343. خارج هذه الشروط المحددة بدقة، فإن استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية غير قانوني بموجب القانون الدولي الذي يحكم العلاقة بين الدول. كما أنه من غير القانوني بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان قيام دولة من الدول الأعضاء بارتكاب انتهاكات لالتزاماتها على أراضي دولة أخرى، لا تستطيع انتهاكها على أراضيها<sup>282</sup>. إن التزامات معاهدة حقوق الإنسان تطبق على تصرفات دولة خارج إقليمها قد أكدتها، من بين جهات أخرى، محكمة العدل الدولية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>283</sup>.

344. علاوة على ذلك، يحظر القانون العرفي على الدول إرسال عملائها إلى إقليم دولة أخرى لتنفيذ قوانينهم أو سياساتهم الخاصة: "هذا الحظر المفروض على إنفاذ قوانين أو سياسات الدولة خارج الحدود الإقليمية يأتي من قواعد القانون الدولي الأساسية المتعلقة بالولاية القضائية. في حين تتمتع الدول بالولاية القضائية لتحديد القوانين التي تحكم بعض التصرفات خارج حدودها - على سبيل المثال، من قبل مواطنيها - ويمكن للدول استخدام محاكمها للفصل في الأمور التي تحدث في الخارج، إلا أن قيام دولة بتطبيق قوانينها أو سياساتها على أراضي دولة أخرى دون هذه الدولة يعتبر غير قانوني"<sup>284</sup>. ويشير الفقه القانوني المتعلق بالتسليم السري والتسليم الاستثنائي كذلك إلى أنه يجوز الاحتجاج بالالتزام بالحماية ضد أفعال دول أجنبية سواء تصرفت هذه الدول الأجنبية برضا أو موافقة الدولة المستضيفة<sup>285</sup>.

345. أحد الآثار الواضحة للالتزام بالحماية من الإجراءات التي تتخذها دول أخرى، هو أن تنفيذه من المرجح أن يمس وكالات يشمل عملها مراقبة الدول الأجنبية داخل وخارج الحدود الوطنية.

346. تتبثق مسؤولية وكالات الاستخبارات في حماية الحق في الحياة، من المبدأ المعترف به جيداً والذي ينص على أن التزام دولة بالحماية ينطبق على جميع المؤسسات الحكومية:

"إن واجب حماية الحق في الحياة بموجب القانون يتطلب أيضاً من الدول الأطراف تنظيم جميع أجهزة الدولة وهيكل الحكم التي تمارس من خلالها السلطة العامة بطريقة تتماشى مع الحاجة إلى احترام وضمأن الحق في الحياة، [52] بما في ذلك أن تنشئ بموجب القانون، مؤسسات وتتخذ إجراءات مناسبة لمنع الحرمان من الحياة،

A/68/382 282

283 انظر على سبيل المثال التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية، فقرة 109، التعليق العام رقم 31 (2004)، بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف، فقرة 10، كورد وآخرين ضد الولايات المتحدة، قضية رقم 10.951، تقرير رقم 109/99، حكم الغرفة الكبرى في 7 يوليو 2011، فقرة 106-186

284 [tps://www.lawfareblog.com/khashoggi-murder-how-mohammed-bin-salman-underestimated-international-law](https://www.lawfareblog.com/khashoggi-murder-how-mohammed-bin-salman-underestimated-international-law)

285 ملاحظات الختامية بولندا (2010)، فقرة 15. وقضت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً بأن تسليم السجين إلى دولة أخرى حيث توجد أسباب حقيقية للاعتقاد بأنه سيتعرض لخطر التعذيب، يتعارض مع الهدف والمعرفة للحظر ضد التعذيب المنصوص عليه في المادة 7 من المعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية. ونفس الاستنتاج ينطبق على تسليم سجين لموقف يمكن أن يعرضه/ا للقتل أو الاختفاء. انظر المادة 2:3 و 14 لإعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

والتحقيق في الحالات المحتملة للحرمان غير القانوني من الحياة، ومقاضاة مرتكبيها، وتعويضهم تعويضاً

كاملاً.<sup>286</sup>

347. يتطلب واجب الحماية أن تكون الدول مدركة بشكل خاص لهشاشة وضع بعض الأفراد، الذين قد تكون حياتهم معرضة للخطر بشكل خاص بسبب أنشطتهم أو بسبب هويتهم. "من بين هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان، والمسؤولون الذين يكافحون الفساد والجريمة المنظمة، والعاملون في المجال الإنساني، والصحفيون، والشخصيات العامة البارزة، والشهود على الجريمة، وضحايا العنف المنزلي والجنساني والاتجار بالبشر." <sup>287</sup>

### واجب التحذير

348. بمجرد تحديد وجود خطر على الحياة، "يجب على الدول الأطراف أن تستجيب بشكل عاجل وفعال من أجل حماية الأفراد الذين يجدون أنفسهم تحت تهديد محدد، من خلال اعتماد تدابير خاصة مثل إسناد حماية الشرطة على مدار الساعة، وإصدار أوامر الحماية والتنقيذ ضد المعتدين المحتملين، وفي حالات استثنائية، وضعه قيد الاحتجاز الوقائي"<sup>288</sup>، وذلك بموافقة حرة ومستنيرة من جانب الشخص المهدد.

349. اعترفت مختلف المصادر الرسمية في جميع أنحاء العالم بواجب إنفاذ القانون في تحذير الضحايا المقصودين من التهديدات التي تهدد سلامتهم. على سبيل المثال، استجابت إدارات الشرطة البريطانية لعثمان من خلال سن سياسات تتطلب من الضباط تحذير الضحايا المقصودين إذا كانت لديهم معلومات عن تهديد حقيقي وفوري لحياة الضحية المقصودة. وحقيقة، فقد أصدرت الشرطة في إنجلترا وويلز في عام 2017، أكثر من 776 ما يسمى "تحذيرات عثمان" أو "تهديد للحياة"<sup>289</sup>. وما بين عامي 2012 و2015، أصدرت قوات الشرطة في جميع أنحاء المملكة المتحدة 1948 إشعاراً.<sup>290</sup>

<sup>286</sup> تعليقات عامة رقم 36، فقرة 19

<sup>287</sup> تعليقات عامة رقم 36، فقرة 23

<sup>288</sup> تعليقات عامة رقم 36، فقرة 23، وأعطت المحاكم الإقليمية معنى عملياً لمسؤولية الدول عن الحماية من خلال سن تدابير حماية أو مؤقتة أو تدابير حماية أو مؤقتة أو تدابير عاجلة يجب على الدول اتخاذها لتجنب إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالأشخاص أو مجموعات الأشخاص المعرضين لخطر وشيك

<sup>289</sup> انظر: <https://www.thesun.co.uk/news/6938036/osman-warning-death-threat-life-police/>

<sup>290</sup> انظر: [https://www.huffingtonpost.co.uk/2015/10/28/osman-warning-letters-life-in-290danger\\_n\\_8405568.html?](https://www.huffingtonpost.co.uk/2015/10/28/osman-warning-letters-life-in-290danger_n_8405568.html?)

350. تم العثور على تفصيل عام وواضح بشكل خاص للواجب في "الدليل التوجيهي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي 191 The US Intelligence Community Directive"، الذي أصدره في عام 2015 مدير الاستخبارات الوطنية جيمس كلاير<sup>291</sup>. فيما يلي أهم ما جاء فيه:

(أ) ينص الدليل التوجيهي على أنه إذا حصلت وكالة استخبارات أمريكية على "معلومات موثوقة ومحددة تشير إلى تهديد وشيك بالقتل العمد أو إصابة جسدية خطيرة أو الاختطاف"، فإن هذه الوكالة عليها واجب تحذير الضحية المقصودة.

(ب) واجب التحذير مستوجب لجميع الضحايا المستهدفين، بصرف النظر عما إذا كانوا أشخاصاً أمريكيين أم غير أمريكيين. وبالتحديد، ينص الدليل التوجيهي على أن وكالات الاستخبارات "تطالب، ومطالبة، بتحذير الأشخاص الأمريكيين وغير الأمريكيين من تهديدات وشيكة بالقتل العمد أو إصابة جسدية خطيرة أو الاختطاف".

(ج) ومع ذلك، فمن المهم، معرفة أن الدليل التوجيهي لا يؤسس بشكل صريح حقاً قانونياً يجوز بموجبه للمواطنين المقاضاة، حيث ينص على ما يلي: "ليس المقصود من هذا الدليل التوجيهي تأسيس أي حق أو منفعة، موضوعية أو إجرائية، قابلة للتنفيذ بموجب القانون أو في الحقوق، من جانب أي طرف ضد الولايات المتحدة أو إداراتها أو وكالاتها أو كياناتها أو مسؤوليها أو موظفيها أو الوكلاء أو أي شخص آخر."<sup>292</sup>

351. تشير الأدلة القصصية إلى أن أجهزة الاستخبارات، غير تلك الموجودة في الولايات المتحدة، تحذر الأفراد من المخاطر الوشيكة على حياتهم، على الرغم من أنهم لا يبلغون أو يعلقون علناً على هذا الدور. على سبيل المثال، أفاد المنشق الرواندي المقيم في بلجيكا، فاوستين تواجيرامونجو، أنه في عام 2014 تم تحذيره من قبل أجهزة الأمن البلجيكية من مؤامرة واضحة من جانب الحكومة الرواندية لاغتياله<sup>293</sup>. وفي عام 2018، تم نقل حسن كوكوك، المراسل التركي، الذي يعيش في الدنمارك منذ التسعينيات، إلى مكان آمن من قبل جهاز الأمن

<sup>291</sup> انظر الدليل التوجيهي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي 191، متوفر على <https://www.justsecurity.org/wp-content/uploads/2018/10/Intelligence-Community-Directive-ICD-191-duty-to-Warn.pdf>

<sup>292</sup> بعد إعدام السيد خاشقجي، سعى معهد نايت ولجنة حماية الصحفيين على وجه التحديد إلى الحصول على وثائق بشأن تنفيذ واجبهما في التحذير من وكالة الامن القومي، وكالة الاستخبارات المركزية، مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووزارة الخارجية. الردود متوافرة هنا:

<https://knightcolumbia.org/content/knight-institute-and-committee-protect-journalists-v-cia-foia-suit-records-governments-duty>

<sup>293</sup> منشق رواندي في بلجيكا تم تحذيره من الاشتباه بهجوم محتمل. صحيفة ذا غلوب وميل، 14 مايو 2014 على

<https://www.theglobeandmail.com/news/world/rwandan-dissident-in-belgium-a-suspected-target/article18653424/>

والمخابرات الدانماركية بعد اكتشاف تهديد خطير لحياته<sup>294</sup>. في عام 2018، اتخذت عدد من وكالات الأمن الأوروبية إجراءات لحماية المنشقين الإيرانيين المقيمين على أراضيهم من التهديدات الموثوقة التي تتعرض لها حياتهم<sup>295</sup>. في مايو 2019، اتخذت سلطات الأمن النرويجية إجراءات لحماية أحد المنشقين على أراضيها ضد تهديدات موثوقة من المملكة العربية السعودية.<sup>296</sup>

352. لا يمكن استنتاج كيفية تطبيق الواجب في الواقع، إلا من مثل هذه الحكايات أخذاً في الحسبان السرية التي تجري بموجبها معظم عمليات الاستخبارات، بما فيها تلك التي تهدف إلى حماية حياة شخص ما. وأكثر ما يثير القلق تحديداً الظروف التي تحدد فيها أجهزة الاستخبارات أنه لا ينبغي متابعة واجب التحذير. على سبيل المثال، يسمح "الدليل التوجيهي للولايات المتحدة" بالتنازل عن الواجب في ظروف محدودة، منها (1) عندما تكون الضحية المقصودة على علم بالتهديد، أو تكون معرضة للخطر فقط نتيجة المشاركة في نزاع مسلح، أو المشاركة في الاتجار بالمخدرات أو الجريمة العنيفة؛ (2) عندما تؤدي أي محاولة لتحذير الضحية المقصودة إلى تعريض الأفراد أو المصادر أو الأساليب أو العمليات الاستخباراتية أو العمليات الدفاعية للحكومة الأمريكية أو حكومة أجنبية تكون للولايات المتحدة اتفاقيات أو علاقات اتصال رسمية معها؛ و(3) عندما لا توجد طريقة معقولة لتحذير الضحية المقصودة.

353. بينما ينص "الدليل التوجيهي للولايات المتحدة" على أن الحالات الوثيقة "يجب حلها لصالح إبلاغ الضحية المقصودة"، إلا أنه لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كان هذا قد تم تنفيذه بأمانة أم لا، في حالة عدم وجود تقارير عامة عن تطبيق واجب التحذير، في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر.

#### المواطنون وغير المواطنين على حد سواء

<sup>294</sup> [https://observatoryhr.org/priority\\_posts/erdogans-thugs-plot-to-kill-turkish-journalist-in-denmark/](https://observatoryhr.org/priority_posts/erdogans-thugs-plot-to-kill-turkish-journalist-in-denmark/)

<sup>295</sup> في يناير 2019، زعمت الحكومة الهولندية أن السلطات الإيرانية كانت وراء مقتل مواطنين هولنديين على أراضيها. أدت الادعاءات المستندة إلى أدلة موثوقة إلى تبني الاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات ضد إيران

<sup>296</sup> اتصال خاص

354. قد يكون من المفيد التكرار هنا أن المادة 6 تعترف وتحمي الحق في الحياة لجميع البشر. تضع الفقرة 1 من المادة 6 من الميثاق الأساس للالتزام الدول الأطراف باحترام وضمان الحق في الحياة، وتفعيله من خلال التدابير التشريعية وغيرها، وتوفير سبل تعويض وعلاجات فعالة لجميع ضحايا الانتهاكات الحق في الحياة.

355. لا شك في أن التزام الدول بالحماية ينطبق على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء على أراضي الدولة. وهذا ما تؤكد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان جيدًا عندما تشرح أن "الدولة الطرف ملزمة باحترام وضمان الحقوق المنصوص عليها في المادة 6 لجميع الأشخاص الموجودين داخل إقليمها وجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، ولكل الأشخاص الذين تمارس سلطتها وسيطرتها الفعالة على حقهم في التمتع بالحياة".<sup>297</sup>

356. بالعودة إلى إعدام السيد خاشقجي وتجنبا لأي شك: لم يكن لوضع هجرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا أي تأثير على مسؤولية الدولتين عن حمايته من التهديدات المتوقعة على حياته. ينطبق هذا المبدأ نفسه أيضًا على أي دولة أخرى قد يسافر إليها.

### تطبيق خارج الأراضي

357. تمضي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أبعد من ذلك في فهمها لنطاق مسؤولية الحماية، والتي تمتد في نظرها إلى "جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة، أي جميع الأشخاص الذين تمارس سلطتها أو سيطرتها الفعالة على حقهم في التمتع بالحياة".

358. يتماشى هذا التحليل للمسؤولية عن حماية الحق في الحياة مع التطورات المتعلقة بحماية الحقوق الاقتصادية حيث تقرر أن "الالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية عندما يجوز للدولة الطرف أن تمارس السيطرة أو السلطة أو النفوذ على الكيانات التجارية بطريقة يمكن أن يكون لها تأثير على تمتع الأشخاص بحقوق الإنسان بالأناس المتأثرين بأنشطة هذه الكيانات أو بمثل هذه الحالات"<sup>298</sup> أو بحماية حقوق الطفل.<sup>299</sup>

<sup>297</sup> في يناير 2019، زعمت الحكومة الهولندية أن السلطات الإيرانية كانت وراء مقتل مواطنين هولنديين على أراضيها. أدت الادعاءات المستندة إلى أدلة موثوقة إلى تبني الاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات ضد إيران

<sup>298</sup> E/C12/60، فقرة 33

<sup>299</sup> CRC/C/GC/16 مقطع ج

359. كما أكد ميلانوفيتش، فإن GC36 للجنة حقوق الإنسان "ينتقل تركيز التحقيق القضائي من السلطة أو السيطرة على الأرض أو الأشخاص إلى السلطة أو السيطرة على التمتع بالحقوق في الحياة. وبذلك، أيدت اللجنة بشكل فعال النظرية الوظيفية لتطبيق معاهدات حقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية".<sup>300</sup>

360. تستنتج المقررة الخاصة مما ذكر أعلاه أنه يجوز الاحتجاج بمسؤولية الدولة عن الحماية خارج الحدود الإقليمية في الظروف التي تكون فيها لتلك الدولة القدرة على حماية حق الفرد في الحياة ضد أي تهديد مباشر أو متوقع لحياته.<sup>301</sup>

361. هذا الفهم لنطاق المسؤولية عن الحماية له أهمية خاصة عند تطبيقها على الوكالات التي قد يكون لولايتها نطاق خارج الحدود الإقليمية. وبقدر ما يؤدون وظائفهم خارج الحدود الوطنية، أو أن وظائفهم تخص دولاً أخرى، ينبغي أن تشمل هذه الوظائف، كلما كان ذلك معقولاً، حماية الذين تكون حياتهم تحت تهديد متوقع.

362. يشير "الدليل التوجيهي لمجتمع المخابرات للولايات المتحدة" رقم 191 إلى أن واجب التحذير قد يتم تنفيذه خارج أراضي الولايات المتحدة. تنص الفقرة 9 (و) على أنه "في حالة وجود الضحية المقصودة داخل الولايات المتحدة أو أقاليمها، يجب أن تتشاور عناصر مجتمع الاستخبارات مع مكتب التحقيقات الفيدرالي لتحديد أفضل طريقة لإيصال المعلومات المتعلقة بالتهديد إلى الضحية المقصودة." لا يمكن استنتاجه إلا من هذه الفقرة (ومن تفويضات وعمليات وكالة المخابرات المركزية) أن واجب وكالة المخابرات المركزية للتحذير يمتد ليشمل كل من الأشخاص الأمريكيين وغير الأمريكيين الموجودين داخل أراضي الولايات المتحدة وخارجها.<sup>302</sup>

<sup>300</sup> السيد ميلانوفيتش "مقتل جمال خاشقجي: الحصانات وحرمة الإنسان وحقه في الحياة، في 26/2019

[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3360647](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3360647) Milanovic 2019، صفحة 25، يوفال شاتي، "أخذ العالمية على محمل الجد: نهج وظيفي خارج حدود الإقليمية في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، (2013) 7 القانون وأخلاقيات حقوق الإنسان 47. حاد قاضي المحكمة الأوروبية بونيلو، في رأيه المتفق عن السكيني. جادل قاضي المحكمة الأوروبية بونيلو، في رأيه المتفق عن السكيني، بأنه "وببساطة شديدة، يكون للدولة ولاية قضائية لأغراض المادة 1 عندما يكون التقيد أو الإخلال بأي من هذه الوظائف ضمن سلطتها وسيطرتها... فيما يتعلق بالتزامات الاتفاقية، لا يكون الاختصاص إقليمياً أو خارجاً عن الحدود الإقليمية: يجب أن يكون وظيفياً. في السكيني ضد المملكة المتحدة، محكمة حقوق الإنسان الأوروبية (2011)، فقرة 9. اعتمد أندرو كلافام نهجاً قائماً تجاه التزامات حقوق الإنسان للجهات الفاعلة غير الحكومية. أندرو كلافام، التزامات حقوق الإنسان للجهات الفاعلة غير الحكومية مطبوعة جامعة أكسفورد، 2006. وفي تقريرها عن التزامات حقوق الإنسان للجهات غير الحكومية الفاعلة اقترحت المقررة الخاصة أن التزامات الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية تنبع من (الموجودة بشكل فريد) قدراتهم لاحترام أو حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، للأشخاص الذين لديهم درجة معينة من السيطرة عليهم. A/HRC/38/44

<sup>301</sup> بالإضافة إلى ذلك، والجدير بالذكر، يفرض مجلس حقوق الإنسان على الدول الأعضاء واجب حماية الأفراد خارج أراضيها من التهديدات المتوقعة للحياة من قبل الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في أراضيها

<sup>302</sup> اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الرابع للولايات المتحدة الأمريكية CCPR/C/USA/CO/4 23 أبريل 2014، فقرة 4



363. يثير تنفيذ واجب الحماية خارج الحدود الإقليمية مسائل قانونية وتشغيلية معقدة - تعارض المثل الأعلى للتطبيق العالمي للقانون الدولي لحقوق الإنسان على إجماع الدول عن تحمل التزامات مرهقة<sup>303</sup>، بعضها خارج نطاق هذا التحقيق والتقرير<sup>304</sup>. سيقصر هذا التقرير تحليله لهذه الأسئلة على المسألة المطروحة: الحماية لحماية وتحذير من تهديدات الدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية.

364. أولاً، كما أوضح يوفال شاني، ما إذا كانت الدول تستطيع أن تلتزم بالحماية والتحذير ستعتمد على السياق؛ لا يوجد "نهج واحد يناسب الجميع"<sup>305</sup>. يتمثل أحد الاعتبارات السياقية الرئيسية في طبيعة ومدى أنشطة الدولة خارج الحدود الإقليمية، مثل طبيعة أنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية للدولة. لن تعلق المقررة الخاصة على الجوانب العامة والأكثر تحديداً للمراقبة التي تقوم بها الدولة باستثناء الدعوة إلى إجراء المراقبة وفقاً لقانون حقوق الإنسان<sup>306</sup>. وتؤكد على أنه إذا كانت الدولة منخرطة في هذه الأنشطة الموجهة إلى بلدان محددة، وصادفت معلومات تشير إلى أن الأفراد قد يتعرضون لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة، فإن عليها واجب تقييم طبيعة وقرب حدوث هذه المخاطر والتهديدات، وتحديد كيف يمكن أن تحمي أولئك الذين قد تكون حياتهم في خطر.

365. ثانياً، قد لا تشكل الأفعال اللازمة للحماية الفعالة بالضرورة عبئاً مالياً أو سياسياً أو "استخباراتياً" ثقيلًا. في كثير من الحالات، قد يكون كافياً إبلاغ وكالات الأمن في البلدان التي يوجد فيها هؤلاء الأفراد. على سبيل المثال، من غير المرجح أن تكون حماية السيد خاشقجي أثناء وجوده في تركيا قد أثارت صعوبات كثيرة، حيث يُفترض أن لدى وكالات الاستخبارات الغربية طرقاً لإبلاغ نظرائها الأتراك بوجود تهديد حقيقي وفوري ضد السيد خاشقجي من أجل اتخاذ إجراءات، بما في ذلك تحذيره. في مايو 2019، أفيد على نطاق واسع أن وكالة الاستخبارات الأمريكية أبلغت جهاز أمن الشرطة النرويجي، أن الناشط في أحداث الربيع العربي الفلسطيني المولد إياد البغدادي، المقيم في النرويج، كان تحت تهديدات مؤكدة مصدرها المملكة العربية السعودية. تم تحذيره هو

<sup>303</sup> انظر ماركو ميلانوفيتش، تطبيق معاهدات حقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية: القانون والمبادئ والسياسة، دراسة أكسفورد في القانون الدولي 2011

<sup>304</sup> وقد أثارت المخاوف المتعلقة باستخدام القوة خارج الحدود الإقليمية بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالقتل المستهدف "للإرهابيين" في سياق النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وكذلك خارج حالة النزاع المسلح. التقنيات الحديثة، وخاصة المركبات الجوية القتالية غير المسلحة أو "الطائرات بدون طيار"، قد سهلت قتل الأهداف، مع تقليل المخاطر على الدولة المستهدفة A/HRV/14/Add.6

<sup>305</sup> شاني 2013، صفحة 22

<sup>306</sup> انظر على سبيل المثال تقرير 2019 (A/HRC/40/63) حول مراقبة الاستخبارات، من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الخصوصية

[https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Privacy/StatementHRC\\_40\\_Privacy.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Privacy/StatementHRC_40_Privacy.pdf)

وآخرين من السفر إلى بلدان محددة يُقال أن للمملكة العربية السعودية نفوذاً بها، وتم توجيههم باتخاذ مجموعة واسعة من الاحتياطات.<sup>307</sup>

366. عندما لا يكون التعاون مع أجهزة الأمن في دول أخرى أمراً ممكناً، فقد تكون وكالات الاستخبارات أو السلطات الوطنية في وضع يسمح لها بإبلاغ الدول المعنية بأنها تدرك وجود مخاطر مؤكدة على حقوق أفراد معينين في الحياة، وبالتالي ربما تمنع المزيد من التصعيد.

367. وقد يكونون أيضاً في وضع يسمح لهم بتحذير الفرد المعني مباشرة، حتى لو لم يتمكنوا من تنفيذ أي تدابير حماية محددة أخرى بأنفسهم. لا يوجد أي دليل على أن هذا التحذير يمكن أن يشكل، بموجب "الدليل التوجيهي للولايات المتحدة" رقم 191، أحد الظروف التي قد يتم فيها التنازل عن الواجب. يمكن صياغة التحذيرات بطريقة بحيث لا يعرف الأفراد الذين تتعرض حياتهم للخطر أي شيء عن الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات ذات الصلة، بحيث لا يوجد خطر من أن الطرق المعنية يمكن أن تتعرض للخطر أو تتكشف.<sup>308</sup>

368. قد يُثار سؤال حول ما إذا كانت هذه التحذيرات المباشرة للأفراد يمكن أن تنتهك المبدأ الذي تنص على أنه لا يمكن لدولة اتخاذ تدابير على أراضي دولة أخرى عن طريق إنفاذ القوانين الوطنية دون موافقة هذه الأخيرة. تتخذ المقررة الخاصة موقفاً مفاده أنه يجب أن يكون هناك افتراض بأن هذه التحذيرات التي تهدف إلى حماية قاعدة الأمرة مثل الحق في الحياة<sup>309</sup>، أو التزام تجاه الكافة، أو في منع جريمة قد تكون موضوعاً للولاية القضائية العالمية، لا تنتهك المبدأ السابق ولا ينبغي أن تعارضه الدول الأخرى.<sup>310</sup>

369. في الختام، إذا كانت الولايات المتحدة (أو أي طرف آخر في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) قد علمت، أو كان ينبغي لها أن تعلم، بوجود تهديد متوقع لحياة خاشقجي وفشلت في تحذيره أثناء وجوده في تركيا (أو في أي مكان آخر)، وتحت الظروف التي يمكن أن يقال إنه كان يخضع لولايتها القضائية العملية، فإن الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى قد انتهكت التزاماتها بحماية حياة السيد خاشقجي.

<sup>307</sup> اتصال شخصي

<sup>308</sup> استقراء من تحليل ميلانوفيتش المدروس لمسؤولية حماية السيد خاشقجي، 2019، صفحة 21

<sup>309</sup> ينطبق هذا الافتراض على وجه الخصوص على الحالات التي تنطوي على أفراد تربطهم دول بعلاقة خاصة تجعلهم في وضع جيد لحماية هؤلاء الأفراد. انظر يوفال شيفين 2013، صفحة 69

<sup>310</sup> يتماشى هذا الاقتراح مع مجموعة من التطورات النظرية والاستراتيجية، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة، مثل المسؤولية عن الحماية (R2P)، حماية المدنيين (POC)، تطوير قدرات الإنذار المبكر، و أكثر من ذلك دعا الأمين العام مؤخراً إلى ثقافة الوقاية داخل الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء.

<https://www.un.org/sg/en/priorities/prevention.shtml>

## 2. مسؤولية الحماية تنطبق على إعدام السيد خاشقجي

370. ينتقل هذا القسم الآن إلى تحليل للمسؤولية عن الحماية وتطبيقه على حالة إعدام السيد خاشقجي، مع التركيز بشكل خاص على الظروف التي سبقت الهجوم على حياته. والسؤال هو ما إذا كانت تركيا أو الولايات المتحدة تعلمان، أو يجب أن تكونا على علم، بحدوث تهديد حقيقي وشيك متوقع على حياة السيد خاشقجي. ويشمل ذلك تقييماً لما إذا كان ينبغي للسلطات، في ضوء ما عرفوه أو قيل لهم، إجراء تحقيق أو تحقيق إضافي.

371. يعوق هذا التحليل عدم إمكانية الوصول إلى تقييم الاستخبارات وعدم القدرة على توثيق التسريبات التي أبلغ عنها الصحفيون. ومع ذلك، على أساس المعلومات المتاحة للمقررة الخاصة والمصادق عليها، يمكن تقديم التقييم التالي.

### تهديد حقيقي وموثوق فيه

372. هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن القنصلية السعودية كانت بالفعل تحت كاميرات المراقبة في الوقت الذي دخل فيه السيد خاشقجي لأول مرة في 28 سبتمبر، على الرغم من أن السلطات التركية نفت ذلك. قد تكون هذه المراقبة عمل روتيني تقوم به عدة جهات أجنبية تعمل على الأراضي التركية. في ضوء الأوضاع الوطنية والإقليمية، فهناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السلطات التركية قد ركزت على مجموعة من التهديدات الحقيقية أو المتصورة في العام الذي قتل فيه السيد خاشقجي والعام الذي قبله.

373. أثرت المراقبة التركية المزعومة للقنصلية السعودية عن معلومات مفادها أن حياة السيد خاشقجي قد تكون معرضة لخطر داهم وشيك يعود إلى تاريخ 30 سبتمبر و 1 أكتوبر. كما أن إعدام السيد خاشقجي في 2 أكتوبر كان مسجلاً أيضاً. ومع ذلك، لا يوجد أي دليل على أن المراقبة التركية للقنصلية قد أجريت في الوقت الفعلي (نشاط كثيف للعماله والوقت). من المحتمل أنه تم إجراء تحليل للتسجيلات المرتبطة بأنشطة داخل القنصلية السعودية فقط بعد إعلان "اختفاء" السيد خاشقجي، واستغرق الأمر عدة أيام من التقييم قبل أن يتم استخلاص استنتاجات مؤكدة بشأن اغتياله.

374. فيما يتعلق بالولايات المتحدة، أفادت وسائل إعلامية أنه قبل مقتل السيد خاشقجي، اعترضت وكالات الاستخبارات الأمريكية اتصالات، بحث فيها المسؤولون السعوديون خطة للقبض على السيد خاشقجي<sup>311</sup>. تشير معلومات أخرى تم تسريبها إلى أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أخبر أحد كبار مساعديه أنه "سيستخدم

<sup>311</sup> لفدي مورييس وآخرون، قيل ان السعوديين كانوا ينتظرون جمال خاشقجي، الواشنطن بوست ( 9 أكتوبر 2018 ) <https://perma.cc/82WY-EUJT>

رصاصه" على خاشقجي إذا لم يعد إلى المملكة العربية السعودية وينهي انتقاداته للحكومة<sup>312</sup>. ومع ذلك، لم تتمكن المقررة الخاصة من إثبات صحة هذه التقارير بشكل مستقل، والتي اعتمدت، على ما يُزعم، على معلومات استخباراتية مسربة<sup>313</sup>. وأفيد أيضاً أن تسجيلات هذه المحادثات لم تُنسخ ولا تُحلل إلا بعد وفاة السيد خاشقجي، وربما كنتيجة لوفاة<sup>314</sup>.

375. مع ذلك، فإن الادعاء بشأن ولي العهد، يثير سؤالين مترابطين: أولاً، هل يجب أن تكون هذه الاعتراضات التي رُغم أنها تضمنت كلمات رئيسية مثل "الرصاص" و"الاختطاف" قد أُعطيت الأولوية للتحليل؟ ثانياً، لو كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد قامت بتحليل المعلومات التي استقبلتها/حصلت عليها، أو بعد ذلك بوقت قصير، هل كان محللوها قد استنتجوا أن التهديدات ضد السيد خاشقجي كانت حقيقية وذات مصداقية وفورية، والتي كانت ستلزم تنفيذ واجبه بالتحذير وما بعده. إذا لم يكن كذلك، فهل وصلوا إلى هذا الاستنتاج؟

376. ستشرع المقررة الخاصة في اقتراح أن السؤال الأول ينبغي أن يستجيب لرد إيجابي: اعتراضات تتضمن ولي العهد والكلمات الرئيسية التي يمكن أن تشير إلى العنف فقط، كان ينبغي التقاطها وتحديد أولوياتها وتحليلها. فيما يتعلق بالسؤال الثاني، لا تسمح المعلومات المحدودة المتاحة فيما يتعلق بصياغة الاعتراضات بالوصول إلى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بمصداقية التهديد أو فوريته.

377. ومع ذلك، وعلى أقل تقدير، كان يجب أن يؤدي هذا التهديد إلى مزيد من التحقيق في مصداقيته وفوريته. وهذا التقييم، بدوره، يتطلب تقييم ما إذا كانت هوية السيد خاشقجي وأنشطته تعرضه للخطر، وما إذا كانت هناك أنماط منهجية للعنف ضد أفراد مثله.

### نمط العنف<sup>315</sup>

<sup>312</sup> انظر "قبل عام من القتل، قال الأمير السعودي لمساعدته انه سيستخدم "رصاصه" على جمال خاشقجي، نيويورك تايمز، 7 فبراير 2019، على [https://www.nytimes.com/2019/02/07/us/politics/khashoggi-mohammed-bin-salman.html?emc=edit\\_na\\_20190207&nl=breaking-news&nlid=47276260&ing-news&ref=headline](https://www.nytimes.com/2019/02/07/us/politics/khashoggi-mohammed-bin-salman.html?emc=edit_na_20190207&nl=breaking-news&nlid=47276260&ing-news&ref=headline)

<sup>313</sup> استجابة لطلبات حرية المعلومات المتعلقة بتطبيق واجبه في التحذير للسيد خاشقجي، استجابت وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي والوكالة الوطنية لضمان الامن والاستخبارات القومية "انهم لا يستطيعون تأكيد أو نفي" ان لديهم اي مستندات تتعلق بالواجب لتحذير السيد خاشقجي، وهذا يعني ان اي رد قد يعرض الامن القومي للخطر <https://knightcolumbia.org/content/knight-institute-and-committee-protect-journalists-v-cia-foia-suit-records-governments-duty>

<sup>314</sup> المرجع نفسه، كما رُغم ان الولايات المتحدة لديها 11 رسالة مشفرة بين ولي العهد و القحطاني، تم تبادلها في الساعات التي سبقت وبعد وفاة خاشقجي، لكن لا تعرف محتوياتها. "اعترضت الوكالة الوطنية للمخابرات المركزية دعم تقييم ولي العهد للمستهدف خاشقجي" صحيفة وول ستريت جورنال 1 ديسمبر 2018، على <https://www.wsj.com/articles/cia-intercepts-underpin-assessment-saudi-crown-prince-targeted-khashoggi-1543640460>.

<sup>315</sup> ولم تستطع المقررة الخاصة اثبات هذا الادعاء. <sup>315</sup> تقر المقررة الخاصة بحدوث تطورات مهمة أخرى في المملكة العربية السعودية رغم انها تقع خارج نطاق ولايتها. أشار العديد من المعلقين الى تحولات اجتماعية مذهلة في البلاد، وأكثرها انتشاراً هو قرار ولي العهد بالسماح للمرأة في المملكة العربية السعودية بقيادة السيارة. وشملت المواضيع الأخرى التي سيطرت على هذه الروايات يتضمن الاستقرار النسبي في السعودية، الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التي تمت، قمع التطرف الديني، دعم المملكة العربية السعودية لمحاربة الإرهاب.. الخ. مثل هذه المواضيع أدت الى حد كبير الى دفع الأجندة الغربية وفهمها وتقييمها للمصالح والتهديدات. لقاءات، باريس، لندن، واشنطن العاصمة، برلين، أوتاوا

378. من الناحية السياقية، في العام أو العامين السابقين على مقتله، أبلغت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، عن تدهور في حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، تتسم بالاحتجاز التعسفي والسجن والمحاكمة الجائرة، استخدام التعذيب، وحالات الاختفاء القسري<sup>316</sup>. كما سجنّت المملكة الأمراء ورجال الأعمال في فندق ريتز كارلتون بالرياض بتهمة الفساد. هناك مزيد من الأدلة على وجود برنامج لاختطاف الأمراء والأميرات الذين يعيشون في الخارج. وأبلغت المقررة الخاصة باختطاف سلطان بن تركي آل سعود، وتركي بن بندر آل سعود، وسعود بن سيف الناصر، وطارق عبيد. وقعت أكثر الأعمال جرأة في المملكة العربية السعودية في نوفمبر 2017 عندما احتجزت المملكة العربية السعودية رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري ووضعت قيد الإقامة الجبرية، مما أجبره على الاستقالة على شاشات التلفزيون العام.

### هوية وأنشطة السيد خاشقجي

379. تقييم ما إذا كانت تركيا أو الولايات المتحدة "علمت أو كان ينبغي أن تكون على علم" بالتهديدات التي تتعرض لها حياة السيد خاشقجي ينبغي أن يركز أيضاً على حياة السيد خاشقجي، وما إذا كانت هويته الوطنية وأنشطته تعرضانه لخطر محدد.

380. كان مواطناً سعودياً يعيش في الخارج في المنفى بسبب خوفه على حياته وحرية في مسقط رأسه. في السنة التي سبقت وفاته، نشر عدداً من المقالات في صحيفة واشنطن بوست انتقد فيها غياب حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية. من منغاه، كان قد صرح للكثيرين أنه، إذا كان سيعود إلى المملكة العربية السعودية، فسيحتجز وربما يتعرض للأذى. وكرر للكثيرين أنه لا يستطيع العودة إلى موطنه الأصلي. وبالمثل، قد يكون هناك اعتراضات استخباراتية توحى بأنه إذا تم إعادته إلى المملكة العربية السعودية، فسيتم احتجازه<sup>317</sup>. ومع ذلك، لم تكن هذه المخاطر مرتبطة بحياته ووجوده في البلدان التي سعى للعيش فيها، أي الولايات المتحدة وتركيا.

على سبيل المثال: 316

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23522>;  
<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23967>;  
<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24291>

عندما طالبت وزيرة الخارجية الكندية بالإفراج عن اثنين من الناشطات في مجال حقوق المرأة في أغسطس / آب 2018، في غضون أيام قليلة، أعلنت السلطات السعودية أن السفير الكندي شخص غير مرغوب فيه وطردته من البلاد، في حين تم قطع العلاقات التجارية مع كندا

[https://www.washingtonpost.com/world/national-security/crown-prince-sought-to-lure-khashoggi-back-to-saudi-arabia-and-detain-him-us-intercepts-show/2018/10/10/57bd7948-cc9a-11e8-920f-dd52e1ae4570\\_story.html?utm\\_term=.0098fa2c501c](https://www.washingtonpost.com/world/national-security/crown-prince-sought-to-lure-khashoggi-back-to-saudi-arabia-and-detain-him-us-intercepts-show/2018/10/10/57bd7948-cc9a-11e8-920f-dd52e1ae4570_story.html?utm_term=.0098fa2c501c) 317

لا يوجد أي دليل على قيام السيد خاشقجي أو أي شخص على صلة به بالاتصال بأجهزة الأمن بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر أو التهديدات المحتملة لحياته أو رفاهه، ناهيك عن تهديدات وشيكة بالاختطاف.

381. وعلى العموم، واستناداً إلى المعلومات المتاحة للمقرر الخاصة والمعلومات التي يمكنها إثباتها، فقد خلصت إلى أن تركيا أو الولايات المتحدة لم تنتهك التزامهما بحماية السيد خاشقجي: حد العناية الواجبة للالتزام لحماية ضد القتل لم يتم التوصل إليها. وتجد صعوبة في فهم أن اعتراض اتصالات لولي العهد لم يكن ليتم تقييمها بعد وقت قصير من اعتراضها، أخذاً في الاعتبار الدور الحاسم للمملكة العربية السعودية في السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة منذ سبتمبر 2017. لكنها لا تملك أدلة تثبت وجود اعتراضات أو أنه تم تقييمها قبل مقتل السيد خاشقجي. ومع ذلك، إذا كانت الادعاءات القائلة بأن وكالة المخابرات المركزية كانت على علم بالتهديدات التي تتعرض لها حياة السيد خاشقجي وقامت بتقييم هذه التهديدات وفقاً لذلك قبل وفاته - قد تم إثباتها، فلا بد من النظر في الآثار المترتبة عليها<sup>318</sup>. وبالمثل، إذا تم العلم أن وكالات الاستخبارات من دول أخرى كانت في حوزتها معلومات تشير إلى وجود تهديد واضح ومتوقع لحياة السيد خاشقجي، فقد تكون هي الأخرى نفسها منتهكة لمسؤولياتها عن حمايته، بما في ذلك تحذيره.

### 3. مسؤولية الحماية والتحذير عقب إعدام السيد خاشقجي

382. مبدأ العناية الواجبة له تاريخ طويل في النظام القانوني الدولي ومعايير مسؤولية الدولة. تم تطبيقه في مجموعة من الظروف على تكليف الدول بمنع أعمال العنف والمعاقبة عليها وتوفير سبل الانتصاف، عندما يرتكبها أي من الجهات الحكومية أو غير الحكومية<sup>319</sup>. تم تفسير العناية الواجبة على نطاق واسع في سياق التزام قانوني من الدولة فيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية للباحثين عن الأمان. ومع ذلك، تلاحظ المقررة الخاصة أن هذا المبدأ لم يفسر على نطاق واسع فيما يتعلق بمضمون الالتزامات القانونية للدول تجاه حماية المواطنين أو غير المواطنين، أو الذين يعيشون في المنفى على أراضيها، أو الذين يجتازونها، والذين قد يواجهون التهديدات من دولة المنشأ. ويشمل ذلك، في المقام الأول، الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أو المنشقين المزعومين.

<sup>318</sup> تم رفع دعوى قضائية من قبل معهد نايت فيرست التعديل في جامعة كولومبيا، عملاً بقانون حرية المعلومات، الذي يطالب بإصدار أمر قضائي يلزم الوكالات المعنية بالكشف عن السجلات الموجودة بحوزتها فيما يتعلق بالتهديدات السعودية لخاشقجي وفشلها في تحذيره منها

<sup>319</sup> جيسكا لينهان(جونزاليس) ضد الولايات المتحدة، فقرة 19

383. وقد أبرز مقتل السيد خاشقجي مواطن ضعيفهم، والمخاطر التي يواجهونها بسبب الأعمال السرية التي تقوم بها سلطات بلدانهم الأصلية أو الجهات الفاعلة غير الحكومية المرتبطة بها. ترقى هذه الأعمال إلى انتهاكات حقوق الإنسان وقد تشمل الإعدام خارج نطاق القضاء والاختطاف والاختفاء القسري والتهديدات والمضايقات والمراقبة الإلكترونية. وقد تشمل أيضاً تهديدات ذات طبيعة نفسية أكثر، مع التركيز على تهديدات لأحباء المنشقين الذين مازالوا في الوطن.

384. إن دول البلدان التي وجد فيها الصحفيون أو المدافعون عن حقوق الإنسان أو المنشقون مكان إقامة أو نفي، ملزمون باحترام حقوقهم الإنسانية، وحمايتهم من العنف الذي تمارسه دول البلدان التي فروا منها. ينبغي أن تكون الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق هؤلاء، بما في ذلك حقهم في الحياة، تحتل مكانة كبيرة في أولويات الدولة بالنظر إلى الآثار المترتبة على الأمن القومي والسلامة الإقليمية التي يفرضها امتداد الدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية. من ناحية أخرى، لا ينبغي أن يفرض الالتزام بالحماية عبئاً غير متناسباً لدرجة أنه قد يثني الدول عن توفير مركز اللاجئين أو الإقامة أو الجنسية للصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو المنشقين.

385. قدم هذا القسم تحليلاً لما يجب أن يترتب على الالتزام بالحماية ، وهو:

- (أ) يتم فرض واجب الحماية كلما علمت الحكومات، أو كان ينبغي لها أن تعلم، بوجود تهديد أو خطر حقيقي وفوري على حياة شخص ما؛
- (ب) يشمل هذا الالتزام بالحماية، على سبيل المثال لا الحصر، واجب تحذير الفرد من تهديد وشيك لحياته؛
- (ج) يُفرض الالتزام بالحماية، بما في ذلك واجب التحذير، على جميع الوكالات والمؤسسات الحكومية، ومن ثم يشمل وكالات الاستخبارات؛
- (د) ينشأ الالتزام بالحماية بغض النظر عن وضع المواطن أو الأجنبي على أراضي الدولة؛
- (هـ) يتطلب الالتزام بالحماية، بما في ذلك واجب التحذير، أن ينظر تقييم المخاطر فيما إذا كان بعض الأفراد معرضين للخطر بشكل خاص بسبب هويتهم أو أنشطتهم، مثل الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (و) الالتزام بالحماية، يتضمن واجب التحذير، خارج الحدود الإقليمية، متى مارست الدول السلطة أو السيطرة الفعلية على تمتع الفرد بالحقوق في الحياة.

386. في أعقاب إعدام السيد خاشقجي، وبالنظر إلى المعلومات والقضايا التي ولدها مقتله، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم وكالات الاستخبارات والأمن وإنفاذ القانون بمراجعة سياساتها وإجراءاتها لتحديد ما إذا كانت الوفاء بالتزام العناية الواجبة لحماية الحق في الحياة، ومنع التهديدات والعنف من جانب الدول الأجنبية والجهات الفاعلة غير الحكومية ضد مواطنيها أو غير المواطنين على أراضيها. وتشير إلى وجود دليل على زيادة عدد الأشخاص الذين يلتمسون الأمان في الخارج، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان أو المنشقون السياسيون. تشير الدلائل القصصية أيضًا إلى أن استخدام القوة خارج الحدود المستهدفة ضد الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم "منشقون" في ازدياد. وهي تتصح بالتالي إلى احتياج السياسات والإجراءات الحالية إلى تحديث وتطوير لمواجهة تحديات البيئة العالمية المتغيرة.

387. على وجه الخصوص، في أعقاب إعدام السيد خاشقجي والنظر في إخفاق المملكة العربية السعودية حتى الآن في التحقيق والمقاضاة وفقًا للمعايير الدولية أو الإقرار بمسؤوليات الدولة، تقع على عاتق الدول الأطراف مسؤولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السعوديين في الخارج وغيرهم ممن قد يكونوا مستهدفين من قبل المملكة العربية السعودية بسبب نشاطهم و/أو تعبيرهم على الإنترنت وخارجها.



## الجزء الخامس. الادعاء وسبل الانتصاف والتعويضات

388. يتمثل أحد العناصر المهمة للحق في الحياة في التزام الدول الأطراف بمحاكمة عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وجميع حالات الوفاة غير القانونية الأخرى وفقاً للمعايير الدولية. يجب على الدول الأطراف أن تمتنع عموماً عن معالجة انتهاكات الحق في الحياة من خلال تدابير إدارية أو تأديبية. عادة ما يكون التحقيق الجنائي مطلوباً، والذي يجب أن يؤدي، في حالة جمع أدلة تجريم كافية، إلى محاكمة جنائية. "إن الحصانات والعفو عن مرتكبي جرائم القتل العمد ورؤسائهم، والتدابير المماثلة التي تؤدي إلى الإفلات من العقاب بحكم الواقع أو بحكم القانون، تتعارض، كقاعدة عامة، مع واجب احترام الحق في الحياة وضمانه، وتوفير الضحايا مع علاج فعال<sup>320</sup>"

389. ينص المبدأ 18 من مبادئ الأمم المتحدة لعام 1989 بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة على ما يلي: "تضمن الحكومات أن يكون الأشخاص الذين حددهم التحقيق، وشاركوا في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام دون محاكمة في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، تم تقديمهم إلى العدالة. يتعين على الحكومات إما تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة أو التعاون لتسليم أي من هؤلاء الأشخاص إلى بلدان أخرى ترغب في ممارسة الولاية القضائية. ينطبق هذا المبدأ بغض النظر عن وأين يكون مرتكب الجريمة أو الضحايا، أو جنسياتهم أو مكان ارتكاب الجريمة.<sup>321</sup>"

390. يجب على الدول معاقبة الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات بطريقة تتناسب مع خطورة جرائمهم. إن الواجب القانوني لمعاقبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات الحق في الحياة ليس إجراءً شكلياً كما أنه ليس مسألة انتقام. من خلال إنفاذ القواعد القانونية التي وضعتها الدول فيما يتعلق بالاحترام بسبب حياة الإنسان، فإن المقاضاة والمحاكمات تهدف إلى ضمان عدم وجود إفلات من العقاب على هذه الجرائم وفي نفس الوقت تلعب دوراً أساسياً في منعها.

391. تشير عملية محاسبة المسؤولين عن مقتل السيد خاشقجي أسئلة قانونية معقدة، إضافة إلى البيئة السياسية والجيوسياسية الحساسة التي تثار فيها. سيقوم هذا القسم أولاً بتحليل التحديات القانونية التي تثيرها

<sup>320</sup> تعليق عام، رقم 36، فقرة 27

<sup>321</sup> مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 65/1989 في 24 مايو 1989، المبدأ 18 (تم التأكيد على التأكيد). رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمبادئ في قرارها 159/44 في 15 ديسمبر 1989.

محاكمة قتلة السيد خاشقجي. ستقوم بمراجعة الخطوات التي اتخذها المدعون العامون أو المحامون حتى الآن في الدول الثلاث التي يتم فيها، أو ربما، النظر في محاكمة الجناة المزعومين والعقل المدبر، والمساءلة القانونية الرسمية عن مقتل السيد جمال خاشقجي، أي المملكة العربية السعودية، تركيا والولايات المتحدة. ثم ينتقل إلى دراسة سبل الانتصاف والتعويضات المتاحة حتى الآن.

## 1. التحديات القانونية

### حل تنازع الاختصاص

392. يمكن لكل من تركيا والمملكة العربية السعودية تأكيد اختصاصهما ولكن هناك عقبات عملية يتعين التغلب عليها. من الواضح أن تركيا تتمتع بسلطة قضائية إقليمية، والتي تعتبر الأساس الرئيسي للولاية القضائية بموجب القانون الدولي؛ في حين أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تطالب بالولاية القضائية على أساس الجنسية (الشخصية النشطة والسلبية على حد سواء، بالنظر إلى كل من مرتكبيها والضحية كانوا مواطنين سعوديين) وربما المسؤولية الإقليمية، بالنظر إلى أن عددا من الأفعال التأسيسية للجريمة (مثل التخطيط والتآمر) وقعت في المملكة العربية السعودية.

393. عندما يكون هناك تعارض بين مطالبات الدول بالولاية القضائية، لا توجد قاعدة واضحة للقانون الدولي تمنح الولاية القضائية على الدولة بأقوى صلة في الموقف. لقد تم الاستشهاد بمبادئ مثل عدم التدخل والمساواة السيادية والتناسب للحد من كيفية ممارسة الاختصاص. يمكن تقديم الحجج حول "المعقولة" أو الصلة الأساسية، ولكن لا توجد سيادة قانونية واضحة.

394. وتوصي المقررة الخاصة بقيام تحقيق جنائي لمتابعة تحقيقاتها لمعالجة المسائل وتضارب الادعاءات حول الولاية القضائية. وتوصي من جانبها بتقييم الادعاءات القضائية المستندة إلى الإقليم أو الشخصية مقابل (1) طبيعة الجريمة (الجرائم) المرتكبة: انتهاك قاعدة الحق في الحياة، والقواعد المنصوص عليها في معاهدين (اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري) وانتهاك اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، وانتهاك حظر استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية في أوقات السلم، و(2) استعداد وقدرة الدولتين المعنيتين على محاكمة مثل هذه الجرائم، وفقا للمعايير الدولية.

## مقبولية الأدلة

395. من المرجح أن تثير أي محاكمة مقبلة للجناة في مقتل السيد خاشقجي المزعومين أسئلة بشأن مقبولية بعض الأدلة التي تم نشرها على مدار الأشهر الستة الماضية: في المقام الأول، تسجيلات القنصلية السعودية التي حصلت عليها الاستخبارات التركية، أو النصوص المزعومة الخاصة ببعض التسجيلات، وكذلك اعتراضات محتملة من قبل الولايات المتحدة وغيرها.

396. تنص المادة 31 و33 و35 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية معاً على "حرمة" الممتلكات القنصلية والمحفوظات والاتصالات. تنص المادة 31 على أن المباني القنصلية مصونة وتحظر على السلطات من الدولة المضيفة الدخول إلى المناطق "التي تستخدم حصراً لغرض عمل المركز القنصلي إلا بموافقة رئيس المركز القنصلي أو من ينوب عنه" أو الدولة المرسله. وينص كذلك على أنه "لا يجوز خرق المحفوظات والوثائق القنصلية في جميع الأوقات وأينما كانت" دون أي شروط<sup>322</sup>. أخيراً، تنص المادة 35، "حرية الاتصال"، على أنه "[يجب] على الدولة المستقبلية أن تسمح وتحمي حرية الاتصال من جانب المركز القنصلي لجميع الأغراض الرسمية"، وأن "المراسلات الرسمية" تُعرّف بأنها "المراسلات المتعلقة بالمركز القنصلي ووظائفه، "مصونة. حتى عندما تعتقد الدولة المستقبلية أن الحقيبة القنصلية لا تُستخدم لحمل "المراسلات والوثائق أو المقالات الرسمية المخصصة حصرياً للأغراض الرسمية"، فإن سبل الانتصاف الخاصة بها مقصورة على حق التفتيش، ولا يجوز لها الاستيلاء على المراسلات القنصلية أو مشاهدتها دون موافقة.

397. ما إذا كانت الحكومة التركية حصلت أو لم تحصل على أدلة من القنصلية السعودية بشكل غير قانوني قد يعتمد على تفاصيل كيفية الحصول على هذا الدليل. يبدو أن المعلقين يوافقون على أنه على الرغم من أن اعتراض المراسلات ممارسة شائعة فإن اعتراض أو مراقبة المراسلات الرسمية للقنصلية محظور<sup>323</sup>، ويرجع

<sup>322</sup> والواقع أن حرمة المباني القنصلية والوثائق تحظى بالاحترام إلى درجة أن اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية تنص على أنه حتى عندما تكون دولتان في نزاع مسلح وبالتالي تكون العلاقات القنصلية منقطعة بينهما، فإن الدولة المضيفة لا تزال ملزمة "باحترام المباني القنصلية وحمايتها، إلى جانب المركز القنصلي والمحفوظات القنصلية"، وثيقة فيينا للعلاقات القنصلية 27، راجع ما يتعلق بالموظفين الدبلوماسيين والقنصليين من الولايات المتحدة في طهران (الولايات المتحدة ضد طهران تقارير إي سي جي 1980 صفحة 3 في 89 (24 مايو 1980) ("حتى في حالة النزاع المسلح أو في حالة حدوث خرق في العلاقات الدبلوماسية") تتطلب كلا من حرمة أعضاء البعثة الدبلوماسية والمباني والممتلكات والمحفوظات الخاصة بالبعثة من قبل الدولة المستقبلية")

<sup>323</sup> سيندي بايز "تأملات في الذكرى الخمسين لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، 38 الجزء الثالث، جامعة ليوبليانا، 62:85 (2013)، ستاندرين دوكون و جان وترز "الدبلوماسية، السرية والقانون" مركز لوفين لدراسات الحوكمة العالمية، ورقة عمل رقم 151 في 9-8 (2015)

ذلك جزئياً إلى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والعلاقات الدولية هما معاهدتان تهدفان إلى تجسيد القانون الدولي.<sup>324</sup>

398. في منتدى دولي على الأقل، يُظهر استعراض لقواعد الإثبات والاجتهادات القضائية التي اجرتها المقررة الخاصة أن مقبولية الأشرطة والاعتراضات الأخرى المحتملة المتعلقة بوفاة السيد خاشقجي ستتوقف على الشكل الذي تكون فيه في نهاية المطاف أنتجت، وموثوقيتها، والإنصاف للمتهمين في استخدام هذه الأدلة، واهتمام المجتمع الدولي بتوفير العدالة للسيد خاشقجي وعائلته.

## 2. الخطوات التي اتخذت حتى الآن

### المقاضاة في المملكة العربية السعودية

399. بدأت المملكة العربية السعودية، وقت كتابة هذا التقرير، المقاضاة والمحاكمة لـ 11 شخصاً فيما يتعلق بإعدام السيد خاشقجي. ويُسعى إلى تطبيق عقوبة الإعدام ضد خمسة من الـ 11 عشر. مع الزعم بانعقاد خمس جلسات بين الفترة من يناير إلى أبريل 2019.

400. حقيقة أن السلطات السعودية تحاكم حالياً 11 شخصاً لتورطهم في مقتل السيد خاشقجي، وجميعهم أو أغلبيتهم من صفوف أعضاء أجهزة الأمن القومي، خطوة ليست بالضئيلة. ولكن هناك العديد من المشاكل في الطريقة التي اتبعتها السلطات في هذه المحاكمة؛ وهي مشاكل تقلل من قيمة الخطوة الإيجابية الأصلية.

401. بعض من انتهاكات المعايير الدولية، من حيث الإجراءات والمضمون، تشمل ما يلي:

(أ) لم يتم الإفصاح عن هويات الأشخاص الذين يخضعون للمحاكمة ولم يتم توجيه التهم المفصلة إليهم، فبموجب القانون السعودي، نادراً ما يتم نشر أسماء المتهمين. ومع ذلك، وكما هو موضح أعلاه، فإن هذه المحاكمة ليست مسألة محلية، سعودية فقط، حيث يجب عدم تطبيق الأحكام المتعلقة بهوية المتهمين. علاوة على ذلك، تجاهلت حكومة المملكة العربية السعودية أحكام الخصوصية هذه عندما تخدم أغراضها، كما هو الحال في المحاكمة المستمرة للمدافعين عن حقوق

<sup>324</sup> 324: يوفان كورباليا، "الدبلوماسية الإلكترونية والقانون الدبلوماسي في عصر الإنترنت"، نظام وقت السلم لأنشطة الدولة في الفضاء الإلكتروني، 393، 417(2013)

المرأة عندما أفصحت عن هوية ثلاث نساء، بما في ذلك عزيزة اليوسف، ولجين الهذلول، وإيمان النفجان، وهتون الفاسي.

(ب) تم في الأصل احتجاز 21 فرداً، ولم توضح السلطات القضائية السعودية حتى الآن ما إذا كان قد تم إطلاق سراح الأفراد العشرة الآخرين، وإذا كان الأمر كذلك، فعلى أي أساس تم هذا.

(ج) لم يتم توجيه الاتهام حتى الآن إلى أحد الأشخاص الذين تم تحديد اسمائهم في البيانات الأصلية للمدعي العام، وهو السيد سعود القحطاني. لا يوجد أي دليل على اتخاذ أي إجراءات ضده لدوره في إعدام السيد خاشقجي.

(د) تُعقد المحاكمة، التي تجري في محكمة الرياض الجنائية خلف أبواب مغلقة. لا يمنع قانون المملكة العربية السعودية المحاكمة العلنية. تنص المادة 154 من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي: "تكون جلسات المحكمة علنية. يجوز للمحكمة أن تنتظر بشكل استثنائي في الدعوى أو أي جزء منها في جلسات مغلقة أو قد تمنع فئات معينة من الأشخاص من حضور تلك الدورات لأسباب أمنية، أو مراعاة الأخلاق العامة، أو إذا كان ذلك ضرورياً لتقرير القضية." وبالتالي يُترك الحكم للقضاة ما إذا ستكون الجلسة علنية. في قضية محاكمة القتلة المزعومين للسيد خاشقجي، يبدو أن القاضي "حكم" ضد فتح المحاكمة أمام الجمهور لكنه فشل في إصدار شرح عام حول سبب هذا.

(هـ) أصرت المملكة العربية السعودية طوال الأشهر الستة الماضية على أنها ملتزمة وقادرة على توفير العدالة في قضية مقتل السيد خاشقجي، بما في ذلك من خلال محاكمة المسؤولين المزعومين. لا يمكن إثبات ذلك إلا من خلال جلسة استماع عامة تلتزم بدقة بضمانات المحاكمة العادلة، على النحو المعترف به بموجب القانون الدولي:

*إن الإعلان عن جلسات الاستماع يضمن شفافية الإجراءات وبالتالي توفر ضمانات مهمة لمصلحة الفرد والمجتمع ككل. يجب أن توفر المحاكم معلومات تتعلق بموعد ومكان جلسات*

الاستماع الشفوية المتاحة للجمهور وأن توفر التسهيلات المناسبة لحضور أفراد الجمهور المهتمين، في حدود معقولة، مع مراعاة جملة أمور منها الفائدة المحتملة في القضية ومدة الجلسة الشفوية.<sup>325</sup>

فقط في ظل ظروف استثنائية<sup>326</sup>، يجوز للمحاكم سلطة استبعاد كل أو جزء من الجمهور. وترى المقررة الخاصة أن هذه الظروف لا تنطبق على محاكمة السيد خاشقجي.

(و) دعت حكومة المملكة العربية السعودية ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتركيا لحضور بعض جلسات الاستماع على الأقل للأفراد الأحد عشر المتهمين، إلا أنه قيل للمقررة الخاصة أن هذا يعتمد على اتفاق عدم الإفصاح. على هذا النحو، فإن مراقبة الجلسات ليست تحققاً موثقاً من الإجراءات أو التحقيق نفسه. أحد الأهداف الرئيسية لمراقبة المحاكمة يجب أن يكون ممارسة وإنفاذ الحق في محاكمة علنية والحق في محاكمة عادلة. يجب على أولئك الذين وافقوا على المراقبة، على الأقل، الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بظروف وقواعد ونتائج مراقبتهم. إن الوجود المبهم للمراقبين الدوليين لا يمكن، على الرغم من أنه يعني بوضوح، أن يضفي مصداقية على الإجراءات الصعبة للغاية. مما يقلق بشكل خاص في هذا الأمر بأنه، بالنظر إلى هوية المراقبين، فإن مؤسسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد تكون متواطئة فيما قد يصل إلى حد إجهاض العدالة.

(ز) طلب المدعي العام عقوبة الإعدام لخمس من المدعى عليهم رغم أن القضايا المذكورة أعلاه تشير إلى إجراءات غير عادلة وخطر إساءة تطبيق العدالة. إذا تم تنفيذ عقوبة الإعدام، فستكون بمثابة القتل التعسفي من قبل الدولة.

<sup>325</sup> الاتصالات: رقم 215 / 1986 فان ميورس ضد هولندا، فقرة 6.2

<sup>326</sup> مركز الحقوق السياسية والمدنية /ج/تعليقات عامة/32: التطبيق العام رقم 32 على المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، ينص على أن "المادة 14، الفقرة 1، تقر بأن للمحاكم سلطة استبعاد الكل أو جزء منه الجمهور لأسباب أخلاقية أو النظام العام (النظام العام) أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو عندما تتطلب مصلحة الحياة الخاصة للأحزاب ذلك، أو إلى الحد الضروري في رأي المحكمة بشكل خاص الظروف التي تكون فيها الدعاية ضارة بمصالح العدالة. بصرف النظر عن هذه الظروف الاستثنائية، يجب أن تكون الجلسة مفتوحة لعامة الناس، بما في ذلك أعضاء وسائل الإعلام، ويجب ألا تقتصر، على سبيل المثال، على فئة معينة من الأشخاص. حتى في

الحالات التي يستبعد فيها الجمهور من المحاكمة، يجب نشر الحكم، بما في ذلك النتائج الأساسية والأدلة والاستدلال القانوني، إلا إذا كانت مصلحة الأحداث تتطلب خلاف ذلك، أو

تتعلق الإجراءات بنزاعات زوجية أو الوصاية على الأطفال

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2fC%2fGC%2f32&Lang=en](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2fC%2fGC%2f32&Lang=en)

402. نظراً لقلقها فيما يتعلق بفعالية واستقلالية وشفافية التحقيق المبينة في الجزء الثالث من هذا التقرير، والقلق الخطيرة فيما يتعلق بمحاكمة المشتبه بهم الـ 11 في المملكة العربية السعودية، تدعو المقررة الخاصة إلى تعليق التحقيق.

403. تتفهم المقررة الخاصة، أنه على الرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية السعودي قد يحظر الانسحاب من حيث المبدأ (المادة 5)، إلا أنها تلاحظ أنه يقر أيضاً استثناءات من القاعدة. أولاً، يمكن طلب إعادة المحاكمة في حالات عقوبة الإعدام (المادتان 10 و 11): إذا لم تؤيد المحكمة العليا عقوبة الإعدام، تُلغى العقوبة المذكورة وتُعاد القضية إلى المحكمة الابتدائية لإعادة المحاكمة من قبل قضاة آخرين. ثانياً، تسمح المادة 204 "بإعادة النظر في الحكم النهائي": إذا أدين شخص لارتكابه فعلاً وأدين شخص آخر بارتكاب نفس الفعل، مما أدى إلى تناقض يستلزم عدم إدانة أحد الشخصين؛ استناد الحكم إلى وثائق تبين أنها مزورة، أو بناءً على شهادة خلصت إليها السلطة المختصة؛ أو إذا ظهر، بعد صدور الحكم، أدلة أو وقائع جديدة لم تكن معروفة في وقت المحاكمة، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى تبرئة المتهم أو تخفيف العقوبة. وتلاحظ المقررة الخاصة على وجه الخصوص أنه من المرجح أن يؤدي التحقيق الكامل والنزيه إلى "أدلة أو وقائع جديدة" من شأنها أن تؤثر على دوافع المتهمين الموجودين حالياً ومحاكمتهم.

404. وتشير المقرر الخاصة أيضاً إلى أن سلوك المحاكمات الجنائية في ولاية قضائية بديلة سيكون له ما يبرره على أساس أن المملكة العربية السعودية تبدو غير راغبة أو غير قادرة على محاكمة المسؤولين رفيعي المستوى وغيرهم من الأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بالتآمر أو المشاركة في قتل السيد خاشقجي.<sup>327</sup>

### المقاضاة في تركيا

405. وقت كتابة هذا التقرير، أبلغ المدعي العام في تركيا، المقررة الخاصة بأنه يجري اتخاذ خطوات نحو توجيه التهم، بغرض إجراء محاكمة. وأبلغت المقررة الخاصة أن المحاكمة الغيابية يمكن أن تبدأ ولكنها لن تصدر الأحكام. ستسمح العملية القضائية في تركيا ببث الأدلة التي بحوزة السلطات التركية في العلن وفحصها ونقدها، وهو الأمر الذي يمثل خطوة مهمة. ومع ذلك، على الرغم من مسألة الاختصاص والقيود المفروضة على المحاكمة غيابياً، تشعر المقررة الخاصة بالقلق من أن مصداقية تركيا في تحقيق العدالة للسيد خاشقجي قد ضعفت

<sup>327</sup> وهي تشير إلى أنه في حالة إدانة أو تبرئة أولئك الذين يخضعون للمحاكمة أخيراً، يجوز حماية هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أخرى في ولاية قضائية جنائية أجنبية أو ولاية قضائية جنائية دولية بموجب مبدأ "الخطر المزدوج" بموجب القانون الدول

بشكل خطير بسبب ما يتوارد من تقارير خاصة وتقارير أخرى على نهج الدولة في الاعتقالات التعسفية المنتشرة، والمحاكمات الجائرة، لصحافيين وآخرين على أساس ممارستهم لحقهم في حرية التعبير.<sup>328</sup>

### الادعاء في الولايات المتحدة

406. لدى حكومة الولايات المتحدة مصلحة في معاقبة هذا القتل خارج نطاق القضاء، فقد كان السيد خاشقجي من سكان فرجينيا وكاتب عمود في صحيفة واشنطن بوست، كما كان قد تقدم بطلب للحصول على تأشيرة EB-1 وحصل عليها وكان ينتظر البطاقة الخضراء. كان القصد من مقتله إسكات خطابه الحر، وهي الحرية الأساسية داخل الولايات المتحدة والمحمية باعتبارها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان الدولية. إذا كان هذا القتل نتيجة مؤامرة، وأي فعل من أعمال المؤامرة قد حدث داخل الولايات المتحدة، وربما حتى التحويلات البرقية، فإن الولايات المتحدة ستكون لها سلطة محاكمة هذه الجريمة باعتبارها انتهاكًا لقوانين الولايات المتحدة رقم 18 U.S.C. § 956 (مؤامرة لقتل أو خطف أو تشويه أو إصابة أشخاص أو إتلاف الممتلكات في بلد أجنبي)<sup>329</sup>. ومكتب التحقيقات الفيدرالي مخول، بل ويجب عليه التحقيق في جريمة كهذه.

407. ويمكن أيضاً رفع دعاوى مدنية في الولايات المتحدة، على الرغم من أن أي دعوى مباشرة ضد الجناة أو الدولة المعنية، من المحتمل أن يتم الطعن فيها، بنجاح أم لا، على أساس أن الولايات المتحدة تقتصر إلى الاختصاص القضائي على مرتكبيها أو بالسيادة أو بالحصانة الدبلوماسية<sup>330</sup>. على سبيل المثال، ينص قانون حماية ضحايا التعذيب<sup>331</sup> على أن أي فرد "يعرض الفرد للقتل خارج نطاق القضاء" يكون مسؤولاً عن الأضرار التي لحقت "بأي شخص قد يكون مدعياً في دعوى وفاة غير مشروعة"، وبالتالي يحتمل أن يوفر وسيلة انتصاف للأفراد الذين تضرروا من وفاة السيد خاشقجي. يمكن أن تسعى الدعاوى المدنية أيضاً للوصول إلى الوثائق والمواد الأخرى الموجودة في حوزة الولايات المتحدة والتي قد تقدم أدلة بشأن من المسؤول عن وفاة السيد خاشقجي وما إذا كانت لدى الولايات المتحدة معلومات مسبقة تشير إلى أن السيد خاشقجي كان في خطر. قدمت مبادرة عدالة المجتمع المفتوح طلباً بقانون حرية المعلومات يتعلق بمقتل السيد خاشقجي، "بما في ذلك على سبيل المثال لا

<sup>328</sup> انظر على سبيل المثال A/HRC/35/22، إضافة 3، ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الحرية في الاعلام، البيان الختامي للزيارة الرسمية لتركيا، 4 يونيو 2019.

<sup>329</sup> اقترح رئيس جامعة كولومبيا لي سي بولينجر عدة أسس للمطالبة / الاختصاص بالنظر إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة في القضية

[https://www.washingtonpost.com/opinions/how-the-us-could-prosecute-jamal-khashoggi-killers/2019/03/31/1f8a7f4c-5180-11e9-88a1-ed346f0ec94f\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/opinions/how-the-us-could-prosecute-jamal-khashoggi-killers/2019/03/31/1f8a7f4c-5180-11e9-88a1-ed346f0ec94f_story.html)

<sup>330</sup> م تعطي المقترحة الخاصة اي رأي بخصوص هذه الدفاعات.

<sup>331</sup> القانون الامريكي 28، ملاحظة 1350 §



الحصر النتائج التي توصلت إليها وكالة المخابرات المركزية حول الظروف التي قُتل فيها و/أو هوية المسؤولين عنها<sup>332</sup>، و منذ ذلك الحين رفعت دعوى ضد الحكومة بسبب فشلها في الرد. تم تقديم طلبات قانون حرية المعلومات من قبل معهد نايت فيرست للتعديل في جامعة كولومبيا ولجنة حماية الصحفيين الذين يسعون للحصول على وثائق تتعلق بواجب حكومة الولايات المتحدة في التحذير بموجب "الدليل التوجيهي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي" 191، لكن الولايات المتحدة لم تنتج شيئاً تقريباً في الاستجابة. وفقاً لذلك، كلا الدعوتان التي رفُعتا، تسعيان اخراج وثائق استجابة لطلبهم<sup>333</sup>. بالنسبة لجريمة دولية بهذا الحجم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تفي بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان عن التعاون الكامل في التحقيق في الجريمة وتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لأولئك الذين يسعون إلى محاسبة مرتكبيها.

### 3. سبل الانتصاف والتعويضات

408. إن سبل الانتصاف والتعويضات هي حجر الزاوية في القانون الدولي. إنها مرآة لواجب الدولة في الحماية. وبعبارة أخرى، "تفترض الحقوق التزاماً مترابطاً من جانب الدولة. . . وبدون سبل الانتصاف، قد يكون الحق مجرد صدف فارغة<sup>334</sup>". وبموجب إطار حقوق الإنسان، يكون للأفراد حق بلا منازع في المطالبة بالتعويضات من الدولة. يشمل حق الضحايا في الانتصاف الحقوق التالية: "أ) الوصول المتساوي والفعال إلى العدالة؛ (ب) التعويض المناسب والفعال والسريع عن الضرر الذي لحق بهم؛ (ج) الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات الجبر<sup>335</sup>". في حالة الوفاة غير القانونية، قد يشمل الجبر التعويض، الرضا وضمائمات عدم التكرار.<sup>336</sup> يستجيب كل شكل من أشكال التعويض لجانب معين أو نوع معين من الضرر الناجم عن الانتهاك.

<sup>332</sup> <https://www.opensocietyfoundations.org/press-releases/freedom-information-filing-seeks-disclosure-cia-records-khashoggi-killing>

<sup>333</sup> <https://knightcolumbia.org/content/knight-institute-and-committee-protect-journalists-v-cia-foia-suit-records-governments-duty>

<sup>334</sup> كريستين ايفانز، الحق في التعويض في القانون الدولي لضحايا النزاع المسلح، إصدارات جامعة كامبريدج 126 (2012)

<sup>335</sup> قرار الجمعية العامة 147/60، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي 3 (ديسمبر 2005) (فيما يلي المبادئ الأساسية والإرشادات) 11

<sup>336</sup> نفس المرجع في 9-7

409. تركز تدابير الرضا على واجب الدولة في التحقيق والملاحقة والمعاقبة<sup>337</sup>. تتضمن هذه التدابير أيًا من الإجراءات التالية أو كلها، حسب الاقتضاء: تدابير فعالة تهدف إلى وقف الانتهاكات المستمرة؛ التحقق من الوقائع والكشف الكامل والحقيقي عن الحقيقة إلى الحد الذي لا يسبب فيه هذا الكشف مزيدًا من الضرر أو يهدد سلامة الضحية ومصلحتها؛ البحث عن المختفين؛ إعلان رسمي أو قرار قضائي يستعيد كرامة الضحايا وسمعتهم وحقوقهم؛ اعتذار علني؛ العقوبات القضائية والإدارية ضد الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات؛ إحياء ذكرى وتكريم للضحايا، إلخ<sup>338</sup>.

410. يثير مبدأ الرضا بواحث قلق خطيرة فيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه الدولة في إعدام السيد خاشقجي ومحاكمة المشتبه في قيامهم بدور في الإعدام.

411. ينبغي توفير تدابير التعويض عن أي ضرر يمكن تقييمه اقتصاديًا، حسب الاقتضاء ويتناسب مع خطورة الانتهاك وظروف كل حالة: الأذى الجسدي أو العقلي؛ الفرص الضائعة، بما في ذلك فرص العمل والتعليم والمزايا الاجتماعية؛ الأضرار المادية وفقدان الأرباح، بما في ذلك خسارة الأرباح المحتملة؛ ضرر معنوي، التكاليف المطلوبة للحصول على المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء والطب والخدمات الطبية والخدمات النفسية والاجتماعية.<sup>339</sup>

412. حصلت المقررة الخاصة على معلومات بشأن حزمة مالية مقدمة لأبناء السيد جمال خاشقجي، مما يعكس المعلومات التي نشرتها وسائل الإعلام<sup>340</sup>. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت هذه الحزمة تصل إلى تعويض بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو اعتذار رسمي. إن محاكمة المشتبه بهم الـ 11 مستمرة. قام صلاح خاشقجي، أحد أبناء السيد خاشقجي، بالتغريد بأن الحزمة المالية لا ترقى إلى درجة الاعتراف بالذنب من قبل الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان: "إن أفعال الكرم والإنسانية تأتي من الأسس الأخلاقية العالية التي يمتلكونها، وليس اعترافاً بذنب أو فضيحة. نحن، عائلة جمال خاشقجي، تربينا على شكر أفعال الخير وليس التتصل".

<sup>337</sup> نفس المرجع 22

<sup>338</sup> نفس المرجع 22

<sup>339</sup> نفس المرجع 20

<sup>340</sup> انظر على سبيل المثال: [https://www.washingtonpost.com/world/national-security/khashoggi-children-have-received-houses-in-saudi-arabia-and-monthly-payments-as-compensation-for-killing-of-father/2019/04/01/c279ca3e-5485-11e9-8ef3-fbd41a2ce4d5\\_story.html?utm\\_term=.4f9fbb02a8c4](https://www.washingtonpost.com/world/national-security/khashoggi-children-have-received-houses-in-saudi-arabia-and-monthly-payments-as-compensation-for-killing-of-father/2019/04/01/c279ca3e-5485-11e9-8ef3-fbd41a2ce4d5_story.html?utm_term=.4f9fbb02a8c4)

413. إن أخذ المساءلة على محمل الجد يعني أن على الحكومة السعودية قبول مسؤولية الدولة عن الإعدام. يجب على القيادة السعودية تقديم اعتراف علني واعتذار لعائلة السيد خاشقجي وأصدقائه وزملائه عن الإعدام. يجب عليها أيضاً أن تعتذر للحكومة التركية عن إساءة استخدام امتيازاتها الدبلوماسية وانتهاك الحظر المفروض على استخدام القوى خارج الحدود الإقليمية. أخيراً، يجب على الحكومة السعودية الاعتذار للولايات المتحدة عن إعدامها لشخص حاصل على إذن الإقامة على أرضها، وهو العمل الذي من خلاله، قوضت البند الأول من بنود الدستور الأمريكي.

414. ضمانات عدم التكرار، على غرار تدابير الرضا، تساهم في الوقاية وتشمل ما يلي: ضمان السيطرة المدنية الفعالة على القوات العسكرية وقوات الأمن؛ ضمان تقييد جميع الإجراءات المدنية والعسكرية بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف والنزاهة؛ تعزيز استقلال القضاء؛ حماية وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ توفير، على أساس مستمر، تعليم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجميع قطاعات المجتمع وتدريب موظفي إنفاذ القانون وكذلك القوات العسكرية والأمنية؛ تعزيز مراعاة مدونات السلوك والقواعد الأخلاقية؛ مراجعة وإصلاح القوانين حسب الضرورة.<sup>341</sup>

415. أعلنت السلطات السعودية أن الملك سلمان أمر بإعادة هيكلة رئاسة المخابرات العامة، بقيادة ولي العهد. تم فصل خمسة مسؤولين سعوديين كبار، من بينهم اثنان تم ذكرهما على وجه التحديد لدورهما في التخطيط لمقتل السيد خاشقجي، بما في ذلك المستشار الملكي سعود القحطاني، ونائب مدير المخابرات العامة أحمد عسيري. ومع ذلك، فقد أشارت التقارير اللاحقة، بما في ذلك البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات الغربية، إلى أن السيد القحطاني على الأقل لا يزال في مكانه، وهو يؤدي مهامه الاستشارية.

416. إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات قد تثبت أن المملكة العربية السعودية تنفذ التزاماً دولياً بعدم التكرار. لكن من الصعب التوفيق بين هذا التفسير وهوية الشخص المسؤول عن إعادة الهيكلة - وهو نفس الشخص الذي توجد ضده أدلة موثوقة كافية تبرر إجراء مزيد من التحقيق من جانبه في إعدام السيد خاشقجي. علاوة على ذلك، لم تكن هناك معلومات لاحقة توضح التأثير المقصود لإعادة الهيكلة (أو أي تدابير أخرى) على صنع القرار، والتدريب، ومدونة أخلاقيات أجهزة الأمن السعودية، على سبيل المثال لا الحصر بعض القضايا المثيرة للقلق. مؤخراً، منذ بداية عام 2019، احتجزت السلطات المزيد من الصحفيين والناشطين السياسيين. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت المقررة الخاصة قد تلقت أدلة موثوقة على أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد أبلغت أربعة بلدان غربية بالتهديدات المتوقعة والفورية ضد سكانها الذين فروا من المملكة العربية السعودية أو أي دولة خليجية

أخرى. لا يمكن للمقررة الخاصة أن تستنتج إلا أن المملكة العربية السعودية قد فشلت حتى الآن في إثبات أنها تنفذ التزامها بعدم التكرار أو أن الخطوات قد اتخذت بحسن نية.

417. بدلاً من ذلك، يتوقع المرء أن تظهر المملكة العربية السعودية نية عدم التكرار، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الأفراد المسجونين للتعبير السلمي عن رأيهم ومعتقداتهم؛ التحقيق في جميع مزاعم التعذيب والاستخدام المميت للقوة في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية؛ التحقيق في جميع مزاعم الاختفاء القسري والإعلان عن أماكن وجود الأشخاص المختفين. كما ينبغي لها إجراء تقييم متعمق للجهات الفاعلة والمؤسسات والظروف التي أتاحت اعدام السيد خاشقجي للمضي قدماً وتحديد الإصلاحات اللازمة لضمان عدم التكرار.

418. اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات خجولة نحو معالجة مسؤولياتها الحكومية من حيث المقاضاة والتعويض. ولكن هذه الخطوات لا ترقى إلى ما هو متوقع بموجب القانون الدولي. إن الفجوة في المساءلة تثير القلق بشكل أكبر بالنظر إلى أنها تتعلق بجريمة حظيت بمستوى غير مسبوق من الاهتمام زالتنديد الدولي، بما في ذلك الإدانة الرسمية العامة في جميع أنحاء العالم.

## الجزء السادس - المساءلة الدولية

419. أظهر هذا التقرير أن إعدام السيد خاشقجي يشكل انتهاكاً لحقه في الحياة الذي تتحمل الدولة السعودية المسؤولية عنه. ومما يضاعف هذا الانتهاك فشل المملكة العربية السعودية في التحقيق الفعال في الإعدام ومقاضاة المسؤولين عنه. إن السرية المرتبطة بكل من التحقيق والادعاء تنتهك أيضاً الحق في المعرفة والحق في معرفة الحقيقة للمجتمع الدولي وعائلته وأصدقائه وزملائه والكثير من أنحاء العالم ممن لديهم أيضاً الحق في معرفة ما حدث للسيد خاشقجي. لمعرفة طبيعة ومدى مسؤوليات المملكة العربية السعودية، وهوية العقل المدبر والجناة الآخرين وأدوار كل منهم في تنفيذ القتل العمد، فقد قطع هذا التحقيق بعض الشيء نحو الوفاء بتلك الحقوق من خلال تحليل المعلومات المتاحة له، من خلال عدسة القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد لإلقاء الضوء الكامل على مصير السيد خاشقجي.

420. أظهر هذا التقرير أيضاً أن إعدام السيد خاشقجي في القنصلية السعودية الواقعة على الأراضي التركية ينتهك قاعدتين أساسيتين للنظام الدولي: حظر استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية، ومطلب أن تستخدم الدول البعثات القنصلية لأغراض رسمية. هذه القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي، بدورها ترقى إلى مستوى الالتزامات تجاه الكل والمستحقة للمجتمع الدولي ككل.

421. وقد احتجت المقررة الخاصة أيضاً بأن الإعدام خارج نطاق القضاء للسيد خاشقجي، من أجل إسكاته، وهو كاتب عمود في الواشنطن بوست يتداخل في شؤون الولايات المتحدة.

422. لذا، فإن إعدام السيد خاشقجي يثير ما لا يقل عن ثلاثة أضرار دولية مميزة يجب تحديدها حتى يتم علاجها: (1) انتهاك حق السيد خاشقجي في الحياة، (2) انتهاك اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، و (3) انتهاك الحظر المفروض على استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية. إن الحقوق في سبل الانتصاف المرتبطة بانتهاك حق السيد خاشقجي في الحياة تختلف عن حقوق تركيا والولايات المتحدة، وهي متميزة عن حقوق المجتمع الدولي. لذلك، هناك أربع فئات من "أصحاب الحقوق" يحتمل أن يكونوا قادرين على المطالبة بالتعويض فيما يتعلق بقتله. ومن المقلق أن إعدام السيد خاشقجي حتى الآن أدى إلى عدد قليل جداً من الردود الدولية الفعالة، سواء كانت قانونية أو سياسية أو دبلوماسية. وتمشيا مع شروط ولايتها، ستركز المقررة الخاصة تحليلها على البحث عن المساءلة عن انتهاك حق السيد خاشقجي في الحياة.<sup>342</sup>

<sup>342</sup> وقد وجدت أن سبل الانتصاف المتاحة رداً على انتهاك المملكة العربية السعودية لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية هي دبلوماسية إلى حد كبير وأن تركيا لا تستطيع إلا أن تجد الراحة بدعم من المجتمع الدولي، وهو مجتمع تضرر أيضاً من جراء هذه الأعمال. فيما يتعلق باستخدام القوة خارج الحدود الإقليمية ينبغي أن تكون تركيا أو أي دولة عضو بالفعل قادرة على إحالة نزاع أو حالة "قد تؤدي إلى انتهاك دولي" إلى مجلس الأمن. ويجوز طرحه، يجوز لمجلس الأمن "التوصية بالإجراءات أو طرق التعديل المناسبة" للتسوية. انظر

423. تشير المقررة الخاصة إلى انتهاكات سابقة للقانون الدولي ارتكبتها المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك محاولة اختطاف وإساءة معاملة رئيس الوزراء المنتخب لدولة ذات سيادة - وهو عمل غير عادي - وهو ما لم يكن موضوع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل المملكة العربية السعودية وغيرها من أطراف النزاع في اليمن موثقة توثيقاً جيداً من قبل الأمم المتحدة<sup>343</sup> وهي أهداف لقرارات مجلس الأمن الدولي المتكررة<sup>344</sup>. جاء الإعدام خارج نطاق القضاء للسيد خاشقجي في أعقاب حملة واضحة المعالم لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الناشطين والصحفيين وكذلك ضد رجال الأعمال والأمراء السعوديين الذين وثقتهم الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. كانت هذه الانتهاكات موضوع بيان مشترك صادر عن 36 دولة في مجلس حقوق الإنسان<sup>345</sup>. ومع ذلك، بعد إعدام السيد خاشقجي، تم توثيق انتهاكات جديدة بشكل موثوق، بما في ذلك ضد النشطاء الذين يعيشون في الخارج، وهو أمر مؤسف للغاية. بدلاً من ذلك، يجب ألا تكون المملكة العربية السعودية مستعدة فقط للمساءلة عن إعدام السيد خاشقجي، بل يجب عليها أيضاً اتخاذ خطوات فعالة لإظهار عدم التكرار.

424. تحدد المقررة الخاصة أدناه مجموعة من الخيارات التي يمكن من خلالها تقديم المساءلة القانونية عن إعدام السيد خاشقجي. ومع ذلك، فإنها تحذر من أن البحث عن المساءلة لا يمكن أن يميز المقاضاة على جميع الوسائل الأخرى. ينبغي أن يؤدي إعدامه إلى مساءلة جميع المسؤولين أمام محكمة قانونية وبتوفير سبل الانتصاف والتعويض من جانب الدولة. لكن البحث عن العدالة من أجل السيد خاشقجي لا يمكن تركها معلقة على المسائل المعقدة المتعلقة بالولاية القضائية ومطالبات الدولة بالحصانة وبأهواء النظام القانوني السعودي. تقع المسؤولية على المجتمع الدولي (الدول والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في الشركات والأمم المتحدة) للبحث عن أدوات المساءلة الأخرى وتحديدها وتنفيذها، بما في ذلك السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والرمزية.

425. وأخيراً، تعتقد المقررة الخاصة أن البحث عن المساءلة عن إعدام السيد خاشقجي ينبغي أن يتناسب مع مواقف السيد خاشقجي الشجاعة للديمقراطية والشفافية وحرية الصحافة، بما في ذلك في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط بشكل عام. ينبغي اتخاذ خطوات لرفع السرية بحيث لا يمكن للدولة والأفراد المسؤولين عن قتله أن يختبئوا خلف قوتهم ونفوذهم بحجة المساءلة التي يبدو أن الكثير منهم مستعدون لقبولها.

الامم المتحدة فنون الميثاق، 34-41

<sup>343</sup> انظر على سبيل المثال : <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/YemenGEE/Pages/Index.aspx>

<sup>344</sup> <https://osesgy.unmissions.org/security-council-resolutions>

<sup>345</sup> <https://www.government.is/diplomatic-missions/embassy-article/2019/03/07/Joint-statement-on-the-human-rights-situation-in-Saudi-Arabia/>

## 1- تحقيق جنائي لمتابعة إعدام السيد خاشقجي

426. ينبغي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ("مجلس حقوق الإنسان") أو مجلس الأمن<sup>346</sup> أو الأمين العام للأمم المتحدة أن يطالب بإجراء تحقيق جنائي لمتابعة في مقتل السيد خاشقجي. تكرر الأمم المتحدة سلطات التحقيق إلى حد كبير لحقوق الإنسان وحالات النزاع الدولي<sup>347</sup>. إن إعدام السيد خاشقجي يثير مجموعة من الحقائق الجريئة الفظيعة، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وكذلك القانون الدولي. الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، رداً على الإعدام، ليست كافية. وقد انتهك تجاوبها نفسه المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من الناحية الموضوعية والإجرائية على حد سواء، وفشلت في معالجة انتهاكات القانون الدولي. يجب أن يدرك مجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن، أو الأمين العام بهذا الأمر كحالة استثنائية، وويقوم بمتابعة دولية التحقيق الجنائي.

427. وقد كان الجدل حول قيام الأمين العام للأمم المتحدة بالمبادرة بتحقيق جنائي دولي في مقتل السيد خاشقجي ، هو قيام تركيا بطلب إجراء هذا التحقيق رسمياً. وبينما تشجع المقررة الخاصة تركيا أو المملكة العربية السعودية بالفعل على المطالبة رسمياً بمثل هذا التحقيق الجنائي للمتابعة، إلا أنها لا توافق على الفهم الضيق الذي يحفز تركيا على إجراء مثل هذا التحقيق. لا ينبغي أن ترتبط مصلحة السيد خاشقجي وحقوقه أو تعتمد على وجوده على أراضي تركيا وقت إعدامه، ولا ينبغي أن تكون مرتبطة بموطن جنسيته أو تعتمد عليها، وتكون مسؤولة عن قتل. سيكون من السخف أن يقتصر تدخل الأمين العام للأمم المتحدة على هذه السيناريوهات، رغم أن تعاون الدول المعنية، عملياً وسياسياً، يعد خطوة مهمة نحو تحقيق المساءلة. ومع ذلك، يجب أن تكون أي دولة قادرة على رفع دعاوى نيابة عن السيد خاشقجي وانتهاك حقه في الحياة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة (وأي هيئات أخرى للأمم المتحدة). والأهم من ذلك، ينبغي أن يكون الأمين العام نفسه قادراً على إجراء تحقيق جنائي دولي للمتابعة دون أي تحرك من قبل الدولة.<sup>348</sup>

428. ومع ذلك، فإن نجاح أي تحقيق جنائي سيتطلب تعاون كل من تركيا والمملكة العربية السعودية، وأي دولة أخرى قد تكون لدى استخباراتها أو أجهزتها الأخرى أدلة على الجرائم، في المقام الأول الولايات المتحدة.

<sup>346</sup> المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سلطة التحقيق المستمدة من ولايته لضمان "صون السلام والأمن الدوليين"

<sup>347</sup> انظر على سبيل المثال: الأمم المتحدة ، "لجان التحقيق الدولية ، وبعثات تفصي الحقائق: الصفحة الرئيسية" المتوفر على <http://libraryresources.unog.ch/factfinding> (مدرجة تحقيقات الأمم المتحدة من 1963 إلى الآن، من ضمنها مهمات في، على سبيل المثال، تيمور-ليست، لبنان و أفغانستان)، انظر ايضاً : مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، "هيئات التحقيق والهيئات" المتوفر على <https://www.un.org/securitycouncil/content/repertoire/commissions-and-investigative-bodies> (مدرجة بعثات وتحقيقات الأمم المتحدة من 1946 إلى الآن، وتتضمن تلك المخصصة إلى ، على سبيل المثال، الإبادة الجماعية في رواندا وتسريح المقاومة المسلحة في نيكاراغوا)

<sup>348</sup> هناك على الأقل سابقة واحدة عندما اسس الأمين العام بان كي مون فريق خبراء معني بالمساءلة في سريلانكا، وثائق الأمم المتحدة. سي جي/2151. (25 مايو 2009)

ينبغي أن يسعى التحقيق الجنائي إلى الوصول إلى الأدلة التجريبية التي لم تتح للمقررة الخاصة ولمعالجة المسائل القانونية والسياق التي لم تستطع المقررة الخاصة استكشافها بشكل كاف هنا. كما أوضحنا من قبل، فإن تحقيق حقوق الإنسان هذا ليس بديلاً للتحقيق الجنائي ولا هو محكمة قانونية. على وجه الخصوص، لم يكن لدى هذا التحقيق الموارد أو الدعم الفني أو السلطة لتأسيس أساس كامل يمكن من خلاله استخلاص وتنفيذ استنتاجات نهائية فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية أو المسؤولية القانونية. ومع ذلك، فقد حددت أدلة دامغة تتطلب المزيد من التحقيق، بما في ذلك في مواقف محددة والأفراد الذين يتم تحديدهم، لا سيما لغرض تحديد المسؤولية الفردية والمعايير القانونية بشكل قاطع. ينبغي أن يسعى التحقيق الجنائي في متابعة هذا التحقيق إلى القيام بذلك، وإذا خُص إلى أن مثل هذه النتيجة مبررة، فيجب عليه تقديم مقترحات نحو المساءلة القضائية. قد تتضمن الخيارات إنشاء محكمة مخصصة غير عادية أو محكمة.

## 2. الولاية القضائية العالمية

429. تعتقد المقررة الخاصة أن مقتل السيد خاشقجي يشكل جريمة دولية تدخل في حدود الولاية القضائية العالمية. إن تعاريف الجرائم الدولية وقوائم الجرائم الدولية تكاد تكون متنوعة بقدر وجود خبراء قانونيين بارزين<sup>349</sup> أو سلطات قضائية وطنية بالطبع. ومع ذلك، فإنها تميل إلى الاتفاق على الخصائص الأساسية لجريمة دولية، وخاصة ما يلي: (1) أنها تؤثر على سلام أو سلامة أكثر من دولة واحدة؛ (2) يصدّم ضمير الإنسانية؛ (3) مشتقة من معاهدة دولية أو من القانون الدولي العرفي؛ (4) انتهاكها يجذب المسؤولية الجنائية للأفراد.

430. يجوز وضع ولاية قضائية شاملة على إعدام السيد خاشقجي بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب إلى الحد الذي اعتبرت لجنة مناهضة التعذيب أن مقتله جزء من أحكام الاتفاقية.

431. وترى المقررة الخاصة أنه في غياب قواعد واضحة وقائمة على توافق الآراء بشأن ماهية الجريمة الدولية والجرائم التي تجتذب الولاية القضائية العالمية<sup>350</sup> يمكن تقديم عدد من الحجج لدعم الموقف القائل بأن إعدام السيد خاشقجي يرقى إلى مستوى الجريمة الدولية التي تجتذب الولاية القضائية العالمية.

<sup>349</sup> قارن على سبيل المثال جي ويرل " مبادئ القانون الجنائي الدولي" النسخة الثانية، تي ام سي إصدارات اسير: لاهاي 2009، صفحة 29. أ. قضايا، القانون الجنائي الدولي، إصدارات جامعة أكسفورد، أكسفورد 2003. محمود شريف بسيوني، الجرائم الدولية: الاختصاص الموضوعي للقانون الجنائي الدولي، في: محمود شريف بسيوني. قانون الجنائي الدولي، المجلد الأول: مصادر، الموضوعات والمحتويات، الإصدار الثالث. إصدارات مارتينوس نيجهوف: ليدن، 2008، واي، كيو، نكافي، معوقات ممارسة الولاية القضائية على الجرائم الدولية، تي ام سي إصدارات اسير، لاهاي، 2010

<sup>350</sup> انعكس عدم توافق الآراء بشكل جيد في مناقشة اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الولاية القضائية العالمية



432. أولاً، ربما يكون مقتلُه بمثابة عمل تعذيب أو سوء معاملة، محظور بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. المادة 14 من الاتفاقية، التي لا تحتوي على أي قيود جغرافية، تطلب من كل دولة طرف أن تضمن في نظامها القانوني أن أي ضحية من أفعال التعذيب، بغض النظر عن مكان حدوثها، تحصل على تعويض ولها حق واجب النفاذ في الحصول على تعويض عادل وكاف، بما في ذلك وسائل لإعادة التأهيل الكامل قدر الإمكان.<sup>351</sup>

433. ثانياً، كما تم ايضاحه سابقاً، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يعتبر مقتل السيد خاشقجي انتهاكاً لقاعدة الأمرة. قاعدة "تحمل أعلى مرتبة هرمية بين جميع القواعد والمبادئ الأخرى. ونتيجة لهذا الموقف، تُعتبر قواعد القواعد الأمرة "قطعية وغير قابلة للانتقاص"<sup>352</sup>. ويمثل الحظر على الحرمان التعسفي من الحياة، مثل القتل خارج نطاق القضاء، أيضاً جزءاً من القانون العرفي. إن مقتل السيد خاشقجي يستقطب مسألة المسؤوليات الفردية لموظفي الدولة المسؤولين عن الإعدام. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف اعدام السيد خاشقجي تعني انه قد تم انتهاك التزامين دوليين على الأقل، وهما الناشئان من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، وحظر استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

434. وتثير هذه الخصائص حجة مقنعة ثانية حول السبب في أن إعدام السيد خاشقجي يشكل جريمة دولية. انتهاكات قواعد القواعد الأمرة بحكم تعريفها "تؤثر على مصالح المجتمع العالمي ككل لأنها تهدد سلام وأمن البشرية ولأنها تصدم ضمير الإنسانية."<sup>353</sup>

435. قد يكون هناك حجة مضادة مفادها أنه على الرغم من قيام دولة واحدة بالقتل المتعمد، يعتبر أمر مروع مثل قيامها بالاعدام، إلا أنه لا "يصدم الإنسانية"، وبالتالي لا يصل إلى مستوى الخطورة المطلوب لجريمة دولية. من ناحية أخرى، لا توجد حجة قانونية صحيحة تعتبر أن جريمة واحدة تعتبر "أقل خطورة" أو أقل إثارة للصدمة من العديد من الجرائم. جريمة حرب واحدة تنتهك القانون الإنساني الدولي وقد تشكل جريمة دولية تنص على الولاية القضائية العالمية. قد تجتذب عدة جرائم عقوبة أعلى من عقوبة واحدة، ولكن هذا لا يجعل الجريمة الواحدة "أقل خطورة". في نهاية المطاف، فإن "الجاذبية" تتعلق بالاعتبارات الأخلاقية والسياسية، وقد تعكس القرارات أيضاً الحساسيات الثقافية وغيرها. استخدمت الحكومات والبرلمانات والسلطة القضائية سلطاتها التقديرية (بما في ذلك

<sup>351</sup> كريستوفر كيث هول، واجب الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب لتوفير إجراءات للسماح للضحايا باسترداد تعويضات عن التعذيب المرتكب في الخارج، المجلة الأوروبية للقانون الدولي (2007)، المجلد رقم 18، 5.921-937، اللجنة، الاستنتاجات والتوصيات، الجلسة الرابعة والثلاثون، 20-2 مايو 2005، وثائق الأمم المتحدة. CAT/C/CR/34/CAN.7 السابع من يوليو 2005، فقرة 4(ج)، 5(ف)

<sup>352</sup> محمود شريف بيسوني، الجرائم الدولية، القواعد الأمرة و الالتزام تجاه الجميع، 59، القانون، والمعاصر، التحقيق. 63 (1996) صفحة 67

<sup>353</sup> بيسوني 1996 صفحة 69

تقدير النيابة العامة) لتحديد الجرائم التي يعتبر اختصاصها "دوليًا" (بالإضافة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجريمة العدوان) جذب الولاية القضائية العالمية.

436. إن الموقف القائل بأن إعدام السيد خاشقجي يشكل جريمة دولية تدعو إلى اختصاص عالمي قد يثير مخاوف بشأن الولاية القضائية الموسعة. في هذه المرحلة، لا تقترح المقررة الخاصة التحقيق في جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء ومحاكمتهم على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فهي تؤكد أنه لا توجد أسباب قانونية أو معيارية مسبقة توجي بأن الإعدام الواحد لا يمكن أن يرتفع إلى مستوى الجريمة الدولية. السياق، كل حالة على حدة، ينبغي أن يكون التحليل هو الدليل. بقدر ما يتعلق الأمر بإعدام السيد خاشقجي، فإن طبيعة هذه الجريمة الوحيدة غير عادية وخطيرة بما فيه الكفاية (مثلاً عبر الحدود؛ استخدام القنصلية؛ استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية؛ صحفي في المنفى في الولايات المتحدة وتركيا؛ فعل تعذيب محتمل، اختفاء مستمر، تأثير دولي مستمر)، إلى جانب المشاكل المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة حتى الآن، لرفعه إلى مستوى الجريمة الدولية التي ينبغي للدول أن تطالب بالولاية القضائية العالمية عليها.

437. نتيجة للتحليل الذي مفاده أن طبيعة إعدام السيد خاشقجي ترقى إلى مستوى جريمة دولية تجتذب الولاية القضائية العالمية، تدعو المقررة الخاصة الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإثبات اختصاصها لممارسة الولاية القضائية بموجب القانون الدولي على هذه الجريمة المتمثلة في الإعدام خارج نطاق القضاء عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم موجوداً في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، إلا إذا رحلت أو سلمت الجاني المزعوم إلى دولة أخرى وفقاً لالتزاماتها الدولية أو سلمته إلى محكمة دولية ذات ولاية قضائية على الجرائم المزعومة. لا ينبغي السماح للجناة بالاستفادة من أي تدابير قانونية تعفيهم من المقاضاة الجنائية أو الإدانة. يقع على عاتق جميع الدول التزام بضمان تقديم أي شخص يتم تحديده على أنه مسؤول فردياً عن طريق تحقيق مستقل ونزيه وفعال في الإعدام خارج نطاق القضاء لجمال خاشقجي إلى العدالة.

### 3. المستهدف وعقوبات الدولة

438. في 15 نوفمبر 2018، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على 17 شخصاً لدورهم في قتل السيد خاشقجي، وتجميد جميع أصولهم داخل الولايات المتحدة، ومنعهم من

تأثيرات الدخول<sup>354</sup>. وكان من بين الأفراد "المسؤول الكبير في حكومة المملكة العربية السعودية الذي كان جزءاً من تخطيط وتنفيذ العملية"، ومروّسه، والقنصل العام السعودي لتركيا<sup>355</sup>. في وقت لاحق، أصدرت على سبيل المثال لا الحصر، كل من كندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، بموجب أنظمة قانونية مختلفة، عقوبات خاصة بهم على المملكة العربية السعودية.

439. بينما ترحب المقررة الخاصة بهذه الخطوات التي اتخذت بعد فترة وجيزة من الإعدام، فإنها تلاحظ المسائل التالية:

(أ) لم تقدم أي من الحكومات المسؤولة عن إصدار هذه العقوبات تفسيراً واضحاً جيداً عن سبب استهداف هؤلاء الأفراد المعينين للعقاب. بشكل عام، لا تحدد الشورى العامة للقرارات معايير البراهين التي تم استخدامها ولا تقدم أي دليل على هذه القرارات. في حالة السيد خاشقجي، فإن هذه الممارسات أضافت إلى انعدام الشفافية الذي يميز الخطوات المتخذة حتى الآن لتحديد المساءلة، مما يعكس حالة الإعدادان نفسها التي اختفت وراء جدران القنصلية وبمعزل عن تدقيق الحصانة الدبلوماسية، وهو أمر مؤسف للغاية ولا يسهم في تحقيق العدالة في حالة إعدام السيد خاشقجي.

(ب) في وقت كتابة هذا التقرير، كان المسؤولون ذوي الرتب الأعلى في قائمة المستهدفين للعقوبات هم: السيد سعود القحطاني، أحد العقول المدبرة وراء إعدام السيد خاشقجي ومستشار ولي العهد، والسيد محمد العتيبي، القنصل السعودي العام في تركيا. مقارنة بالعقوبات التي فرضت في جميع أنحاء العالم رداً على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإن الأفراد الذين عوقبوا في أعقاب إعدام السيد خاشقجي هم من المسؤولين من المستوى المتوسط إلى الأدنى نسبياً ولا يمكن القول أنهم أعضاء في القيادة السعودية<sup>356</sup>. ومع ذلك، فإن إعدام السيد خاشقجي يرتفع إلى مستوى

<sup>354</sup> وزارة الخزانة، "عاقبت الخزانة 17 فرداً، لدورهم في قتل جمال خاشقجي." <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm547>،

<sup>355</sup> واستندت هذه العقوبات جزئياً على قانون ماغيتسكي العالمي لقانون مساءلة حقوق الإنسان ("قانون ماغيتسكي العالمي")، الذي صدر في ديسمبر كانون الأول عام 2016، والذي وفقاً له يجوز للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على "أي شخص أجنبي قرر الرئيس، على أساس أدلة موثوقة بها، أنه المسؤول عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً التي ترتكب ضد الأفراد في أي بلد أجنبي الذين يسعون إلى (أ) لفضح تنفيذ نشاط غير قانوني من قبل المسؤولين الحكوميين أو (ب) للحصول على، وممارسة، والدفاع، أو تعزيز الاعتراف الدولي لحقوق الإنسان والحريات المعترف بها، مثل حريات. . . التعبير ...". صدر. ل. 328-114. جزء 1263(أ)(1). يسمح قانون ماغيتسكي العالمي بنوعين من العقوبات. أولاً، فإنه يجعل المخالفين غير مقبولين في الولايات المتحدة. ثانياً، يسمح "منع، وفقاً لقانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية (قانون الولايات المتحدة سي 1701 وما يليها) من جميع المعاملات والمصالح لممتلكات شخص أجنبي إذا كانت الممتلكات والمصالح في الولايات المتحدة، أو تأتي ضمن حيازة أو سيطرة شخص من الولايات المتحدة الأمريكية. "وبعد اعتماد قانون الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، وقد اتبعت استونيا وليتوانيا حذوها. هو البرلمان الأوروبي تدرس حالياً اعتماد التشريعات ماغيتسكي

<sup>356</sup> انظر على سبيل المثال، فإن قائمة الأفراد الـ 13 الذين كانوا الهدف الأول بعد سن قانون ماغيتسكي العالمي الجديد في 2017 <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0243>. وفي الأونة الأخيرة، فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد عبد الحميد جول، وزير العدل التركي وسليمان سويلو. وزير الداخلية احتجاجاً على اعتقال قس على اعتقال قس الأمريكي محتجز بتهمة التجسس

مسؤولية الدولة. لذلك، يجب تقييم مستوى الأقدمية للأفراد المستهدفين فيما يتعلق بنظام الحكم المعمول به في المملكة العربية السعودية. حتى الآن، لا يمكن القول بأن أيًا من الأفراد المستهدفين للعقوبات هو "مسؤول كبير".

(ج) ونتيجة لذلك، فإن أثر هذه الجزاءات مشكوك فيه. وقد أظهرت الدراسات أنه كلما انخفض مستوى الفرد في التسلسل الهرمي لعملية صنع القرار، كلما قلت فعالية التأثير الاقتصادي والنفسي للجزاءات، وما يرتبط بذلك من وصم، على الأفراد المستهدفين.<sup>357</sup>

440. لا يهدف التحليل أعلاه إلى التشكيك في استخدام الجزاءات المحددة الهدف رداً على إعدام السيد خاشقجي. ولكن من الصعب التغلب على الانطباع بأن هذه العقوبات الخاصة ضد 17 شخصاً أو أكثر قد تكون بمثابة ستار دخاني، مما يؤدي إلى تحويل الانتباه عن المسؤولين الفعليين. إن العقوبات الحالية تفشل ببساطة في معالجة المسائل الأساسية المتمثلة في سلسلة القيادة ومسؤوليات القيادة العليا عن التنفيذ والمرتبطة به.

441. يجب أن تستمر العقوبات المستهدفة ضد الأفراد و/أو الكيانات في المملكة العربية السعودية التي من المحتمل أن تكون ضالعة في قتل السيد خاشقجي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأدلة الموثوقة في مسؤوليات ولي العهد عن اغتياله، يجب أن تشمل هذه العقوبات أيضاً ولي العهد وممتلكاته الشخصية في الخارج، حتى وما لم يتم تقديم دليل وتأكيد أنه لا يتحمل أي مسؤولية عن هذا الإعدام. تعترف المقررة الخاصة بالحساسية السياسية لهذه المسألة، لكنها تشدد على أنه بموجب قوانين الحصانة وحرمة لا يوجد حظر على معاقبة الأفراد الذين يشغلون مناصب مثل منصب ولي العهد.

442. يمكن القول، في غياب أدلة واضحة، إن معاقبة ولي العهد تنتهك المبدأ الذي يعتبر بموجبه كل شخص بريء حتى تثبت إدانته. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا المبدأ القانوني يوجه أنظمة الجزاءات التي بحثها المقرر الخاص. وقد أبرزت المقررة الخاصة قلقها إزاء عدم وجود شفافية فيما يتعلق بمعايير الإثبات التي استوفيت للحكم على مختلف أنظمة الجزاءات. ومع ذلك، ما لم يتم نشر هذه المعايير على الملأ، وتطبيقها على أفراد محددين بشكل جيد، لا يوجد سبب لعدم تطبيق العقوبات على ولي العهد وممتلكاته الشخصية. في الواقع، أظهر تحقيق حقوق الإنسان هذا أن هناك أدلة موثوقة كافية بشأن مسؤولية ولي العهد الذي يطالب بمزيد من التحقيق.

357 انظر على سبيل المثال، الدراسات في تي بيرستير، اس ايكهارت و ام تورينهو، محرران. العقوبات المستهدفة: الآثار وفعالية عمل الامم المتحدة، مطبعة كامبريدج. 2016

علاوة على ذلك، تشمل أنظمة الجزاءات التي بحثتها المقررة الخاصة عملية استئناف ينبغي أن يعتمد عليها ولي العهد. إذا كان أي شيء، فإن مثل هذا الاستئناف يمكن أن يلقي الضوء على الأدلة المحتملة التي تراه.

### عقوبات الدولة

443. إن الجزاءات المستهدفة المذكورة أعلاه لا تتوافق مع خطورة الجريمة أو إلى حقيقة أن المملكة العربية السعودية هي المسؤولة في نهاية المطاف عن انتهاك حق السيد خاشقجي في الحياة. في حين أصدر برلمان الاتحاد الأوروبي قرارًا غير ملزم، بحث على فرض حظر على الأسلحة على مستوى الاتحاد الأوروبي على المملكة العربية السعودية ردًا على إعدام السيد خاشقجي، فإن ألمانيا هي الحكومة الغربية الوحيدة التي أوقفت مبيعات الأسلحة المستقبلية للسعودية، وهي أكبر مستورد أسلحة في العالم.

444. وأثار إعدام السيد خاشقجي أيضاً مخاوف جدية بشأن المراقبة الداخلية والخارجية على الاتصالات الخاصة للأفراد الذين كانت "جريمتهم" الوحيدة هي التعبير السلمي عن آرائهم، وعن تصدير تكنولوجيا المراقبة. كما أوضح المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير، في تقريره الصادر في يونيو 2019 إلى مجلس حقوق الإنسان "من الضروري أن تقصر الدول استخدامات مثل هذه التقنيات على الأغراض القانونية فقط، مع مراعاة أدق أشكال الرقابة والترخيص، وأن تشترط الدول مشاركة القطاع الخاص في سوق أدوات المراقبة - من البحث والتطوير إلى التسويق والبيع والنقل والصيانة - على العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وسجل حافل بالامتهال لمعايير حقوق الإنسان. " ويوصي كذلك بأن تفرض الحكومات "وقفاً فورياً على منح التراخيص لتصدير تكنولوجيا المراقبة، حتى يكون هناك دليل مقنع على أن استخدام هذه التكنولوجيات يمكن أن يقتصر تقنياً على أغراض قانونية تتسق مع معايير حقوق الإنسان، أو سيتم تصدير هذه التقنيات فقط إلى البلدان التي يكون استخدامها خاضعاً للتفويض - ممنوح وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة ومعايير الشرعية والضرورة والشرعية - من قبل هيئة قضائية مستقلة ومحيدة".<sup>58</sup>

445. تؤيد المقررة الخاصة هذه التوصيات. يجب على الحكومات فرض حظر فوري على منح تراخيص لتصدير تكنولوجيا المراقبة إلى المملكة العربية السعودية حتى تثبت المملكة العربية السعودية أنها تقصر الاستخدام المحلي والخارجي لهذه التقنيات على أغراض قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يجب أن يكون أي ادعاءات بأن المعدات المصدرة حتى الآن قد أو ربما أسيء استخدامها موضوع تحقيق مستقل من قبل السلطات المختصة مع توفير النتائج للجمهور بشكل عام.

#### 4. المساءلة الاجتماعية للشركات:

446. عندما بدأت تقارير اخبارية تنتشر عن تفاصيل أكثر عن الظروف التي كان فيها السيد خاشقجي، كانت المملكة العربية السعودية تستضيف مؤتمرا رئيسيا للأعمال التجارية، والذي دعيت اليه العديد من الشركات الكبرى من جميع انحاء العالم. وقلقا من مخاطر السمعة والارتباط بالدولة سعى الكثيرون الى التنصل من عدم المشاركة في هذا الحدث، أو بإرسال مندوبين مبتدئين الى المؤتمر. وقال رئيس مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في هذه المناسبة إن قرار مديري الأعمال التجارية "بالانسحاب من المؤتمر يؤكد كيف يمكن للشركات استخدام نفوذها لمعالجة القلق حول حقوق الإنسان. يجب على رجال الأعمال ابداء الاهتمام القوي بالاحتفاظ بالمساحة المدنية مفتوحة في أي مكان يديرون فيه أعمالهم، لأن البيئة الوحيدة التي يكون فيها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان قادرين على التحدث بحرية، هي التي يمكن للشركات تحديد تأثيرها ومنع الآثار السلبية لحقوق الإنسان بها".<sup>359</sup>

447. ومع ذلك، منذ بداية عام 2019، تحركت معظم الشركات بهدوء لإصلاح علاقاتها مع المملكة، مع إعلان البعض عن استثمارات جديدة أو صفقات تجارية. في حين أن معظم الشركات قد لا تتحمل أي مسؤولية قانونية مباشرة عن الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، إلا أنها يجب أن تتخذ خطوات ملموسة وقابلة للتحقق لضمان أن سلوكها يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال وحقوق الإنسان.

448. حتى إذا كانت الشركة لا تتحمل أية مسؤولية مباشرة عن فعل محدد، فإن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لا تزال ذات صلة وتتوقع من الشركات أن تبذل العناية الواجبة أينما تعمل، وأن تستخدم نفوذها لتقليل الضرر وتخفيف مخاطر حقوق الإنسان. يتعين على الشركات التي تفكر في عقد صفقات تجارية واستثمارية مع المملكة العربية السعودية ضمان ما يلي:

##### 1. تأكيد التزامهم بمعايير حقوق الإنسان؛

2. يجعلون المملكة العربية السعودية على علم بتلك الالتزامات ؛
3. يستخدمون نفوذهم لضمان التزام شركائهم التجاريين في المملكة العربية السعودية بتلك الالتزامات؛
4. ينشئون آلية رصد لضمان ألا يتسبب سلوكهم وسلوك شركائهم في أي ضرر لحقوق الإنسان؛
5. يضعون سياسات واضحة لضمان تجنبهم إبرام صفقات تجارية مع الشركات أو رجال الأعمال أو أجهزة الدولة التي كان لها دور مباشر أو غير مباشر مع إعدام السيد خاشقجي، أو مع انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان، لتقليل خطر تعرضهم للتواطؤ في هذه الانتهاكات؛
6. يلتزمون بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ضمن عملياتهم، ويستخدمون نفوذهم لمعالجة شواغل حقوق الإنسان مع شركائهم.

449. تنطبق هذه التوصيات بقوة خاصة على الشركات التي تتبع تكنولوجيا المراقبة إلى المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى، بالنظر إلى المخاطر غير العادية المتمثلة في إساءة استخدام تكنولوجيا المراقبة. على وجه الخصوص، تؤيد المقررة الخاصة التدابير المحددة التي حددها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير في تقريره الصادر في يونيو 2019 إلى مجلس حقوق الإنسان والذي يركز على تكنولوجيا المراقبة (A / HRC / 41/35)، الفقرة (60).

450. أشار الخبراء الذين تم استشارتهم لغرض هذا التحقيق إلى الدور المهم الذي تلعبه جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة والمنافذ الإعلامية والصحفيون الذين تعاقدت معهم الحكومة السعودية والأفراد والشركات السعودية الخاصة. وقد استخدموا هؤلاء للمساعدة في حماية سمعة المملكة في الخارج ولمساعدة السلطات على الاستجابة للتقارير السلبية عن البلد فيما يتعلق، على سبيل المثال، بهجمات 11 سبتمبر 2001، المعروفة باسم 11/9، وعمليات الإعدام العلنية وقتل السيد خاشقجي. في سياق هذا الاستفسار، تم ذكر عمل شركة واحدة على وجه الخصوص لمراقبة وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي التي تعهدت بها للمساعدة في تحديد الرسائل والمراسلين الذين ينتقدون المملكة العربية السعودية.

451. هل تتحمل هذه الشركات بعض المسؤولية عن استخدام خدماتها، مثل تحليلاتها الاستراتيجية والتقنية والاتصالات أو المقالات ذات الوضع الجيد والاقتباسات؟ يجب عليهم بالتأكيد تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة كما يجب على الشركات الأخرى. في عصر يتم فيه استنكار الدعاية والتضليل باعتبارها مخاطر على

الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، يجب أن يتم النظر بجدية في مثل هذه الأسئلة من قبل العاملين في مجال بيع منتجات الاتصالات التحليلية والسردية. يتعين على العديد من الشركات حول العالم التي تم التعاقد معها لرصد الروايات السلبية والاستجابة لها، من خلال إنشاء ونشر قصص إيجابية، وتطوير استراتيجيات وطنية ودولية للضغط والتواصل السياسي، تحديد ما إذا كان يمكن استخدام وظائفها ونواتجها في انتهاك حقوق الإنسان داخل وخارج المملكة العربية السعودية. يجب عليهم أيضًا تقييم ما إذا كان يمكن استخدام منتجاتهم للتستر على انتهاكات حقوق الإنسان. وأخيراً، تعتقد المقررة الخاصة أنه ينبغي للشركات أن تفكر في التحدث علناً في مواجهة الانتهاكات الممنهجة أو المستمرة لحقوق الإنسان. على الرغم من أن التواطؤ الصامت من غير المرجح أن يؤدي إلى مسؤولية قانونية، إلا أن هناك اعتبارات أخلاقية يجب مراعاتها، إلى جانب المشكلات العملية المتعلقة بالسمعة والصورة التي يجب أن تديرها الشركة أو الشركة.

## 5. استجابات رمزية

452. يُعد إعدام السيد خاشقجي مثلاً على انتهاك لحق من حقوق الإنسان الأساسية والأصلية، وهو الحق في الحياة. لا يمكننا أن نغض النظر عن هذه الانتهاكات. على العكس من ذلك، ينبغي أن يكون هناك ذكرى لما يمثله السيد خاشقجي ولما مات من أجله. لذلك توصي المقررة الخاصة بأن تستجيب الحكومات والجهات الفاعلة المؤسسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية أيضًا من خلال تكريم رمزي مثل الجوائز أو المنحة الدراسية أو مناسبات على شرفه.

453. ينبغي على المنتدى الاقتصادي العالمي بصفته المنظمة الدولية للتعاون بين القطاعين العام والخاص، أن تنظر كجزء من اجتماعه السنوي "دافوس"، في عقد حلقة نقاش سنوية باسم السيد خاشقجي. يمكن أن يستكشف هذا الفريق القضايا المتعلقة بالمزايا الاجتماعية والاقتصادية للصحافة الاستقصائية، بما في ذلك مكافحة الفساد، وكذلك القضايا المتعلقة بالشفافية والحرية السياسية والمدنية ودور الجهات الفاعلة في الشركات في الإدارة العالمية لاحترام حقوق الإنسان.

454. على غرار المبادرات المقامة في واشنطن العاصمة، ينبغي لمدينة اسطنبول أو دولة تركيا إقامة نصب تذكاري لموقف السيد خاشقجي من أجل حرية الصحافة أمام القنصلية السعودية. لقد تأكدت المقررة الخاصة من وجود مساحة كافية لهذا الغرض. بدلاً من ذلك، كما هو الحال في واشنطن العاصمة، يجب إعادة تسمية الشارع على اسمه لتكريمه.



## 6. دعم حرية التعبير في منطقة الخليج

455. تعتقد المقررة الخاصة أن أنجع وسيلة ممكنو لضمان عدم التكرار والتعويض هي دعم توسيع حرية الصحافة والديمقراطية في الشرق الأوسط. في الأشهر التي سبقت وفاته، كان السيد خاشقجي يعمل، مع زملائه الناشطين والصحفيين في المنفى، في عدد من المشاريع التي تسعى إلى حماية الحرية وحقوق الإنسان في منطقة الخليج وخارجها. لقد فهم السيد خاشقجي، أصدقائه وزملاؤه، السيف ذي الحدين للإنترنت كأداة قوية للحرية وأداة قوية للتحكم والدعاية. كانوا يقومون بتطوير مشاريع لتحسين رصد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لغرس الخوف، وتعزيز الدعاية، والسيطرة على وسائل الإعلام الحكومية بهدف تطوير استراتيجيات ورسائل مضادة فعالة. كما تم تسليط الضوء في هذا التقرير، وقبل إعدامه، تعرض السيد خاشقجي للإسكات والرقابة، مع العدد الكبير من أتباعه ومقالاته لصحيفة واشنطن بوست التي يُنظر إليها على أنها تهديدات غير مقبولة. لا يوجد إرث مناسب أكثر من ضمان حماية الآخرين مثله ودعمهم في جهودهم لمكافحة التحريض والكراهية والتهديد، سواء على الإنترنت أو غير متصلين بالإنترنت.

456. لذلك توصي المقررة الخاصة بأن يخصص المانحون من المؤسسات والقطاع الخاص أموالاً لمشاريع وبرامج تخليداً لذكرى جمال خاشقجي. يمكن للمانحين أن يجتمعوا لإنشاء صندوق جمال خاشقجي لغرض دعم حماية حرية التعبير والديمقراطية في الشرق الأوسط وتعزيزهما.

457. وينبغي لتركيا، بدورها، أن تبني على ردها على مقتل السيد خاشقجي من خلال إطلاق سراح جميع المحتجزين حالياً بسبب تعبيرهم السلمي عن وجهات نظرهم وآرائهم، ويجب أن تمتنع عن توجيه مثل هذه الاتهامات في المستقبل.

458. يجب على المملكة العربية السعودية إطلاق سراح جميع الأفراد المسجونين بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم ومعتقداتهم؛ التحقيق في جميع مزاعم التعذيب والاستخدام المميت للقوة في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية؛ التحقيق في جميع مزاعم الاختفاء القسري والإعلان عن أماكن وجود الأشخاص المختفين.

## 7. إعادة تمكين قدرات الأمم المتحدة في الرد على أعمال العنف والقتل ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الناشطين:

459. وُجد أن الإفلات من العقاب مراراً، يكون دافعاً رئيسياً لارتفاع حالات قتل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. يسود مثل هذا الإفلات من العقاب في العديد من البلدان، بما في ذلك تلك التي تمتلك نظاماً

قانونيًا يتميز على الأقل بالعمومية والمساواة واليقين. هناك مجموعة من الأسباب لعدم تقديم أولئك الذين يقتلون الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان إلى العدالة في النظم القانونية المحلية، بما في ذلك التخويف والخوف والتأثير غير المبرر من خلال الفساد. في حين أن الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم قد يكون أكثر وضوحًا عند الانتهاء من إجراءات المحاكم، على سبيل المثال في وقت صدور الحكم بعدم الإدانة، غالبًا يكفي الفشل في التحقيق الفعال في الجريمة التي جلبت ذاك الإفلات من العقاب (على سبيل المثال 20/22 / A / HRC ، الفقرة 43).

460. وتهدف العديد من مبادرات الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، إلى تحسين حماية المؤسسات والتصدي للإفلات من العقاب. ويشمل ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو علامة بارزة في حماية المدافعين، الذي تم الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيسه في عام 2018، وخطّة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين<sup>361</sup>.

461. إن الإجراءات الخاصة، كما لاحظ مقرر خاص سابق<sup>362</sup>، لها ولاية تشمل جميع البلدان (وليس فقط تلك التي صادقت على معاهدات معينة لحقوق الإنسان). أنها لا تتطلب استنفاد سبل الانتصاف المحلية ولديهم القدرة على التحرك بسرعة. للمساعدة في تحقيق المساءلة، يمكنهم توصيل الادعاءات إلى الدول على الفور عندما يكون الصحفيون قد قُتلوا. كما أصدرت الإجراءات الخاصة في النظم العالمية والإقليمية إعلانات مشتركة تدين قتل الصحفيين أو المدافعين. ولكن من الأهمية بمكان بالنسبة للوقاية، قدرتها على إرسال نداءات عاجلة إلى الدول التي يتعرض فيها الصحفيون وغيرهم للخطر.

462. وجدت المقررة الخاصة أن الإخفاق في التحقيق الفعال والحيادي والمستقل بحسن نية وعلى وجه السرعة يشكل دافعاً رئيسياً للإفلات من العقاب. وتعتقد المقررة الخاصة كذلك أن تحقيقها في مجال حقوق الإنسان في إعدام السيد خاشقجي يمكن أن يعزز الجهود الرامية إلى تعزيز التحقيق الفعال وبالتالي لا ينبغي أن يكون تدريباً لمرة واحدة. يجب تعزيز هذه التجربة الأولى بغرض تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ومعالجة الإفلات من العقاب التي تميز أعمال العنف ضد الذين يتم استهدافهم في كثير من الأحيان بسبب عملهم لصالح حقوق الإنسان والصحافة والتعبير السياسي وما إلى ذلك.

<https://www.ohchr.org/en/issues/srhdefenders/pages/declaration.aspx> 360

<https://en.unesco.org/un-plan-action-safety-journalists> 361

463. بالنظر إلى أن التحقيق والمقاضاة يجريان داخل الدول، يجب أن تعالج الدول أوجه قصور النظم القضائية<sup>363</sup>. ومع ذلك، تعتقد المقررة الخاصة أن لمنظومة الأمم المتحدة أيضًا دور تؤديه، والأهم من ذلك، دور يتجاوز دور بناء القدرات. وهي تدعو إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإفلات من العقاب، وفي هذا الصدد، توصي، بثلاث خطوات ملموسة يمكن أن تعمل جنبًا إلى جنب، على النحو التالي:

**أولاً: تجميع أفضل الممارسات لتحسين وضع المعايير للتحقيق في التهديدات:**

464. تلاحظ المقررة الخاصة أن تقييم التهديدات يقع في صميم الاستجابة الفعالة للحماية والوقاية. غالبًا ما يسبق الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين تهديدات لم يتم التحقيق فيها بشكل فعال أو تقييمها بشكل صحيح من قبل قوات الأمن أو وكالات الاستخبارات أو بالفعل من جانب أصحاب العمل والزملاء والأصدقاء أو الضحايا أنفسهم.

465. بناءً على زيادة الوعي "بواجب التحذير" وبمبادرات<sup>364</sup> المجتمع المدني، توصي المقررة الخاصة بإجراء استعراض دولي شامل لأفضل الممارسات في التحقيق و/أو الاستجابة و/أو الاستجابة للتهديدات والمخاطر والأهداف الوطنية الكامنة. والإطار القانوني الدولي، بما في ذلك القوانين والاجتهادات القضائية. يهدف هذا الاستعراض إلى: أ) وضع معايير لإرشاد السلطات الوطنية والمحلية، إلى جانب المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين، في تصديهم للتهديدات والمخاطر، ب) تعزيز القدرة المؤسسية للدولة على الحماية والتحقيق، وتمكين أولئك الذين يتعرضون للتهديد والمخاطر. والمقررة الخاصة مستعدة لتولي زمام المبادرة في تنسيق مثل هذه التدريبات لوضع المعايير مع المقررين الخاصين الآخرين ذوي الصلة ومفوضية حقوق الإنسان.

**ثانياً: إنشاء فرقة عمل معنية بالسلامة والوقاية والحماية**

466. وتتمثل الخطوة الثانية في إنشاء فرقة عمل، مقرها الإجراءات الخاصة للمفوضية، وتتألف من مقررين خاصين تكون ولاياتهم ذات صلة بالقضايا أو البلدان قيد النظر وغيرهم من الخبراء. على أساس أولي، استجابة لحالات العنف أو القتل التي يتعرض لها الصحفيون أو المدافعون عن حقوق الإنسان أو المنشقون عندما تقي مثل هذه الحالات بمعايير معينة، مثل تلك المتعلقة بانتشار أو احتمال الإفلات من العقاب، يمكن لفرقة العمل القيام بمهام الاستجابة السريعة، التواصل مع السلطات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني: أ) الدعوة إلى إجراء

A/HRC/20/22 363

<sup>364</sup> وهذا يشمل بروتوكول "اسبيرانزا" لمركز العدالة والقانون الدولي الذي يسعى إلى وضع ملزمة بالتحقيق في التهديدات ضمن جهود السياسة العالمية الأوسع. وسُمي البروتوكول على اسم مدينة في الهندوراس حيث قتل الناشط البيئي بيرتا ساسيرز.

تحقيقات فعالة ودعمها أو مراقبة تقدمها؛ ب) مراجعة أو السعي لتعزيز تدابير الوقاية والحماية؛ ج) القيام بتقصي الحقائق في مواقف أو مزاعم محددة؛ د) تحديد ودعوة الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية لدعم تدابير الحماية.

467. يمكن أن يأتي التمويل التشغيلي لفرقة العمل من منظمة "أصدقاء سلامة الصحفيين"، والدول الأعضاء الأخرى التي أعطت الأولوية لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

**ثالثاً. وضع أداة دائمة للتحقيق في جرائم العنف ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء والمنشقين الذين يستهدفون التعبير السلمي عن آرائهم**

468. إن الافتقار إلى المساءلة - القانونية والسياسية - عن القتل المستهدف للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين أمر واضح. يؤدي التحقيق غير الفعال إلى ضعف الملاحقة أمام المحاكم التي تكون إجراءاتها، في بعض الأحيان، دون المستوى، مما يؤدي إلى إفلات المسؤولين عن العقاب سواء القاتل أو المدبرين للجريمة أو المسؤولين الذين فشلوا في الالتزام بالعناية الواجبة. إن الآثار المترتبة على هذا الإفلات من العقاب على المجتمعات ككل، وكذلك على السلام والأمن العالميين، كانت موضوع دراسات وإدانات متعددة، بما في ذلك ماقامت به "الإجراءات الخاصة" التابعة للأمم المتحدة.

469. كما أوضح التحقيق في مقتل السيد خاشقجي، تزداد هذه الآثار تعقيداً عندما يعيش ضحايا هذه الأعمال في المنفى. الظروف التي أدت إلى التحقيق في حقوق الإنسان في إعدام السيد خاشقجي، والمقابلات العديدة التي أجريت مع بحثها في حجم المشكلة، دفعت المقررة الخاصة إلى استنتاج أن هذا التحقيق لا ينبغي أن يكون لمرة واحدة. ينبغي أن تزود الأمم المتحدة نفسها بالوسائل والأدوات اللازمة للتحقيق الفعال في عمليات القتل والاختفاء المستهدفة. الاقتراح الذي سيتم تقديمه لاحقاً، هو انعكاس أولي لما يعنيه هذا.

470. اقتراح إنشاء "آلية دائمة للتحقيق والمساءلة" تكون لها وظائف مترابطة مثل:

- (أ) التحقيق، وفقاً لمعايير القانون الجنائي (المعايير الدولية أو الوطنية)، في مزاعم القتل المستهدف أو حالات الاختفاء من خلال جمع وتحليل الأدلة على هذه الانتهاكات؛
- (ب) تيسير تعزيز المساءلة القضائية، بما في ذلك عن طريق تحديد السبل الممكنة لإقامة العدل على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) إعداد ملفات لتيسير وتعجيل الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وفقاً لمعايير القانون الدولي أو الإقليمي أو الوطني، في المحاكم أو المحاكم، التي قد تكون لها في المستقبل، اختصاص قضائي في الجرائم التي يجري التحقيق

(د) تحديد آليات أخرى لتحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، على المستويين السياسي والدبلوماسي.

471. يمكن إنشاء مثل هذه الآداة الدائمة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو بقرار من مجلس حقوق الإنسان. يمكن تفعيلها كتابة من قبل دولة من الدول الأعضاء إلى الأمين العام أو إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان.

472. ينبغي أن تتكون هذه الآداة من خبراء دوليين مستقلين في التحقيقات والملاحقات القضائية، فضلاً عن أعضاء من "الإجراءات الخاصة" والقائمين على المعاهدات الدولية. ويمكن أن تدعمها أمانة قد تكون مستخدمة لأغراض أخرى مثل تلك التي تستخدمها "الآلية الدولية غير المتحيزة المستقلة IIM" أو "آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية". ينبغي أن تتمتع الأمانة باستقلالية ومرونة تشغيلية وإدارية للسماح بتنفيذ ولاية هذه الآداة تنفيذاً كاملاً.

## الجزء السابع . توصيات

### أ. الى الامين العام للأمم المتحدة

473. الشروع في متابعة التحقيق الجنائي في مقتل السيد خاشقجي لبناء ملف قوي لكل واحد من الجناة المزعومين وتحديد آليات المساءلة الرسمية، مثل محكمة متخصصة او محكمة مختلطة. يجب على الأمين العام بنفسه ان يكون قادراً على تأسيس متابعة دولية في تحقيق جنائي دولي لا تحفز عليه أي دولة.

474. كجزء من عملية الأمم المتحدة للإصلاح، تعزيز القدرة على مستوى المنظومة لتعزيز أمن الصحفيين، والتأكيد على ان "فرق دول الأمم المتحدة UN Country Teams" مجهزة تجهيزاً كاملاً لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب على المستوى المحلي في الدول المعنية.

### ب. إلى اعضاء مجلس الامن التابع للأمم المتحدة

475. عقد اجتماع بطريقة أريا Arria Formula، للنظر في الآثار المترتبة على إعدام السيد خاشقجي، وعلى الأفراد المقيمين خارج الحدود الإقليمية عموماً، وتأثيرها على السلام والاستقرار.

### ج. إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو الجمعية العامة للأمم المتحدة

476. تأسيس "أداة دائمة للتحقيق الجنائي في مزاعم القتل المستهدف"، أو غيرها من أعمال العنف ضد الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو غيرهم من الأشخاص المستهدفين بسبب أنشطتهم السلمية أو بسبب التعبير عن الرأي. ينبغي لهذه الآداة ان تقوم: بالتحقيق في هذه الانتهاكات، وفقاً لمعايير القانون الجنائي؛ تحديد السبل الممكنة لإقامة العدل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ إعداد ملفات لتسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وفقاً لمعايير القانون الدولي أو الإقليمي أو الوطني، في المحاكم أو المحاكم التي لها أو قد تكون لها في المستقبل ولاية قضائية على الجرائم التي يجري التحقيق فيها؛ تحديد الآليات الأخرى لتحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، شاملة المستويين السياسي والدبلوماسي. ينبغي أن تعتمد الآداة الدائمة على "الإجراءات الخاصة" والقائمين على المعاهدات الدولية، والخبراء الآخرين في التحقيق والمقاضاة. وينبغي أن تدعمها أمانة قد تكون قيد الاستخدام بالفعل

لأغراض أخرى مثل غرض "الآلية الدولية غير المتحيزة المستقلة"، أو "آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية".

#### د. إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

477. دعم إنشاء "فرقة عمل للإجراءات الخاصة" للاضطلاع بمهام الاستجابة السريعة، والمشاركة مع السلطات لدعم وضمان إجراء تحقيقات فعالة؛ والاضطلاع في تقصي الحقائق، رداً على الوفاة غير القانونية أو أعمال العنف أو التهديدات الموثوق فيها ضد الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو غيرهم من الأفراد المستهدفين بسبب تعبيرهم السلمي عن رأيهم.

#### هـ. إلى اليونسكو وشبكة جهات التنسيق المعنية بسلامة الصحفيين التابعة للأمم المتحدة

478. اتخاذ إجراءات لضمان تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (خطة الأمم المتحدة) على المستوى المحلي في البلدان المعنية.

#### و. إلى لجنة "الإجراءات الخاصة" / مفوضية حقوق الإنسان

479. إنشاء فرقة عمل للوقاية والمساءلة، داخل لجنة "الإجراءات الخاصة" للمفوضية، تتألف من خبراء من لجنة "الإجراءات الخاصة" وغيرهم من الخبراء، للمباشرة في إرسال بعثات استجابة سريعة، للمشاركة مع السلطات لدعم وضمان التحقيقات الفاعلة، وتطبيق تدابير الوقاية والحماية، و/أو الاضطلاع في تقصي الحقائق، للتعامل مع الوفاة غير القانونية أو أعمال العنف أو التهديدات المؤكدة ضد الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو غيرهم من الأفراد المستهدفين بسبب التعبير السلمي عن رأيهم.

#### ز. إلى المملكة العربية السعودية

480. إصدار اعتراف علني واعتذار لعائلة السيد خاشقجي وأصدقائه وزملائه على إعدامه، حيث تتطلب المساءلة قيام الحكومة السعودية بقبول مسؤولية الدولة عن الإعدام. ويشمل ذلك أيضاً التعويضات المالية من الدولة لأسرة السيد خاشقجي.

481. الاعتذار إلى الحكومة التركية عن إساءة استخدام امتيازاتها الدبلوماسية وانتهاك الحظر المفروض على استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية.

482. الاعتذار الى الولايات المتحدة لإعدامها شخص حاصل على بطاقة الإقامة الأمريكية، لأنها بهذا الفعل تعدت على الحق الأصيل في الحرية.

483. إظهار عدم التكرار، وذلك من خلال: الإفراج عن جميع الأفراد المسجونين بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم ومعتقداتهم؛ التحقيق بشكل مستقل في جميع مزاعم التعذيب والاستخدام المميت للقوة في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية؛ التحقيق بشكل مستقل في جميع مزاعم الاختفاء القسري والإعلان عن أماكن وجود الأشخاص المختفين.

484. إجراء تقييم متعمق للجهات الفاعلة والمؤسسات والظروف التي مكنت من اعدام السيد خاشقجي، وإصدار تقرير عام وتحديد الإصلاحات اللازمة لضمان عدم التكرار. وتوصي المقررة الخاصة كذلك بأن تقدم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مساعدتها إلى السلطات السعودية في عملية الإصلاح هذه.

485. تعليق المحاكمة الحالية؛ التعاون مع التحقيقات الجنائية الإضافية التي تقودها الأمم المتحدة ودعمها وتنفيذ القرارات المتعلقة بموقع وهيكل المحاكمة المقبلة، وإذا تعذر ذلك، تقوم بإجراء تحقيقات إضافية وإعادة المحاكمة مع الأمم المتحدة والجهات الدولية، وتقديم الدعم والإشراف، بما يتفق تماما مع ضمانات المحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي.

486. الرد بشكل شامل على طلب المدير العام لليونسكو للحصول على معلومات حول الخطوات المتخذة في إعدام السيد خاشقجي، وفقا "للقرارات المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب"، التي اعتمدها "المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو لتطوير الاتصالات منذ 2008"، وكذلك القرار رقم 53 الصادر في 2011 من "المؤتمر العام لليونسكو" والذي كلف المنظمة بمراقبة "وضع حرية الصحافة وسلامة الصحفيين، مع التركيز على حالات الإفلات من العقاب على العنف ضد الصحفيين، بما في ذلك مراقبة المتابعة القضائية من خلال البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات وتقديم تقرير عن التطورات في هذه المجالات الى المؤتمر العام الذي يعقد كل سنتين".

487. التصديق على "الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، و"البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام".



## ح. إلى تركيا

488. الطلب رسميًا من مكتب الأمين العام للأمم المتحدة إجراء تحقيق جنائي للمتابعة والتعاون الكامل مع العملية.

489. إجراء تحقيق علني في مقتل السيد خاشقجي، ونشر المعلومات والأدلة الموجودة تحت تصرفها.

490. نصب تمثال يمثل حرية الصحافة أمام القنصلية السعودية (تمكنت المقررة الخاصة من التأكد من وجود مساحة كافية لمثل هذا التمثال)، كذلك الاحتذاء بالمحاولة الجارية في العاصمة واشنطن، من إعادة تسمية الشارع الذي تقع فيه القنصلية على شرف السيد خاشقجي.

491. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق التوصيات ذات العلاقة، والتي أوصت بها المقررة الخاصة المتعلقة بحرية التعبير، وتوصيات المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتوصيات الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، والتي أوردها عقب زيارته إلى تركيا في عام 2016 وبعد ذلك، حيث يشمل ذلك إسقاط جميع التهم الموجهة إلى الصحفيين والأكاديميين وغيرهم من الأشخاص المستهدفين بالتعبير السلمي عن آرائهم.

492. الرد بشكل شامل على طلب المدير العام لليونسكو للحصول على معلومات حول الخطوات المتخذة حيال إعدام السيد خاشقجي، وفقا "لقرار البرنامج الدولي لتطوير الاتصالات بشأن سلامة الصحفيين" والقرار رقم 53 لعام 2011 الصادر عن "المؤتمر العام لليونسكو".

## ط. إلى الولايات المتحدة

493. قيام مكتب التحقيقات الفيدرالية بفتح تحقيق في اعدام السيد خاشقجي، ان لم يكن قد قام بذلك بالفعل، ومتابعة الملاحظات الجنائية داخل الولايات المتحدة، حسب الاقتضاء.

تقديم مايفيد، بموجب المادة 1263(د) من "قانون ماغيتسكي للمساءلة العالمية لحقوق الإنسان" لعام 2016، مسؤولية ولي عهد المملكة العربية السعودية، وكذلك المعلومات ذات الصلة التي توثق كيف توصلت الإدارة إلى هذه الإفادة.

494. عقد جلسات استماع داخل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لتحديد مسؤولية المسؤولين السعوديين رفيعي المستوى، والمطالبة بالوصول إلى الوثائق السرية.

495. رفع السرية عن جميع الوثائق المتعلقة باغتيال السيد خاشقجي واتاحتها للجمهور، بما في ذلك جميع عمليات اعتراض المكالمات والمحادثات، وذلك بما يتسق مع الأمن القومي.

## ي. إلى الدول الأعضاء

496. دعم البيانات الدولية والدعوات والقرارات التي تسعى إلى ضمان أو تعزيز المساءلة عن إعدام السيد خاشقجي.

اتخاذ التدابير اللازمة لإثبات اختصاصها لممارسة الولاية القضائية على إعدام السيد خاشقجي بموجب القانون الدولي، في حالة تواجد الجاني (الجناة) المزعومين في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، ما لم يقوموا بتسليم الجاني المزعوم إلى دولة أخرى وفقاً لالتزاماتها الدولية أو تسليم الجاني (الجناة) المزعومين إلى محكمة دولية لها اختصاص على الجرائم المزعومة.

497. اعتماد تشريعات تعاقب الأفراد، بمن فيهم المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، الذين توجد ضدهم أدلة موثوقة على أنهم مسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان أو استفادوا منها، بما في ذلك مقتل السيد جمال خاشقجي.

498. فرض عقوبات محددة على الأفراد الذين يُزعم تورطهم في مقتل السيد خاشقجي. يجب أن يشمل ذلك ولي عهد المملكة العربية السعودية، مع التركيز على أصوله الشخصية في الخارج، حتى وما لم يتم تقديم دليل على أنه لا يتحمل أي مسؤولية عن إعدام السيد خاشقجي.

499. التجاوب مع إعدام السيد خاشقجي من خلال تدابير رمزية مثل الجوائز أو المنح أو الأعمال الفنية، أو إقامة فاعليات على شرفه.

500. تخصيص أموال لدعم مشاريع وبرامج حماية حرية التعبير وحرية الإعلام والرأي في منطقة الخليج. إنشاء صندوق جمال خاشقجي لغرض دعم حرية التعبير والديمقراطية في الشرق الأوسط.

501. فرض حظر فوري على تصدير أو بيع أو نقل أو استخدام أو خدمة أدوات المراقبة المطورة من قبل القطاع الخاص إلى المملكة العربية السعودية ودول أخرى حتى يتم تطبيق نظام ضمانات متوافقة مع حقوق الإنسان؛ يجب أن يكون أي ادعاءات بأن هذه المعدات قد أساء استخدامها موضوع تحقيقات مستقلة وشفافة من قبل السلطات المختصة. تنفيذ تدابير أخرى أوصى بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حرية التعبير في تقريره A/HRC/41/35 فقرة 66

502. مراجعة السياسات والإجراءات وتعزيزها إذا لزم الأمر لضمان وفاء وكالات الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بواجب العناية الواجبة لحماية حق الحياة للذين قد تستهدفهم الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لتعبيرهم السلمي وانشطتهم على الانترنت وخارج الانترنت. على وجه الخصوص، تقييم وتعزيز تنفيذ واجب التحذير، بما في ذلك في الحالات خارج الأراضي الوطنية التي تتمتع فيها الدول بالسلطة أو السيطرة أو السلطة على التمتع بالحق في الحياة.

503. تعزيز تطوير آليات وطنية رسمية وغير رسمية لمنع التهديدات والاعتداءات على الصحفيين وحرية التعبير والحماية منها؛ دعم تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية من أجل سلامة الصحفيين.

504. تقييم الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بسلامة الصحفيين (A/HRC/20/22)، وسلامة المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات (A/HRC/40/60; A/72/290) ودعم إجراءات انتصاف عند الاقتضاء.

505. دعم إنشاء آلية دائمة للتحقيق الجنائي والمساءلة (انظر أعلاه)

506. دعم إنشاء فرقة عمل لتقصي الحقائق، تستضيفها الإجراءات الخاصة للمفوضية (انظر أعلاه).

507. تقديم الدعم والمساهمة في اقتراح المقررة الخاصة بإجراء مراجعة شاملة للقوانين وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتحقيق و/أو الرد على التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الصحفيون أو المدافعون عن حقوق الإنسان أو غيرهم من المستهدفين بسبب تعبيرهم السلمي والأنشطة، بهدف وضع بروتوكول بشأن التحقيق والرد على التهديدات والمخاطر.

#### ك. الى الشركات

508. تأكيد الالتزام بمعايير حقوق الإنسان وتوعية المملكة العربية السعودية بتلك الالتزامات؛ استخدام مايلزم لضمان التزام شركائهم التجاريين في المملكة العربية السعودية بتلك الالتزامات؛ إنشاء آلية مراقبة لضمان ألا يتسبب سلوكهم وسلوك شركائهم في أي ضرر لحقوق الإنسان.

509. وضع سياسات واضحة لتجنب الدخول في صفقات تجارية مع الشركات أو رجال الأعمال أو أجهزة الدولة التي كان لها دور مباشر أو غير مباشر في إعدام السيد خاشقجي، أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

510. الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ضمن عملها، واستخدام نفوذها لمعالجة التقصير في حقوق الإنسان مع شركائهم، حيث يتضمن ذلك، على سبيل المثال: تحديد ما إذا كان وظائفهم ونتاجهم يستخدم في انتهاك حقوق الإنسان أو للتستر على الانتهاكات؛ ورفض مثل هذه العقود؛ ومواجهة أي انتهاكات منهجية أو مستمرة لحقوق الإنسان.

511. يتعين على شركات المراقبة الخاصة تنفيذ التدابير التي أوصى بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حرية التعبير في تقريره A/HRC/41/35 فقرة 67

#### ل. إلى المنتدى الاقتصادي العالمي

512. كجزء من اجتماع دافوس السنوي، تشكل حلقة نقاش سنوية دائمة باسم جمال خاشقجي وغيره من الصحفيين المقتولين، وتتناول القضايا المتعلقة بالمزايا الاجتماعية والاقتصادية للصحافة الاستقصائية، ومكافحة الفساد، ودور الجهات الفاعلة في الشركات في الإدارة العالمية لاحترام حقوق الإنسان، والقضايا ذات الصلة.

#### م. إلى المجتمع المدني

513. الدفاع عن، ودعم والمساهمة في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.